



نشرة إعلامية

INFCIRC/657

Date: 31 October 2005

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية تضمنت وثيقة عنوانها "السياسات والأنشطة النووية الإيرانية، معلومات تكميلية لتقرير المدير العام (الوثيقة GOV/2005/67)".

وبناء على المطلوب في المذكرة الشفوية، يعمم طيه نص المذكرة وملحقها كوثيقة إعلامية تعميمية.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
الأخرى في فيينا

بسم الله

مذكرة شفوية رقم 350-1-17/1219

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها أن ترفق طيه "معلومات تكميلية لتقرير المدير العام (الوثيقة Gov/2005/67)".

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية من الأمانة أن تعمم هذه المذكرة وملحقها كوثيقة رسمية ضمن سلسلة الوثائق الإعلامية التعميمية INFCIRC، وأن تتيحها للجمهور عبر موقع الوكالة الإلكتروني.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسى آيات تقديرها.

فيينا، في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

إلى
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الأمانة

بسم الله الرحمن الرحيم

السياسات والأنشطة النووية الإيرانية

معلومات تكميلية لتقرير المدير العام

(الوثيقة GOV/2005/67)

قائمة المحتويات

- ١- مقدمة ٣ صفحة
- ٢- استعراض موجز للسياسات والبرامج النووية الإيرانية في الماضي والحاضر والمستقبل ٤ صفحة
- ٣- الجزء الثاني: استعراض مقتضب للتطورات التي سبقت وأعقبت النزاع النووي السياسي الإيراني ٨ صفحة
- ٤- الجزء الثالث: تعليقات على تقرير المدير العام (الوثيقة GOV/2005/67) ٢١ صفحة
- ٥- الاستنتاج ٣٠ صفحة
- ٦- المرفق ١: المختصرات والمصطلحات ٣١ صفحة
- ٧- المرفق ٢: المواقف المتخذة بشأن القضية النووية والإيرانية ٣٢ صفحة
- ٨- المرفق ٣: بيان بشأن مشروع بحوث البلوتونيوم ٥٣ صفحة
- ٩- المرفق ٤: البيانات الإيرانية أمام اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٥٥ صفحة
- ١٠- المرفق ٥: المراجع ١٣٨ صفحة

مقدمة

على ضوء استعراض الجوانب التقنية والقانونية يمكن بسهولة الخلوص إلى أنه قد تم إلى حد كبير تضليل المجتمع الدولي بمعلومات متحيزة ومسيسة ومبالغ فيها بشأن البرامج والأنشطة النووية الإيرانية.

فقد تم تسييس القضايا النووية الإيرانية التي كان ينبغي تناولها بطريقة تقنية بحتة داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تم ذلك من أجل صرف انتباه المجتمع الدولي عما يلي: المخاوف الأمنية الفورية والخطيرة الناجمة عن خرق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)؛ ووجود عدد ضخم من الرؤوس النووية؛ وعمليات التطوير التي قامت بها مؤخراً دولتان حائزتان لأسلحة نووية فيما يخص تصنيع أنواع جديدة من الأسلحة النووية؛ وأخيراً وليس آخراً التهديد النووي المحتمل الذي تمثله إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية التي ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار

ومع تقدير إيران للجهود البناءة الهائلة التي بذلتها الوكالة وللمحاولات المخلصة التي بذلها مديرها العام، الدكتور محمد البرادعي، من أجل حسم تلك القضايا إلا أن لدى إيران مخاوف جمة إزاء ما عكفت عليه حفنة من أعضاء مجلس المحافظين من عمليات لبس وتشويش وسوء فهم وتهوين من شأن التقدم العظيم الذي تحقق حتى الآن سعياً وراء إبعاد هذه القضية التقنية البحتة عن إطار الوكالة. إنهم يحاولون التهوين من سلطة الوكالة عن طريق التماس التعليمات من هيئة دولية أخرى؛ علماً بأن أي محاولة من هذا القبيل إنما تعرض تعددية الأطراف للخطر.

إن هذه الوثيقة أعدت بهدف تبديد أي أوجه غموض ممكنة بشأن الأنشطة النووية الإيرانية؛ وذلك باستخدام الحقائق التي وردت في شتى وثائق الوكالة وتقارير التفتيش، لا سيما تقارير المدير العام المقدمة إلى مجلس المحافظين، المسرودة طي هذه الوثيقة.

الجزء الأول

استعراض موجز للسياسات والبرامج النووية الإيرانية في الماضي والحاضر والمستقبل

بدأت الأنشطة النووية الإيرانية بتأسيس المركز الذري التابع لجامعة طهران، وإنشاء مفاعل بحثي تبلغ قدرته ٥ ميغاوات يعمل بوقود مثرى بنسبة ٩٣% وذلك على يد شركة أمريكية اسمها شركة AMF وهو المفاعل الذي بدأ تشغيله في عام ١٩٦٨. وتجدر الإشارة إلى أن هناك أيضا مفاعلين مماثلين آخرين بناهما الأمريكيون في باكستان وتركيا في نفس هذا التوقيت تقريبا.

وفي عام ١٩٧٤ أنشئت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية. وعُهدت إلى تلك الهيئة مهمة تخطيط وتنفيذ دورة الوقود المتكاملة بما في ذلك توليد طاقة كهربائية تبلغ ٢٣ ٠٠٠ ميغاوات بواسطة محطات قوى نووية. وتولت الهيئة إدارة شؤون المركز الذري، بما في ذلك مفاعله البحثي البالغة قدرته ٥ ميغاوات. وبعد ذلك أُطلق على هذا المركز اسم مركز البحوث النووية. وأبرمت إيران عقداً لتوريد الوقود النووي، مدته عشر سنوات لكنه قابل للتمديد، مع الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ ثم مع ألمانيا في عام ١٩٧٦ ثم مع فرنسا في عام ١٩٧٧. وكانت البلدان الغربية في ذاك الوقت تتنافس فيما بينها على الحصول من إيران على عطاءات تتعلق بدورة الوقود النووي، بما في ذلك الإثراء.

وتجدر التذكرة بأنه في عام ١٩٧٥ اشترت إيران ١٠% من أسهم محطة Eurodif لإثراء اليورانيوم التي كان يجري بناؤها في تريكاستين بفرنسا والتي كانت جزءا من تكنولوجيا الإثراء التي طورتها الشركة المذكورة؛ ووافقت على شراء حصة من اليورانيوم المثرى في هذه المحطة الجديدة. كما أعطى شاه إيران بليون دولار على شكل معونة مالية للشركة المذكورة؛ لكن إيران لم تحصل من تلك المحطة على جرام واحد من اليورانيوم الذي كانت في أمس الحاجة إليه من أجل مفاعلها الذي ينتج نظائر مشعة تستخدم أساساً في أغراض طبية.

ولم تُثر قط مسألة إيراد مبررات تسوغ انتقاء الطاقة النووية كخيار تأخذ به إيران التي كانت لديها موارد غاز طبيعي وبنفط.

وعلى ضوء الحقائق التي تقول بأن تعداد السكان في إيران قد تضاعف خلال السنوات الثلاثين الماضية، وأن أسعار النفط قد ارتفعت ارتفاعاً هائلاً، وأن نواتج النفط الثانوية التي تنتجها الصناعات البتروكيميائية تستخدم في مجالات واسعة؛ وأخيراً على ضوء تقارير الوكالة بشأن المبررات التقنية والمالية التي تسوغ استخدام الطاقة النووية بغرض الإسهام في إمدادات الطاقة الوطنية (*Power System Expansion Planning by WASP*)؛ فإنه ما من شك في أن هناك معايير مزدوجة تفرض على جمهورية إيران الإسلامية خدمة لمقاصد سياسية بحتة.

وقد وافق البرلمان الإيراني على توليد ٢٠ ٠٠٠ ميجاوات كهربائي بواسطة الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠. ويعتمد التخطيط المستقبلي على وقائع وأرقام منها ما يلي:

- متوسط زيادة حجم الطلب على الكهرباء بلغ ٨٣٧ سنويا خلال العقدين الماضيين؛
- أكثر من ٩١% من حجم توليد الكهرباء اعتمد على الوقود الأحفوري خلال العقدين الماضيين؛
- مزايا معالجة الوقود الأحفوري بدلاً من حرقه في المحطات الكهربائية (المنتجات البتروكيميائية،..)
- احتمال حدوث ارتفاع آخر في أسعار الوقود الأحفوري خلال العقود القادمة؛
- مزايا استخدام الطاقة النووية فيما يخص الآثار البيئية (التلوث، ظاهرة غازات الدفيئة).

وإذ تضع إيران نصب عينيها تجربة الماضي المريرة التي افتقدت فيها أي تأكيد ملزم قانوناً بضمان الإمدادات، والاستثمارات الهائلة التي أنفقتها على دورة الوقود النووي المحلية، والإنجازات التي حققتها في هذا الميدان على امتداد ٢٥ عاماً من الحرمان والعقوبات، فإن عليها أن تواصل أنشطتها الخاصة بدورة الوقود النووي مع إخضاعها ل ضمانات الوكالة الشاملة.

سياسات عدم الانتشار التي اتبعت عقب انتصار الثورة الإسلامية في إيران:

بدأ نفاذ معاهدة عدم الانتشار بالنسبة لإيران في عام ١٩٧٤. وبعد ذلك تم إبرام اتفاق الضمانات الشاملة (الوثيقة INFCIRC/214 المستندة إلى الاتفاق النموذجي INFCIRC/153). وبعد انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩ ندد القائد الأعلى الراحل، مؤسس الثورة الإسلامية، بالأسلحة النووية في الأحاديث العامة التي وجهها في شتى المناسبات. ولو كانت لدى إيران نية السعي إلى الحصول على أسلحة نووية لكانت قد انسحبت وقتها من معاهدة عدم الانتشار. وكان التوقيت المبرر لمثل هذا الانسحاب هو عقب انتصار الثورة الإسلامية مباشرة لأنه كان من المنطقي، ومن السائغ بالنسبة للمجتمع الدولي، أن يجرى في ذلك الوقت استعراض نقدي شامل لجميع الاتفاقات والمعاهدات المتعددة والثنائية الأطراف التي أبرمت خلال فترة حكم النظام السابق. لكن إيران قررت الإبقاء على عضويتها في تلك المعاهدة والامتنال ل ضمانات تلك المعاهدة ولنظام الوكالة الأساسي. وطوال الأعوام الستة والعشرين السابقة لم تأل جمهورية إيران الإسلامية جهداً من أجل التعاون مع الوكالة فيما يخص التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. بل إن إيران هي الدولة العضو الوحيدة التي تطوعت بتوجيه الدعوة في أواخر ثمانينات القرن الماضي إلى مفتشي الضمانات، تحت رئاسة نائب المدير العام، لزيارة جميع المواقع والمرافق التي يعن لهم زيارتها بما يشمل حتى الأماكن التي لا ينص اتفاق الضمانات على وجوب الإعلان عنها. أضف إلى ذلك أن إيران تعكف، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على تنفيذ البروتوكول الإضافي وكأنما هو مصدق عليه.

تأثير التطورات الدولية على السياسات النووية الإيرانية:

كانت للتطورات الدولية، لا سيما التطورات التالي ذكرها، تأثيرات خطيرة على سياسات وخطط وأنشطة إيران النووية:

- اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في عام ١٩٨٠ يقضي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وكانت مهمة المؤتمر تتمثل في تحديد القيود التي تعرقل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال واقتراح سبل ووسائل تعزيز ذلك التعاون... ويجدر التذكير بأن مؤتمر الأمم المتحدة هذا قد عُقدَ حيويًا جدًا بالنسبة للبلدان النامية لدرجة أن مؤتمراً تحضيرياً خاصاً لحركة عدم الانحياز قد عقد في هافانا بكوبا في عام

١٩٨٣. وبعد قرابة عقد كامل من التحضير والتشاور عقد المؤتمر أخيرا في جنيف في عام ١٩٨٧؛ لكن المؤتمر أخفق في اعتماد أي استنتاجات نتيجة للعقبات التي وضعتها بعض البلدان الصناعية، لا سيما الدول الغربية الحائزة لأسلحة نووية.

- شهدت الوكالة حدثا مماثلا حيث أخفقت لجنة ضمان الإمداد في أداء مهمتها في عام ١٩٨٧ بعد ٧ سنوات من المداوالات المكثفة؛ علما بأنه كان متوقعا منها أن تضع مبادئ معترفا بها دوليا وصكوكا ملزمة قانونا تكفل ضمان استدامة الإمدادات النووية.

- تمولّ أنشطة الوكالة التعاونية التقنية، التي هي وظيفة هامة منصوص عليها في النظام الأساسي وذات علاقة مباشرة بالبلدان النامية، من المساهمات الطوعية في حين تمول أنشطة الضمانات من خلال الميزانية العادية للوكالة. وخلال العقود الثلاثة الماضية دعت البلدان النامية إلى تصحيح هذا الوضع وإنشاء آلية مضمونة ومتوقعة فيما يخص تمويل أنشطة الوكالة التعاونية التقنية. إلا أن هذا المطلب المشروع لم تتم تلبية حتى الآن بسبب الاعتراضات التي أبدتها حفنة من الدول الأعضاء المتقدمة، بما فيها دول حائزة لأسلحة نووية. وتتمثل نية تلك الدول في تحويل الوكالة إلى مجرد مؤسسة حراسة يتم تدريجيا تقليص وظيفتها الترويجية المنصوص عليها في نظامها الأساسي. ففي عدة مناسبات حددت الجهات المانحة بالكف عن تقديم مساهمات طوعية أو بخفضها لأسباب سياسية ثنائية.

- كان لزاما على الولايات المتحدة، بموجب العقد المبرم قبل عام ١٩٧٩، أن تورد وقودا جديدا لمفاعل طهران البحثي البالغة قدرته ٥ ميجاوات؛ علما بأن هذا المفاعل يخضع ل ضمانات الوكالة الشاملة وينتج نظائر مشعة تستخدم في مجالات الطب والزراعة والصناعة. لكنها لم تورد الوقود بل ولم ترد المبلغ الذي تلقته مقابل ذلك، وهو مليون دولار. وتنفذ إيران مشاريع مع الوكالة لإنتاج النظائر المشعة باستخدام ذلك المفاعل. لكن ما من منظمة دولية، بما فيها الوكالة، اتخذت أية خطوة لتصحيح هذا الوضع وإجبار الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية والقانونية؛ الأمر الذي أعاق الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونظرا للتطورات المشار إليها آنفا، التي تثبت انعدام الرغبة في تنفيذ الدعائم الترويجية التي نص عليه نظام الوكالة الأساسي علاوة على أحكام المادة ٤ من معاهدة عدم الانتشار، إلى جانب العقوبات المستمرة التي فرضتها بلدان معينة، لم يكن أمام جمهورية إيران الإسلامية من خيار سوى الاعتماد على مواردها وقواها العاملة الذاتية من أجل ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف فيها بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

الجزء الثاني

استعراض مقتضب للتطورات التي سبقت وأعقبت النزاع النووي السياسي الإيراني:

زار الدكتور البرادعي، مدير عام الوكالة، إيران لأول مرة في عام ٢٠٠٠؛ ووقتها تم إبلاغ سيادته على نحو مستفيض باعترام هيئة الطاقة الذرية الإيرانية الاضطلاع بأنشطة معينة في ميدان تكنولوجيا دورة الوقود النووي وتشديد المرافق اللازمة لتلك الأنشطة، مثل مرفق تحويل اليورانيوم. وصحيح أن إيران لم تنقيد بعد بالترتيبات الفرعية المعدلة حديثاً إلا أنها قدمت عن طيب خاطر استبيان المعلومات التصميمية المتعلق بمرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان وأنشطة أخرى بشأن دورة الوقود النووي. وقد تلقت الوكالة الاستبيان المذكور في عام ٢٠٠٠، أي قبل أربع سنوات تقريبا من الموعد الذي كان مطلوباً منها عنده أن تبلغ الوكالة بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها (الوثيقة INFCIRC/214). وهذا معناه أن مقولة الكشف عن أنشطة غير معلنة، مثل مرفق تحويل اليورانيوم، أو الإخفاء هي مقولة باطلة تماماً.

وقد دعي المدير العام مرة أخرى إلى زيارة إيران في عام ٢٠٠٣؛ حيث زار المحطة التجريبية لإثراء الوقود المقامة في ناتانز في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقد أشاد بهذا الإنجاز العلمي أثناء اجتماعه مع الرئيس الإيراني. وقد أشار على إيران بأن تنقيد بالترتيبات الفرعية المعدلة وبأن توقع البروتوكول الإضافي. وقد رد الرئيس رداً إيجابياً بشأن الترتيبات الفرعية؛ ودعا خبراء الوكالة إلى تقصي شتى الأبعاد التقنية والقانونية والأمنية للبروتوكول الإضافي من أجل تعبيد الطريق أمام عملية اتخاذ القرار.

ولم يكن يخامر المدير العام أي شك في أن إنشاء مرفق إثراء اليورانيوم لا ينتهك الالتزامات الرقابية وفي أن إيران غير ملزمة بتقديم استبيان المعلومات التصميمية المتعلقة بمرفق الإثراء في ناتانز قبل الزيارة؛ وذلك لأن اتفاق الضمانات الشاملة (الوثيقة INFCIRC/214) ينص على وجوب أن تقدم إيران هذا الاستبيان في موعد يسبق إدخال المواد النووية في المرفق بـ ١٨٠ يوماً فقط.

وأثناء اجتماع مجلس المحافظين في آذار/مارس ٢٠٠٣، أي بعد زيارة المدير العام لإيران، أحاط المحافظ ممثل اليونان – متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي- علماً بالتطور الهام المتمثل في أن السلطات الإيرانية وافقت على تعديل الترتيبات الفرعية المتعلقة باتفاق الضمانات الخاص بإيران، وهو التعديل الذي يلزم إيران بتقديم معلومات تصميمية مبكرة بشأن

المرافق ذات الصلة (وهذا معناه أن إيران لم تكن ملزمة بأن تفعل ذلك قبل تلك الموافقة). وفي الاجتماع ذاته قال المحافظ ممثل المملكة المتحدة إنه " بينما يجدر الترحيب بتعديل الترتيبات الفرعية الخاصة بإيران في أعقاب زيارة المدير العام فإنه لو كانت تلك الترتيبات قد عدلت في موعد أسبق لكان لزاما على إيران في تلك الحالة أن تقدم إخطارا مبكرا بشأن مرفق الإثراء". أي أن إيران لم تكن ملزمة قانوناً بأن تخطر الوكالة في وقت أبكر بشأن مرفق الإثراء المقام في ناتانز. والحقيقة هي أن الوكالة أصبحت على علم تام بالأمر قبل وقت طويل من التاريخ الذي أضحى فيه إيران ملزمة بتقديم تقرير في هذا الصدد وفقا لاتفاق الضمانات الخاص بها؛ وذلك لأن المحطة التجريبية لإثراء الوقود لم تكن في ذلك الوقت قد دخلت مرحلة التشغيل الكامل بل إنها لم تدخل حتى الآن، أي بعد انقضاء عامين تقريبا، مرحلة التشغيل.

وبعد زيارة المدير العام سمحت إيران لمفتشي الوكالة بأخذ عينات بيئية من المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وأظهرت نتائج التحاليل وجود جسيمات من اليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء. وخلقت تلك النتائج حالة من اللبس لأن المحطة المذكورة لم تكن تملك القدرة على مثل هذا الإثراء. وهنا قررت إيران أن تطلع الوكالة على معلومات شديدة السرية تخص صفقة مكونات الطائرات المركزية التي أبرمتها مع وسطاء أجنبي مسؤولين عن توريد مفردات مستهلكة وملوثة بدلا من المفردات الجديدة تماما التي كان يفترض فيهم توريدها. وأعلنت إيران أن مصادر هذه الجسيمات تقع خارج إيران. وأصبحت المعلومات المتعلقة بنتائج تحليل العينات، التي تطلبت تحليلا تقنيا إضافيا يستغرق وقتا طويلا، قضية تتداولها الدوائر الدبلوماسية في مقر الوكالة ومجلس المحافظين. وتم فورا تسريب تلك المعلومات السرية الحساسة إلى وسائل الإعلام. وبذلك تم استخدام قضية تقنية بحتة، لم تتجاوز مرحلتها التحليلية الأولية، وقوداً يشعل مواجهة سياسية من جانب بلد معين سعى وراء خلق نزاع من أجل تبرير سحب هذه القضية خارج إطار الوكالة التي هي المنظمة الدولية الوحيدة المختصة في هذا الصدد. أي بمعنى آخر كان هذا البلد مصمما على فرض سياساته الأحادية الجانب على الرغم من أنها قوبلت بإدانة عالمية في مناسبات أخرى.

والأمثلة التالية تثبت أن المبالغة والادعاءات المستمرة، المتعلقة مثلا بإخفاء أنشطة نووية كتحويل اليورانيوم على سبيل المثال طوال ١٨ عاما، لا أساس لها من الصحة.

١- تقضي الضمانات الشاملة بأن ركاز خام اليورانيوم، المعروف باسم الكعكة الصفراء، لا يخضع لأي إجراءات رقابية خلاف عملية الإبلاغ عن الواردات والصادرات المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين ٣٤(أ) و٣٤(ب) من اتفاق الضمانات. وقد استوردت

إيران ٥٣٠ طناً من هذه المادة وأبلغت الوكالة بذلك. ورغم أن مثل هذه المواد تخضع لضمانات مسبقة فقد تحققت منها الوكالة تحقفاً تاماً في عام ١٩٩٨. وتمت موافاة الوكالة باستبيان المعلومات التصميمية المتعلقة بمرفق تحويل اليورانيوم في عام ٢٠٠٠، أي قبل الموعد الإلزامي. وطوال السنوات الست والعشرين السابقة استخدمت إيران من هذه المواد ما مجموعه ٥٧ كغم فقط؛ وذلك في إطار عدة أبحاث مختبرية النطاق، بعضها كان موضوع رسائل جامعية. وفي عدة مناسبات نشرت نتائج تلك الأبحاث وعرضت في مؤتمرات دولية، بل وورد ذكرها في استثمارات الحصول على منح دراسية من الوكالة. وعلى الرغم من الشفافية التامة والكمية الزهيدة من اليورانيوم الطبيعي التي استخدمت في أبحاث تطويرية فإن الدوائر السياسية أثارت صخباً شديداً في هذا الصدد. ومع ذلك، وبعد قرابة عامين من التوتر السياسي، أعلنت الوكالة أن أنشطة تحويل اليورانيوم ستتم متابعتها باعتبارها أمراً روتينياً يتعلق بتنفيذ الضمانات (الفقرتان ٦ و ٤٣ من الوثيقة GOV/2005/67).

٢- تفيد تقديرات الوكالة بأن إجمالي كمية البلوتونيوم المفصول في الأنشطة البحثية يبلغ نحو ٢٠٠ مغم؛ في حين تجدر ملاحظة أن الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة الانتشار تقوم على نحو مستمر بإنتاج وفصل أطنان من البلوتونيوم. وكما أفاد المدير العام فإن مشروع بحوث البلوتونيوم قد أنهى في عام ١٩٩٣. وقد عُرضت المعدات المفككة أمام مفتشي الوكالة. ويجدر التذكير بأن عدم وجود تمييز تقني واضح بين إنتاج البلوتونيوم وفصله وتنقيته في أحد التقارير السابقة التي عرضت على مجلس المحافظين قد أوجد قدراً هائلاً من اللبس لدى الدوائر غير التقنية والدوائر السياسية (يرجى الرجوع إلى المرفق ٣).

تعاون إيران المستدام والاستباقي مع الوكالة ومع المجتمع الدولي

- أ- تعاونت إيران مع الوكالة تعاوناً وثيقاً تجاوز التزاماتها القانونية (حيث أتاحت للوكالة معاينة المواقع حتى العسكرية منها، ويسرت إجراء مقابلات مع عدة أفراد، ونفذت البروتوكول الإضافي وكأنما هو مصدق عليه، ووفرت معلومات غير رقابية ذات صلة، وتطوعت بتعليق أنشطة...).
- ب- كثفت إيران دبلوماسيتها المتعددة الأطراف مع الدول الأعضاء في الوكالة ومع أعضاء حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا ومع أعضاء آخرين في مجلس المحافظين.

ج- تعاونت الوكالة تعاوناً استباقياً مع الوكالة على نحو يفوق العادة أثناء العامين السابقين؛ حيث لم تكد عمليات التفتيش المتواصلة تتوقف إذ زاد حجمها عن ١٣٠٠ يوم عمل تفتيشي، وهو أمر لا سابق له في تاريخ الوكالة.

د- في لفظة تاريخية غير مسبوقة قررت إيران طواعية ومؤقتاً تعليق أنشطتها الخاصة بالإثراء وإعادة المعالجة بغية إفساح الفرصة أمام الوكالة لكي تضطلع بأنشطتها التقنية بما فيها أخذ وتحليل العينات الملوثة في ناتانز.

هـ- أكد المدير العام في تقريره المقدم إلى مجلس المحافظين أنه "منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ يسرت إيران في التوقيت المناسب معاينة الوكالة لمواد ومرافق نووية في إطار اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي اللذين يخصانها، بالإضافة إلى أماكن أخرى في إيران، وسمحت للوكالة بأخذ عينات بيئية كما طلبت هي ذاتها".

و- أبلغ المدير العام مجلس المحافظين بأنه "منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ تحسن تعاون إيران تحسناً جديراً بالتقدير".

والأساس الذي استند إليه تقدير المدير العام يتمثل في التدابير الرئيسية التالية:

- ◀ توقيع البروتوكول الإضافي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛
- ◀ تنفيذ البروتوكول الإضافي تنفيذاً طوعياً مؤقتاً، اعتباراً من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قبل التصديق عليه أي التصرف وكأنما إيران قد صدقت عليه؛
- ◀ إجراء عمليات معاينة تكميلية (أكثر من ٢٠ عملية) وفقاً للبروتوكول الإضافي، حيث تمت تلك العمليات في حالات كثيرة بإخطار مدته ساعتان أو أقل؛
- ◀ إجراء معاينة كاملة وغير مقيدة لجميع المواد النووية ولجميع المرافق، لا سيما مرفق الإثراء المقام في ناتانز ومرفق تحويل اليورانيوم المقام في أصفهان؛
- ◀ توفير معلومات تفصيلية بشأن ورايات المواد والمكونات النووية المتعلقة بأنشطة الطرد المركزي والإثراء بالليزر؛
- ◀ توفير معلومات تفصيلية كاملة عن وقائع السرد الزمني والأنشطة والبحوث التقارير المرئية المتعلقة بأنشطة الإثراء وتحويل اليورانيوم وفصل البلوتونيوم والتعدين والمعالجة ومفاعل البحوث وإنتاج الماء الثقيل؛

- ◀ السماح بإجراء عمليات معاينة لمواقع عسكرية في أعقاب الادعاءات التي زعمها بلد معين هو والمجموعة الإرهابية المعارضة التي يساندها. وقد أثبت التفتيش أن هذه الادعاءات عارية من الصحة تماماً؛
- ◀ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ سمح للوكالة بزيارة المجمع الصناعي العسكري المعروف باسم مجمع كولاهدوز، الذي زعمت مجموعة إرهابية (منظمة مجاهدي خلق) أنه ذو صلة بأنشطة الإثراء؛ وفي أعقاب التفتيش الذي أجرته الوكالة أفادت الوكالة في الفقرة ٤٩ من الوثيقة GOV/2005/67 بما يلي: لم تكشف نتائج تحليلها عن أي مؤشرات على وجود أنشطة منطوية على استخدام مواد نووية.
- ◀ في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ سمح للوكالة بزيارة مجمع لافيسان- شيان العسكري الذي أخذت منه الوكالة عينات بيئية. وكما أفاد المدير العام في الفقرة ١٠٢ من الوثيقة GOV/2004/83: "...و جرى تحليل عينات النباتات والتربة التي تم جمعها من موقع لافيسان- شيان، ولم يكشف تحليلها عن أي دليل على وجود مواد نووية".
- ◀ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ سمح بإجراء معاينة حرة لموقع بارشين العسكري. وأخذت منه عينات بيئية. وبعدها أفاد المدير العام بأن النتائج أظهرت عدم وجود مؤشر يدل على وجود مواد نووية وبأن مفتشي الوكالة لم يشاهدوا أي معدات أو مواد مزدوجة الاستخدام ذات صلة.
- ◀ وفيما يتجاوز الالتزامات والأعراف السائدة سمح بنقل أجزاء من المعدات (مجمعات ليزر، وأقراص بلوتونيوم...) وعينات من المواد بغية تحليلها (تحليلاً متلفاً وغير متلف) في مختبرات الوكالة، بالإضافة إلى العينات البيئية (مسحات)؛
- ◀ توفير معلومات عن محطة إنتاج الماء الثقيل، قبل تنفيذ البروتوكول الإضافي تنفيذاً مؤقتاً، في حين أن إيران لم تكن ملزمة بأن تفعل ذلك بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها (الوثيقة INCIRC/153)؛
- ◀ تقديم ما يزيد عن ١٠٠٠ صفحة من الإعلانات البدئية المتعلقة بالبروتوكول الإضافي في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، ثم إعلانات روتينية مستوفاة تحققت منها الوكالة.

أداء الوكالة منذ نشب النزاع السياسي:

يمكن تقييم أداء الوكالة استناداً إلى وظائف وقرارات مجلس المحافظين والأمانة، على النحو المقتضب التالي:

١- إزاء الضغط السياسي الذي مارسته حفنة من البلدان الغربية كان مجلس المحافظين في حالات كثيرة مسيساً لدرجة أن القضايا التقنية شوهت وأن القرارات كانت تتجاوز في معظمها نص وروح نظام الوكالة الأساسي ومعاهدة عدم الانتشار. ولو قورنت المداولات التي جرت في مجلس المحافظين خلال تلك الفترة بشأن القضية النووية الإيرانية بغيرها من المداولات لتأكدت مقولة أن إيران قد تعرضت للتمييز وأن هذه الهيئة التقنية الدولية قد سبست إلى حد هائل. وتمثل المواقف التاريخية التي اتخذتها بلدان حركة عدم الانحياز أثناء اجتماع مجلس المحافظين وكذلك أثناء دورة المؤتمر العام الثامنة والأربعين، والانتقادات التي وجهتها تلك البلدان، مؤشراً واضحاً على تلك الحالة الراهنة غير المبررة (المرفق ٢).

٢- إن كلمة "إخفاء" التي كانت الولايات المتحدة أول من استخدمها ثم استخدمتها الأمانة بعد ذلك في تقاريرها هي كلمة خاطئة ومضللة إلى أقصى حد. فليس إخفاءً عدم تقديم تقرير عن أنشطة معينة، مثل إنشاء مرفق نووي كانت إيران ملزمة بإبلاغ الوكالة عنه من خلال استبيان معلومات تصميمية بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها (الوثيقة INFCIRC/214) قبل ١٨٠ يوماً فقط من تغذيته بالمواد النووية المحددة. ويجدر التذكير بأنه عندما بدأ تنفيذ بعض الأنشطة وتصميم المرفق وبنائه لم يكن للبروتوكول الإضافي أي وجود. بل حتى إذا كان بناء محطة بوشهر للقوى النووية قد بدأ منذ قرابة ٢٥ عاماً فإن إيران لم تكن ملزمة بتقديم تقرير عن وجوده ومعلومات عن مواصفاته إلا قبل ١٨٠ يوماً فقط من إدخال المواد النووية (الوقود) في المفاعل. والقول نفسه ينسحب على مرافق أخرى، مثل محطة الإثراء المقامة في ناتانز ومرفق تحويل اليورانيوم، تم إبلاغ الوكالة بشأنها قبل أن تصبح إيران ملزمة بالإبلاغ عنها بأربع سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير تنفيذ الضمانات التي تصدرها الوكالة تتضمن حالات إخفاق كثيرة جداً من جانب دول أعضاء أخرى لم تسلط عليها الأضواء. والأدهى أن الوكالة ليس بمقدورها قانوناً لا بإمكانها أن تحكم على نوايا الدول الأعضاء؛ ومن ثم فإن استعمال كلمة إخفاء جاء خارجاً عن السياق. فمهمة الوكالة هي التحقق من إعلان الدول الأطراف بوسائل تقنية.

٣- وصحيح أن الأمانة قصدت وحاولت أن تتصرف بحيدة وفي حدود أحكام اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي إلا أنها تجاوزت تلك الأحكام في عدة حالات حيث طالبت إيران بتقديم معلومات أو بالسماح بإجراء معاينة رغم أن إيران لم تكن بذلك لا بموجب أحكام اتفاق الضمانات الشاملة ولا بموجب أحكام البروتوكول الإضافي؛ وذلك بحجة ما يلتزمه مجلس المحافظين من تعاون وشفافية.

٤- وفي حالات قليلة لم تستطع فيها إيران الوفاء بالطلبات الاستثنائية بسبب قيود لوجيستية أو زمنية أو بسبب مخاوف أمنية وطنية صورت الأمانة الأمر لمجلس المحافظين وكأنما إيران لم تف بالتزاماتها القانونية. إن اللوم يجب أن يوجه إلى هذه الحفنة من أعضاء مجلس المحافظين لأنها فتحت أمام الأمانة فصلاً جديداً من الأنشطة غير المسبوقة، مثل أنشطة الاستخبارات غير التقنية المعتمدة على شبكات والتي تتجاوز النظام الأساسي.

٥- وفي حالات كثيرة تم الخلوص إلى استنتاجات وإحالتها إلى مجلس المحافظين قبل الانتهاء من أخذ عينات وتحليلها وإجراء استقصاء تقني. وصدرت عدة قرارات ضد إيران استناداً إلى معلومات مبتسرة، لا سيما بشأن حالات التلوث؛ وذلك على الرغم من طلبات إيران المتكررة بعدم التعجل في الاستنتاج قبل انتهاء الاستقصاء التقني. ويثبت هذا الزعم تأكيداً صحة (الفقرتان ١٢ و ٤٥ من الوثيقة GOV/2005/67) ادعاءات إيران المتكررة بأن التلوث باليورانيوم مصدره أجنبي. وقد أعربت إيران عن انزعاجها من هذه الشوائب في الوثيقتين INFCIRC/628 و INFCIRC/630، وكذلك في الكلمات التي ألقته أثناء اجتماعات مجلس المحافظين (المرفق ٤).

٦- وبما أن مصطلحات معينة، مثل "الشفافية" و"التعاون التام" و"اكتمال المعلومات"، ليست معرفة من حيث النطاق والحدود فأحياناً ما تدور نقاشات مطولة من أجل إقناع فرادى المفتشين بفحواها؛ في حين أن المفتشين يكونون سلسين وفعالين في معظم الحالات حين تكون المصطلحات معرفة تعريفاً جيداً في اتفاق الضمانات وفي البروتوكول الإضافي.

٧- والواقع أن اللوم هنا لا يقع على الأمانة وإنما يقع على أصحاب القرارات التي تستخدم فيها مصطلحات جديدة. ورغم أن دولاً أعضاء كثيرة قد أعربت في أحيان عديدة عن إعجابها بصبر إيران وبتعاونها فإن هذه الدول سبق لها أن أبدت مخاوف جمة من أن تتحول تلك الممارسات إلى سابقة جديدة فيما يخص المصطلحات المعبرة عن الالتزامات القانونية، لا سيما ضمانات الوكالة.

٨- ويجدر التنويه بأنه عندما حدث في مناسبة معينة أن أخطأت الأمانة، حيث خلصت إلى أن إعلان إيران بشأن المشروع "متناقض ومتغير"، فإن المدير العام أقر علانية بالخطأ الذي ارتكبه المفتشون. وتجدر الإشارة بالمدير العام على موقفه الشريف في هذا الصدد.

استجابة غير ملائمة لتعاون إيران المتزايد

على الرغم من الخطوات الهائلة غير المسبوقة التي اتخذتها إيران ومما أبدته من تعاون استباقي فيما يخص بناء الثقة فإن مجلس المحافظين استهل قراراته مكتفياً بمطالبة إيران بتعليق "تقديم سادس فلوريد اليورانيوم داخل آلات الطرد المركزي" إلا أن حفنة من البلدان الغربية أخذت تدريجياً تمارس ضغطاً سياسياً على مجلس المحافظين لكي يحث إيران على أن تعلق تعليقاً تاماً لا جميع أنشطة الإثراء وحدها وإنما أيضاً أنشطة تحويل اليورانيوم بمرفق تحويل اليورانيوم وعلى إعادة النظر في مشروع مفاعل الماء الثقيل البحثي بل وبما يتجاوز تماماً أنشطة البحوث التطويرية.

إن مطالبة إيران بتمديد ومواصلة تعليق أنشطتها النووية التي تخضع لضمانات الوكالة يعد خرقاً لروح ونص معاهدة عدم الانتشار ونظام الوكالة الأساسي وكذلك اتفاقات الضمانات. أن حفنة من أعضاء مجلس المحافظين لم يألوا جهداً في فرض سياساتهم التمييزية عن طريق إطالة التعليق، على الرغم من أن جميع القرارات اعتبرته تدبيراً طوعياً غير ملزم قانوناً يهدف إلى بناء الثقة؛ وذلك بغية الإيقاف الكامل للأنشطة النووية الإيرانية. وصحيح أن الأمانة تميز عند إعدادها للتقارير المرفوعة إلى مجلس المحافظين بين القضايا الطوعية والقضايا الإجبارية إلا أنها لم تضع أولويات تميز بين القضايا الصغرى والقضايا الكبرى فيما يخص المتطلبات الرقابية. لذا لم يستطع المجتمع الدولي تبين درجة أهمية عدد من القضايا التي تكرر سردها في وثائق ضخمة أصدرتها الأمانة. ولا يجوز أن يلام أفراد المجتمع الدولي لأنهم عاجزون عن معرفة الفارق بين البلوتونيوم (وهو مادة غير انشطارية وغير مطلوب التبليغ عنها كما أفاد من قبل المدير العام) وبين البلوتونيوم. ويجدر التذكير بأن مندوب الولايات المتحدة سأل نائب المدير العام، أثناء أحد اجتماعات مجلس المحافظين، عن عدد الطاردات المركزية والقنابل الذرية التي ستمكن إيران من صنعها باستخدام ٤٠٠٠ قطعة مغناطيس صغيرة تفكر في شرائها مستقبلاً من أجل الطاردات المركزية طراز P-2 وإن تكن لم تشتترها. ورد نائب المدير العام على هذا السؤال الافتراضي الساذج بالقول بأن العدد هو جهازان متفجران نوويان! ونظراً لأن صنع آلة طرد مركزي واحدة يحتاج، بالإضافة إلى بضعة مغناطيسات صغيرة لا يتجاوز ثمنها بضعة دولارات، إلى أكثر من تسعين مفردة أخرى فإن اتباع هذا النوع من المواقف والنهج غير التقنية في مجلس المحافظين أدى، وسيؤدي دون شك، إلى النيل من مصداقية الوكالة؛ علماً بأنها المنظمة التقنية الدولية الوحيدة المختصة بهذا المجال.

إن من المقلق والمخيب للأمال بقدر هائل أنه كلما زادت إيران من تعاونها واتخذت خطوات إضافية تتجاوز في معظمها التزاماتها القانونية، وكلما حُسم المزيد من المسائل العالقة وطُبقت تدابير رقابية أكثر تشدداً، ازدادت خشونة اللهجة المستخدمة في القرارات التي اقترحتها الولايات المتحدة والثلاثية الأوروبية وازدادت الطريقة التي تنفذ بها عمليات التفتيش صرامة وقسوة.

إن المعلومات التالية المقتبسة من تقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين ومن القرارات الصادرة تدعم الزعم القائل بوجود منحي ظالم ومحبط:

ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٣ طلب من إيران في البداية: **ألا تدخل مواد نووية** في محطة الإثراء التجريبية كتدبير من تدابير بناء الثقة، أي مجرد تعليق عملية الإثراء. ثم طولبت إيران تدريجياً، في اجتماعات لاحقة عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وشباط/فبراير ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٤ وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بتوسيع نطاق تعليقها الطوعي بحيث يمتد إلى ما يلي: الاختبارات، وتجميع الآلات، وصنع مكونات الطرد المركزي، وإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، وأخيراً تعليق جميع عمليات تحويل اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم؛ وعدم إجراء بحوث تطويرية. ونظراً لأنه تم التسليم، حتى في قرارات الوكالة، بأن التعليق طوعي وغير ملزم قانوناً وتدابير من تدابير بناء الثقة فإن هذه التدابير المطلوبة تتنافى مع جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار ونظام الوكالة الأساسي.

جلسة مجلس المحافظين الاستثنائية (أب/أغسطس ٢٠٠٥):

الخلفية:

ألف- قدمت إيران اقتراحاً ببناءً ، يستند إلى اتفاق باريس، بشأن وضع ضمانات موضوعية تكفل أن تظل الأنشطة النووية بما فيها عمليات الإثراء قاصرة على الأغراض السلمية (المرفق ٥). لكن الثلاثية الأوروبية رفضت الاقتراح.

باء- بعد شهور من المماطلة عرضت الثلاثية الأوروبية على إيران اقتراحاً ينتهك انتهاكاً تاماً روح ونص اتفاق باريس. ففي هذا الاقتراح أنكرت الثلاثية الأوروبية على إيران حق الاضطلاع بأنشطة في مجال دورة الوقود النووي. إلا أن كلاً من اتفاق طهران في عام ٢٠٠٣ واتفاق باريس في عام ٢٠٠٤ أقر بحق إيران في العمل في مجال دورة الوقود النووي بما فيها الإثراء. ووفقاً لاتفاق باريس وافقت إيران على أن تعلق طوعياً أنشطتها الخاصة بالإثراء، كتدبير لبناء الثقة وغير ملزم قانوناً؛ في حين يستمر التفاوض بشأن ترتيب طويل الأجل يقبله الطرفان. وقبل استئناف الأنشطة في مرفق تحويل اليورانيوم بوقت طويل كانت إيران قد حذرت، في مناسبات عديدة منها الاجتماع الوزاري الذي عقد في جنيف، من أن أي اقتراح تقدمه الثلاثية الأوروبية يحرم إيران من حقها الثابت فيما يخص دورة الوقود النووي سيكون منافياً لاتفاق باريس ومن ثم سيعرض للخطر مسألة

استمرار المفاوضات. واستناداً إلى التطورات والحجج المشار إليها آنفاً لم يكن أمام إيران من خيار سوى استئناف أنشطة مرفق تحويل اليورانيوم.

وعلى الرغم من المبادرات الإيجابية الكبرى التي تقدمت بها إيران، كالتعليق الطوعي مثلاً، فإن الثلاثية الأوروبية اتخذت خطوة هوجاء لا مبرر لها حين دعت إلى عقد جلسة استثنائية لمجلس المحافظين من أجل بحث قضية تافهة تتعلق باتفاق ثنائي واقتربت قراراً ضد إيران، أي ضد الطرف المفاوض! وصحيح أن هذا القرار أكد من جديد أن تعليق الأنشطة النووية، بما فيها أنشطة مرفق تحويل اليورانيوم، هو تدبير طوعي لبناء الثقة وغير ملزم قانوناً إلا هذا التصرف المبتسر وغير المسبوق من جانب الثلاثية الأوروبية أدى بقدر عظيم إلى تسميم مناخ الائتمان والتعاون والحوار، الذي يطلق عليه اسم روح فيينا.

حماية السرية من جانب الوكالة

أعرب المسؤولون الإيرانيون في عدة مناسبات عن قلقهم الشديد وتوقعوا من المدير العام أن يبذل قصارى جهده من أجل حماية المعلومات السرية المقدمة إلى مفتشي الوكالة ومسؤوليها، لا سيما عند إعداده تقريره المرفوع إلى مجلس المحافظين. فعلى الوكالة أن تراعي أمن إيران الوطني، وأن تضع في اعتبارها التهديد المحتمل بوقوع هجمات مسلحة ضد مرافقها النووية من جانب إيران وكذلك من جانب مجموعات إرهابية معارضة. إلا أن تقارير المدير العام التي تتضمن معلومات سرية تقتصر على أعضاء مجلس المحافظين ظلت دائماً تسرب إلى وسائل الإعلام الغربية قبل انعقاد مجلس المحافظين. بل إنه حدث في عدة مناسبات أن تم تسريب معلومات على درجة عالية من السرية قدمت إلى الوكالة، منها ما يتعلق بوجه خاص بمواقع عسكرية. إن طلب الوكالة المتكرر بزيارة موقع عسكري، في أعقاب ادعاءات أطلقتها الولايات المتحدة عشية انعقاد اجتماعات مجلس المحافظين، هو طلب يلزم أن ينظر فيه جنباً إلى جنب مع المخاوف الأمنية الناجمة عن مشاكل السرية.

وأعربت حركة عدم الانحياز، هي الأخرى، عن قلقها الشديد في هذا الصدد (المرفق ٢). كما أعرب المدير العام عن مخاوفه، وأعطى تعليمات للأمانة بأن تراعي مبادئ السرية إلا أنه لم تظهر حتى الآن نتائج ملموسة.

وآخر هذه الأحداث هو أن سرب لوسائل إعلام غربية تقرير عالي السرية لنائب المدير العام عن مشروع أبحاث البلوتونيوم؛ وذلك قبل عرض التقرير على مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ولقد أدى ترويج معلومات منتقاة موجهة توجيهها سياسياً بشأن قضية تقنية بحثة إلى اختلاط الأمور على جميع أعضاء مجلس المحافظين تقريباً، وإلى النيل بقدر ما من مصداقية الوكالة التقنية وحيدتها.

الدور التاريخي لحركة عدم الانحياز ومساهماتها

منذ أثيرت قضية إيران النووية في عام ٢٠٠٣ استهل فرع حركة عدم الانحياز في فيينا أنشطته. وقد دأب على اتخاذ مواقف تستند إلى صميم المبادئ التي تأسست تلك الحركة بناء عليها. وخلال العامين الماضيين كررت حركة عدم الانحياز أثناء اجتماعات مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام التأكيد على المبادئ القيمة التي تؤمن بها؛ ألا وهي التركيز على العمل المتعدد الأطراف والتحدي الذي يواجه نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي من ناحية أولى، ومن الناحية الثانية اتخاذ موقف لا مهادنة فيه فيما يخص الحق الثابت وغير التمييزي في استخدام الطاقة النووية استخداماً سلمياً.

وفيما يلي بضعة أمثلة على التصريحات الصادرة عن حركة عدم الانحياز:

"... تؤمن الحركة بوجود حسم القضايا بالاستناد إلى أسس تقنية.

... تولي الحركة أهمية بالغة لتوصل المجلس إلى قراراته بالتوافق من أجل إغلاق هذه القضية بسرعة وإزالتها من جداول أعمال المجلس القادمة، وتطبيع الوضع.

... تعرب الحركة عن تقديرها لأن الوكالة قد استطاعت أن تتحقق من تعليق إيران للأنشطة المتعلقة بالإثراء في مرافق ومواقع بعينها؛ كما استطاعت أن تؤكد أنها لم تلاحظ حتى تاريخه وجود أي أنشطة في تلك الأماكن لا تتسق مع قرار إيران الطوعي.

.... تؤكد الحركة مجدداً على حق كل الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية، وتعترف بأن هذا المسلك الطوعي هو تدبير يرمي إلى بناء الثقة ومؤقت بطبيعته ولا يهدف سوى إلى تيسير سرعة إغلاق ملف هذا البند من جدول الأعمال.

.... ترحب الحركة بكون القرار يعبر عن المبدئين الجوهريين اللذين تتمسك بهما الحركة، ألا وهما:

- حق جميع الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية خدمة لأغراض سلمية،

- والتميز الواضح بين التدابير الطوعية الرامية إلى بناء الثقة وبين الالتزامات الرقابية القانونية.

وأثناء جلسة مجلس المحافظين الاستثنائية- التي عقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٥ بناء على طلب الثلاثية الأوروبية- سجلت الحركة في محاضر المجلس، وحاولت أن تدرج في القرار، مواقفها المبدئية التي يتمثل جزء منها فيما يلي:

تود الحركة أن تؤكد أن من الأمور الجوهرية إجراء تمييز واضح بين الالتزامات القانونية للدول الأعضاء حيال ما عقدته كل منها من اتفاقات ضمانات وبين تعهداتها الطوعية؛ فهذا التمييز لازم حتى يكفل ألا تتحول تعهدات الدول الأعضاء الطوعية إلى التزام رقابي قانوني. فالحركة ترى أنه لو لم يتم التمييز بين هاتين القضيتين على نحو واضح فإن ذلك يوحى ضمناً بأن الدول الأعضاء يمكن أن تتعرض للعقاب بسبب عدم تقيدها بتعهداتها الطوعية.

وعقب اعتماد القرار سجلت الحركة مخاوفها وتطلعاتها التالية:

تظل الحركة تشدد على وجوب حل جميع المشاكل من خلال الحوار والوسائل السلمية؛ وفي هذا الصدد تدعو الحركة الثلاثية الأوروبية وإيران إلى مواصلة حوارهما بغية التوصل إلى اتفاق متبادل طويل الأجل في إطار ولاية الوكالة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة قد قررت الانضمام إلى توافق الآراء إيماناً منها بأن المبادئ المشار إليها أنفاً ستراعى حق المراعاة في المداولات اللاحقة.

ويتضمن المرفق ٢ النصوص الكاملة لبيانات حركة عدم الانحياز بشأن القضية النووية الإيرانية منذ أثيرت تلك القضية في مجلس المحافظين.

آفاق المستقبل استناداً إلى آخر تقييم شامل أجرته الوكالة:

بعد ما يقرب من عامين من الاستقصاء الشاق وأخذ العينات وإجراء تحاليل تقنية تم حسم القضية الرئيسية المتمثلة في مصدر التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء. فقد أكد المدير العام صحة ما أفادت به إيران حين قال: "استناداً إلى المعلومات المتاحة للوكالة حالياً، تنحو نتائج تحليل العينات البيئية، في المحصلة النهائية، إلى دعم ما أفادت به إيران عن المنشأ الأجنبي لمعظم التلوث الملاحظ باليورانيوم الشديد الإثراء". وبتعاون البلد الثالث تأكدت من جديد صحة ما أفادت به إيران.

كما أفاد المدير العام بما يلي: تم اتخاذ تدابير تصحيحية لأوجه الإخفاق. وتم حصر جميع المواد النووية المعلنة الموجودة في إيران، ولذا لم تشهد هذه المواد تحريفاً صوب أنشطة محظورة. وستواصل الوكالة أنشطتها الرقابية في إيران على نحو روتيني؛ حيث ستنفذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. إن إيران مصممة على مواصلة تعاونها التام مع الوكالة وفقاً لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي.

الجزء الثالث

تعليقات على تقرير المدير العام (الوثيقة GOV/2005/67)

تعليق عام:

إن مطالبة المدير العام بأن يقدم تقريراً شاملاً إلى كل اجتماع من اجتماعات مجلس المحافظين، يكرر باستفاضة ما جاء في التقارير السابقة عن أنشطة إيران خلال السنوات الست والعشرين السابقة، ألقت على كاهل الأمانة عبئاً ثقيلاً بل وجعلت الأمور تختلط على الدول الأعضاء وعلى المجتمع الدولي كله. إن من المتوقع من الوكالة أن تؤدي عملها على نحو معقول وفعال بقدر أكبر مكثفة بإعداد تقرير مستوفى يقدم إلى كل اجتماع مع الإشارة إلى القضايا السابقة عن طريق ذكر عناوين ورموز وتواريخ التقارير السابقة إذا دعت الضرورة إلى ذلك. لقد أدى تكرار ذكر القضايا التي حسم بعضها فعلاً منذ عام سبق إلى تشويش ذهن القراء وكأنما هم بصدد قضايا جديدة. إن جميع التقارير السابقة منشورة فعلاً على موقع الوكالة ولا حاجة إذن لأن تنفق الأمانة الكثير من الوقت والمال من الميزانية العادية التي تمولها الدول الأعضاء من أجل تكرار محتويات تلك التقارير. ويلزم أن تكون التقارير المرفوعة إلى مجلس المحافظين مقتضبة وقاصرة على تناول القضايا الكبرى، بحيث تتضمن معلومات عن آخر التطورات وتقتصر على الأمانة ما تتخذه من خطوات لاحقة. ومن نافلة القول أنه لا تثريب في ذلك على المدير العام إذ أن عليه أن يفي بالمهام التي تسند لها إليه الدول الأعضاء، بما في ذلك مجلس المحافظين. وتجنباً للخوض في تفاصيل تقرير المدير العام الأخير، سيقتصر الجزء الوارد أدناه على بعض الحالات التي خلقت قدراً أكبر من اللبس.

تعدين اليورانيوم وتركيزه

(الفقرات من ٢٨ إلى ٣١)

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن إيران لم تكن ملزمة بالإبلاغ عن مناجم اليورانيوم بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها (الوثيقة INFCIRC/214)، ومع ذلك فقد ظلت طوال السنوات الخمس والعشرين السابقة تقدم معلومات مستفيضة عن مناجمها، بما في ذلك منجم غاشين بادر عباس؛ وهذه المعلومات منشورة في كتاب الوكالة المعنون "موارد اليورانيوم وإنتاجه وحجم الطلب عليه"، وهو الكتاب المعروف باسم "الكتاب الأحمر".

وأثناء عملية التفتيش التي جرت في منجم اليورانيوم ومحطة التركيز ببندر عباس ذكر رئيس فريق المرافقة الإيراني رئيس قسم العمليات بآء بآن إيران تعكف، بعد قرارها الطوعي بتنفيذ البروتوكول الإضافي قبل التصديق عليه، على تنفيذ البروتوكول تنفيذًا تامًا وكأنما قد تم التصديق عليه فعلاً؛ وهكذا قدمت إيران إلى الوكالة إعلانات كاملة. وتنص الفقرة الفرعية أ' ٥، من المادة ٢ من البروتوكول الإضافي على ما يلي: " تزود إيران الوكالة بمعلومات تحدد مكان مناجم ومصانع تركيز اليورانيوم ومصانع تركيز الثوريوم وحالتها التشغيلية وقدرتها الإنتاجية التقديرية السنوية والإنتاج السنوي الراهن لتلك المناجم والمصانع بالنسبة لإيران ككل. وبناءً على طلب الوكالة تذكر إيران الإنتاج السنوي الراهن لمنجم بعينه أو لمصنع تركيز بعينه. ولا يستلزم تقديم هذه المعلومات إجراء حصر مفصل للمواد النووية".

وإذ أكد رئيس قسم العمليات بآء بإدارة الضمانات صحة البيان والفتوى القانونية فإنه طالب بتزويد الوكالة بالمعلومات التالية، توخياً لروح التعاون والشفافية:

- ١- الرسومات التصميمية
- ٢- المعرفة الفنية التي قدمتها هيئة الطاقة الذرية الإيرانية إلى شركة كيميا مادان (K.M.)
- ٣- العقد المبرم بين الهيئة والشركة المذكورتين

وقدمت إيران المعلومات المطلوبة وكما ضمنا من الوثائق، اعتقاداً منها بآن ذلك يدخل في عداد التعاون الشفاف، وافترضاً منها بآن هذه هي المعلومات الإضافية الوحيدة اللازمة. إلا أن الوكالة عادت بعد ذلك فطلبت مرة أخرى معلومات إضافية علاوة على الوثائق الأصلية التالية:

- ١- العقد المبرم بين هيئة الطاقة الذرية الإيرانية وشركة كيميا مادان بشأن مشروع المعالجة المقام في غاشين.
- ٢- الرسومات الهندسية الأولية والنهائية (أي المعتمدة لأغراض التشييد) الخاصة بالإنشاءات المدنية لمبنى المعالجة الكيميائية ومباني معالجة الخامات.
- ٣- الرسومات الهندسية الأولية والنهائية (أي المعتمدة لأغراض التشييد) الخاصة بأهم مفردات معدات المعالجة الكيميائية؛ مثل صهاريج النض وعمود الاستخراج ومعدات التساقط والتغليظ ومحطة اسطوانات أكسيد اليورانيوم الثماني.

- ٤- أوامر شراء أهم مفردات معدات المعالجة الكيميائية المشار إليها في النقطة ٣ أعلاه.
- ٥- أوامر شراء أهم مفردات معدات الدائرة الأصلية لمعالجة الخامات (دائرة الطحن) ودائرة الطحن الجديدة.

وأوضحت إيران مرة أخرى أن شروط العقد لا تلزم شركة K.M. بأن تسلم إلى هيئة الطاقة الذرية الإيرانية سوى النسخة النهائية للوثائق والرسومات التي نفذت؛ وقد تم تسليم الوثائق النهائية. أما الوثائق الأولية والمرحلية فإن الشركة المذكورة غير مجبرة على تسليمها. ومع ذلك فقد سلمت تلك الشركة، على نحو غير رسمي وبعد انهيار الشركة، إلى الهيئة المذكورة بعض وثائق المشروع؛ ومنها النسخ الأولية من الرسومات (عُرِضت تلك النسخ على مفتشي الوكالة).

وفي الاجتماع المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٥ عُرِضت الرسومات الهندسية. وفي تلك الرسومات كانت الشركة الخاصة قد قامت فعلا بتغطية الأسماء المختصرة للأشخاص الذين صمموا الرسومات أو رسموها أو فحصوها أو اعتمدها، ورقم المشروع المرجعي، وأسماء الشركات التي أعدت الرسومات (مقاولون من الباطن تعاقدت معهم شركة K.M.)؛ حيث وضعت الشركة الخاصة علامات سوداء على جانبي الورقة. وأبلغ المفتشون بأن حجب الأسماء إنما تم حماية للسرية التجارية للشركة الخاصة. وخلصت الوكالة في تقريرها التفتيشي إلى ما يلي: استنادا إلى المعلومات المتبقية المتاحة للوكالة بشأن تلك الوثائق لم تتوافر مؤشرات يمكن أن تفضي إلى استنتاج أن تلك الوثائق ليست وثائق أصلية تتعلق بالمشروع.

وعقب قيام المفتشين باستعراض وثائق الشراء الإضافية تم الخلوص إلى ما يلي: من الواضح أن عملي دائرة الطحن الابتدائية كان مكثفا جدا وأنه استغرق زمتا قصيرا؛ وهذا يتوافق مع تأكيد إيران بأن العمل تم خلال فترة وجيزة، وهو ما تؤكد للوكالة. وصحيح أن إيران قامت على نحو استباقي بتسليم العديد من الوثائق الأصلية المتصلة بالمعرفة الفنية والتصميم، بل وأنها سلمت وثائق شراء لا علاقة لها بمهمة التفتيش التقنية؛ إلا أن هناك مخاوف جمة تساور إيران من أن تؤدي تلك الطلبات التي تتجاوز نصوص البروتوكول الإضافي إلى إرساء سابقة جديدة تؤثر تأثيرا سلبيا على القرارات التي تتخذها دول أعضاء أخرى تعكف على النظر في توقيع البروتوكول الإضافي أو تصديقه.

عمليات التفتيش في الموقع العسكري

عشية اجتماعات مجلس المحافظين تصاعدت الحملة السياسية التي شنتها الولايات المتحدة ضد إيران حيث ساقبت مزاعم لا أساس لها. إنه لمن المخيب للأمل إلى حد ما أن التقارير

المرفوعة إلى مجلس المحافظين لم تعبر على النحو الواجب عن تعاون إيران النشط من خلال تمكين الوكالة فوراً من معاينة مواقع عسكرية لها علاقة مباشرة بالأمن القومي. كما لم يتم على النحو اللازم إفادة مجلس المحافظين وأفراد الجمهور بما أثبتته عمليات التفتيش التي أجرتها الوكالة من أن تلك المزاعم لا أساس لها من الصحة. لذا فإن هناك حاجة ملحة لاعتماد أحكام ملزمة قانوناً داخل الوكالة تحول دون قيام دولة عضو بتكرار توجيه مزاعم لا أساس لها ضد دول أعضاء أخرى. وإلى أن يتم ذلك يلزم أن تتوخى الوكالة الحذر إزاء عواقب الاستمرار في هذا التوجه. وفيما يلي استعراض مقتضب لثلاث حالات مختلفة وقعت في كولاهدوز ولافيسان شيان وبارشين:

ففي الفقرة ٤٩ أفاد المدير العام بما يلي: إن سلطة الوكالة القانونية في التحقق من احتمال وجود نشاط ذي علاقة بأسلحة نووية هي سلطة محدودة. غير أن الوكالة تواصل التماس تعاون إيران في متابعة التقارير المتعلقة بالمعدات والمواد والأنشطة التي لها تطبيقات في المجال العسكري التقليدي وفي المجال المدني فضلاً عن المجال العسكري النووي. وقد سمحت إيران للوكالة، على سبيل تدبير من تدابير الشفافية، بزيارة مواقع متصلة بالدفاع في كولاهدوز ولافيسان وبارشين. وفي حين لم تعثر الوكالة على أي أنشطة متصلة بالمجال النووي في كولاهدوز، فإنها مازالت تقيّم معلومات (وتتتظر تلقي بعض المعلومات الإضافية) بالنسبة لموقع لافيسان. ومازالت الوكالة تنتظر أيضاً التمكن من زيارة موقع بارشين مجدداً."

١- تعليق عام:

ألف- إذا كانت الأمانة تسعى إلى الحصول على سلطة قانونية إضافية تتجاوز إطار نظام الوكالة الأساسي ومعاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات الشاملة (الوثيقة INFCIRC/153) والبروتوكول الإضافي (الوثيقة INFCIRC/540) فإنه لا ينبغي لها أن تثير تلك القضية عندما تتناول الحالة الإيرانية الخاصة. ولا بد من أن نضع نصب أعيننا أن دولاً أعضاء كثيرة قد أبدت فعلاً مخاوفها الشديدة من أنه بينما هي ترى أن الإطار القانوني القائم يكفي هو والسلطات الممنوحة للوكالة حالياً وبينما ما زالت دول أعضاء كثيرة تعكف حالياً على النظر في توقيع البروتوكول الإضافي أو التصديق عليه فإن المجاهرة بوجود أوجه ضعف أو قصور أو عيب تشوب البروتوكول الإضافي ستعرض للخطر عالمية ذلك البروتوكول ومصيره.

باء- وعلى الرغم من حملات الدعاية الهائلة والتوتير السياسي التي تشن ضد إيران فإن الوكالة لم تبلغ المجتمع الدولي، على نحو ملائم ومنصف وموقوت، بتعاون إيران التام حيث

سمحت للوكالة بمعاينة مواقع عسكرية وأخذ عينات؛ كما لم تبلغه بالنتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها.

جيم- ومن المقلق جدا أن الأمانة تثير الآن قضية جديدة، وهي قضية "المعدات والمواد ذات الاستخدام المزدوج". فهذا المصطلح غير محدد أو معرف في أي من وثائق الوكالة الملزمة قانوناً، كاتفاقات الضمانات مثلاً. إن توسيع نطاق عدد ضخم من المفردات المستعملة في تطبيقات متنوعة تشمل ميادين الطب والزراعة والصناعة يمثل خطراً داهماً على مصداقية الوكالة وفعاليتها وهيبتها. فالدول الأعضاء تساورها مخاوف جمة من إرساء سابقة جديدة تتجاوز بوجه خاص المصطلحات والإشارات الجيدة التحديد والمقبولة التي ترد في ضمانات الوكالة. وقد أرفقت الأمانة مواصفات المعدات ذات الاستخدام المزدوج، التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية، عندما التمتت بإيضاحات طلبت زيارة كل من موقع لافيسان وموقع بارشين؛ وكأنما توصيات تلك المجموعة ملزمة قانوناً وإجبارية بالنسبة للدول الأعضاء في الوكالة!

٢- تعليقات محددة:

ألف- فيما يخص موقع كولاهدوز العسكري اكتفت الوكالة بتعليق مقتضب فقط حيث قالت:

"... إن الوكالة لم تعثر على أنشطة متعلقة بالمجال النووي في كولاهدوز".

تجدد الإشارة إلى أن المفتشين طلبوا، أثناء زيارتهم موقع كولاهدوز، أن يفتشوا -أيضاً وفوراً واستناداً إلى معلومات مستقاة من مصادر مفتوحة- موقعا عسكريا آخر قريبا من موقع كولاهدوز يعرف باسم شهيد كاظمي. وبروح من التعاون والشفافية سمحت إيران فوراً (في غضون ١٥ دقيقة) بمعاينة ذلك الموقع. وبالإضافة إلى ذلك تجدد الإشارة إلى الطلب الآخر الذي أبدته الوكالة أثناء الزيارة نفسها، حيث التمتت بمعاينة مكان افترضت الوكالة أنه موقع عسكري. وقد استجيب لهذا الطلب أيضاً. لكنه لوحظ فيما بعد أنه مجرد مستودع للمستحضرات الصيدلانية وليس موقعا عسكريا حسبما ادعت مصادر مفتوحة. إلا أن هذا التعاون الاستباقي الضخم من جانب إيران لم ينعكس قط في التقارير المرفوعة إلى مجلس المحافظين.

باء- فيما يخص موقع لافيسان شيان، وبعد عقد عدد من الاجتماعات وإجراء استعراض للتسلسل الزمني وعمليات تفتيشية وأخذ عينات وإجراء مقابلات شخصية، أفادت الوكالة في الفقرة ٣٧ بما يلي: منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وكتدبير يتصل بالشفافية، أتاحت إيران للوكالة، بناءً على طلبها، معاينة معلومات وأماكن إضافية معينة تتجاوز ما هو

مطلوب منها بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الخاصين بها. وصحيح أن المدير العام أفاد على نحو منصف بأن تلك الزيارات والعمليات التفتيشية قد جرت بروح من الشفافية والتعاون وبأنها غير ملزمة، إلا أنه لم يسلط الضوء على الحقيقة القائلة بأن نتائج أخذ العينات والاستقصاءات لم تثبت وجود أي مؤشر يناقض ما أكدته إيران مما يعني أن تلك المزاعم لا أساس لها من الصحة.

فقد أفاد المدير العام في الفقرة ٣٩ من تقريره بما يلي: وبدت المعلومات التي قدمتها إيران مترابطة ومتسقة مع توضيحها بشأن إزالة موقع لافيسان-شيان.

جيم- فيما يخص موقع بارشين قيل للوكالة إن هذا الموقع معروف تماماً بأنه موقع عسكري تقليدي ولا توجد فيه أية أنشطة تستوجب أن يتم إعلانها للوكالة؛ ومع ذلك فإن إيران، توخياً للشفافية ومن أجل تبديد أي لبس وإثبات بطلان المزاعم التي سيقت بصدده، ترحب بمفتشي الوكالة شريطة أن تراعى حق المراعاة مخاوف إيران الأمنية. وبعد مناقشات مستفيضة دارت في فيينا في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ تم التوصل إلى اتفاق مع الوكالة. ويرد هنا نص تلك المناقشات والقرارات من أجل رسم صورة واضحة للتطورات:

ففي غضون هذا الاجتماع أعلن الوفد الإيراني ما يلي:

- إن جمهورية إيران الإسلامية مصممة على تبديد مخاوف المجتمع الدولي من خلال تنفيذها اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي اللذين عقدتهما مع الوكالة. إلا أن إيران قلقة إزاء المزاعم الواهية التي يسوقها بلد معين وتسوقها مجموعة إرهابية معروفة تماماً وإزاء طلبات الوكالة بإجراء زيارات استناداً إلى تلك المزاعم.
- تؤكد إيران للوكالة أن مجمع بارشين ليس موقعاً نووياً ولا توجد فيه أنشطة تستوجب أن يتم إعلانها للوكالة بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي.
- إن جمهورية إيران الإسلامية على قناعة بأن طلبات الوكالة المتكررة بإجراء زيارات استناداً إلى تلك المزاعم، التي ثبتت في مناسبات سابقة وبعد الزيارات وعمليات التفتيش أنها مزاعم واهية، ستعرض للخطر مصداقية الوكالة وسمعتها.

وفي ظل قيام الوكالة بمراعاة المخاوف المشار إليها آنفاً وبأخذ النقاط التالية بعين الاعتبار الواجب، وافقت إيران على السماح بمعاينة موقع بارشين:

ألف- المطالبة بأن تتوخى الوكالة قدرا كافيا من الوضوح فيما يخص إحدائيات الموقع الجغرافية ومواصفاته.

باء- على الوكالة أن تختار منطقة بعينها في المجمع تحظى بأعلى أولوية.

جيم- على مفتشي الوكالة أن يراعوا تماما اللوائح الأمنية الصادرة عن وزارة الدفاع أثناء الزيارة.

دال- على الوكالة أن تمتنع عن أي تسريب (شفوي أو كتابي) للمعلومات التي تحصل عليها أثناء زيارة الموقع، وأن تراعي في ذلك الطابع السري لتلك المعلومات.

هاء- على الوكالة ألا تنشر هذه مسألة هذه الزيارة على الملأ قبل إجرائها؛ وذلك نظرا لما يمكن أن يحدثه مثل هذا النشر من تأثير سلبي على الرأي العام الإيراني ومن ثم على تعاون إيران اللاحق مع الوكالة.

واو- على الوكالة أن تبلغ المجتمع الدولي رسمياً بالطابع الواهي لتلك المزاعم بعدما تبرهن الزيارة بطلانها وانعدام وجود أدلة على حدوث أي تحريف يخدم أغراضا محظورة.

زين- نظرا للانعكاسات السلبية المترتبة على استمرار مثل هذه المزاعم الواهية واستمرار زيارات الوكالة فإنه من المتوقع ألا يستمر هذا التوجه بعد ذلك.

حاء- يجب أن يتم أي طلب لاحق بشأن التماس إيضاح أو إجراء معاينة وفقاً لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الخاصين بإيران.

وفي الاجتماع ذاته اختارت الوكالة منطقة اعتبرتها ذات أولوية عليا. كما أكد المدير العام بنود هذا الاتفاق. إلا أنه طالب بإمكانية زيارة منطقة أخرى أيضا؛ لكنه شدد على أن هذه المطالبة ليست شرطا مفروضا على الاتفاق المعقود. وقبل انتقال المفتشين إلى الموقع أعطت السلطات الإيرانية فرصة أخرى للوكالة بتغيير اختيارها واقتراح أية منطقة بديلة أخرى، إذا رغبت في ذلك. وذكر المفتشون أنهم ما زالوا يريدون زيارة المنطقة التي تم تحديدها في الاجتماع المعقود في فيينا. وتمت الزيارة في ظل تعاون تام من جانب وزارة الدفاع؛ وهو ما أكده المدير العام أيضا في تقريره. كما أفاد المدير العام في الفقرة ٤١ من الوثيقة الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (الوثيقة GOV/2005/67) بما يلي: "وقد أعطيت للوكالة إمكانية الوصول بحرية إلى تلك المباني ومحيطها، وسُمح لها بأخذ عينات بيئية لم تظهر نتائجها وجود مواد نووية، كما لم تر الوكالة أي معدات أو مواد مزدوجة الاستخدام ذات صلة في المواقع التي زارتها".

وهذا معناه أن أي طلب جديد بزيارة موقع بارشين إنما يتنافى مع الاتفاق المعقود في فيينا على أرفع مستوى، والذي أعقبه التفتيش الذي جرى على نحو مرض حسبما أفاد به المدير العام من قبل.

مشروع بحوث البلوتونيوم (الفقرتان ٨ و ٢٤ من الوثيقة GOV/2005/67)

إن عبارة "معلومات جديدة" الواردة في الفقرة ٨، وعبارة "الاستنباط الذي خلصت إليه الوكالة في البداية والذي يفيد بأن عمر محاليل البلوتونيوم الموجودة في الزجاجات بدا أقل من الفترة المعلن عنها التي تتراوح بين ١٢ - ١٦ سنة، الأمر الذي يشير إلى أن فصل البلوتونيوم يمكن أن يكون قد تم بعد عام ١٩٩٣" هما عبارتان **خاطئتان**. فقد أوضحت إيران خفايا اللبس التقني بشأن "العمر" في بيانها المقدم أمام مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أي أن هذا اللبس كان قد تبدد فعلاً (المرفق ٣).

إن المنتظر من الوكالة هو أن تعطي صورة كاملة لا معلومات تقنية ثانوية جزئية تجعل الأمر يلتبس على القارئ غير التقني. فنحن نجد مثلاً أن العبارة الواردة في الفقرة ٢٤ التي نقول "كان إجمالي عدد الكبسولات المستهدفة التي عثر عليها في تلك الحاويات أكبر مما سبق إعلانه" هي عبارة **مضللة** لأن الوكالة تعلم أن المقصود كان إجمالي عدد الدفعات وليس بالضرورة عدد فرادى الحاويات. إن مربط الفرس هو مقدار المواد النووية المشعة لا مقدار الحاويات التي يزعم التخلص منها باعتبارها نفايات! كما يجدر التذكير بأن إيران نفسها اقترحت أخذ عينات من النفايات المشعة التي لم تتم معالجتها من أجل إثبات ما أكدته بشأن توقيت عمليتي التشعيع والفصل.

الإثراء بالطرد المركزي (الطاردات طراز P-1 و P-2):

بعد عامين من المداولات المشتركة بين الوكالة وإيران والعديد من العمليات التفتيشية والمقابلات الشخصية مع خبراء ومسؤولي المشروع، وبعد أخذ عينات بيئية؛ مما أفضى إلى حسم القضية الرئيسية المتمثلة في التلوث بجسيمات يورانيوم شديد ويورانيوم ضعيف الإثراء، كانت الوكالة قد وصلت إلى نقطة يمكنها عندها أن تعلن بصدق اكتمال وصحة المعلومات التي قدمتها إيران بشأن برامج الإثراء. إلا أنها أمسكت حتى الآن عن عمل ذلك؛ لأنها منهمكة، في ظل الضغط السياسي الذي تمارسه حفنة من البلدان الغربية، في أنشطة استثنائية غير تقنية وفي تحقيقات استخبارية بشأن ما يسمى "الشبكة النووية". إن مفتشي الوكالة ذوي الخلفية العلمية والنووية منخرطون في أنشطة أمنية استخبارية بحتة تتطلب تعاوناً وثيقاً مع وكالات الاستخبارات الغربية.

إلا أن الأمانة تزعم أنها تنفذ مقررات مجلس المحافظين. لذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إنشاء آلية قانونية تكلف بمقتضاها الأمانة بإعطاء فتوى قانونية لأعضاء مجلس المحافظين قبل اعتماد أي مقرر أو قرار بغية التيقن من توافقه مع نظام الوكالة الأساسي. فمن المقطوع به أن تلك الأنشطة تتنافى مع مهام الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي. إن معظم القضايا المتعلقة بالطاردات طراز P-1 و P-2، التي ما زالت الوكالة تعتبرها معلقة، يتمثل في المعلومات المتصلة بالصفقة المبرمة مع وسطاء. فالوكالة ما زالت مصممة على الحصول على معلومات عن تاريخ ومكان الاجتماعات التي عقدت مع الوسطاء، وتفاصيل وقائع تلك الاجتماعات، وقائمة بالمشاركين فيها تشمل وظائفهم وعناوينهم، وجوازات السفر الشخصية والرسمية الأصلية، ومقدار الأموال المدفوعة، الخ. إن الوضع القائم المؤسف يتجلى في رفض منح تراخيص تصدير حتى فيما يخص معدات طبية من جانب موردين علم المفتشون بأسمائهم أثناء عمليات التفتيش (فإيران لم تغط الأسماء أثناء تلك العمليات)، وكذلك رفض إصدار تأشيرات لبعض الباحثين العلميين الإيرانيين الحريصين على المشاركة في مؤتمرات دولية أو الراغبين في القيام برحلات شخصية.

وليس هناك شك في أنه ما من دولة عضو يمكن لها أن تتصور قيام مفتشي الوكالة باقتحام الخطوط الحمراء لأمنها الوطني وخصوصية مواطنيها، ناهيك عن أن تسمح لهم بذلك.

صفوة القول:

بالنظر إلى ما يلي:

- أنه قد نفذ أكثر من ١٣٠٠ يوم عمل تفتيشي صارم جدا؛
- وأن البروتوكول الإضافي قد نفذ تنفيذا تاما، بما في ذلك أكثر من ٢٠ عملية معاينة تكميلية أجري بعضها بإخطار عاجل مدته ساعتان أو أقل خلال العامين الماضيين؛
- وأن الوكالة قد أكدت أنها لم تعثر على أي دليل على تحريف مواد وأنشطة نووية إيرانية صوب أغراض محظورة؛
- وأنه تم حصر جميع المواد النووية؛
- وأن إيران قررت اتخاذ خطوة استباقية كبرى عندما علقت طوعا أنشطتها المتعلقة بالإثراء، من أجل إفساح الفرصة أمام الوكالة لإجراء تحليل تقني للعينات؛
- وأن الوكالة قد أكدت، كما أفاد المدير العام (الوثيقة GOV2005/67)، أن مصادر التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء تقع خارج إيران. فقد ثبت أن جسيمات اليورانيوم الشديد الإثراء لم تنتج عن عملية إثراء تمت في إيران؛
- وأن إيران تعكف على تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة وعلى التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي وكأنما هي قد صدقت عليه؛

- وأن هناك تاريخاً مريراً من الاحتكار والعقوبات، علاوة على أنه لا يوجد أي صك دولي ملزم قانوناً يكفل ضمان الإمدادات النووية؛
- وأن تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء هو- كما جاء في بيانات حركة عدم الانحياز، وحتى في القرارات بل تحديداً في القرار الأخير الذي اعتمده الاجتماع الاستثنائي لمجلس المحافظين- تدبير طوعي غير ملزم قانوناً يرمي إلى بناء الثقة؛
- وأن لدى إدارة الضمانات التابعة للوكالة آليات ومعدات مراقبة متقدمة مسوغة تماماً من الناحية العلمية ويعول عليها كلياً من الناحية التقنية، وأنها قادرة على التحقق من أنشطة الإثراء ومستويات الإثراء المعلنة وعلى إعطاء تأكيدات بأن تلك الأنشطة تقتصر حصراً على الأغراض السلمية؛
- وأن جمهورية إيران الإسلامية قد أعلنت مراراً أنها لن تألو جهداً من أجل طمأنة المجتمع الدولي على أن أنشطتها ستقتصر حصراً على الأغراض السلمية.

فإنه ليس هناك من سبب لأن تستمر إيران، على نحو محبط، في تعليقها الطوعي لعمليات تحويل وإثراء اليورانيوم الذي لو استمرت فيه لتواصل حرمانها من حقها الثابت في تطوير دورة الوقود النووي بغرض إنتاج الوقود اللازم لما لديها من مفاعلات بحثية ومحطات قوى نووية.

الاستنتاج:

استناداً إلى الوقائع والوثائق المشار إليها في هذه الورقة فإن على الدول الأعضاء في الوكالة أن تيسر استمرار العملية التدريجية البناءة داخل إطار الوكالة؛ بحيث تمضي في تأكيد جدوى تعددية الأطراف والدبلوماسية المتعددة الأطراف. وفي الوقت ذاته فإن على الدول الأعضاء أن تمنع دولة معينة، نفذت في مناسبة أخرى سياسات أحادية الجانب على نحو يخالف القانون الدولي وتجاهلت ما أبداه المجتمع الدولي من مخاوف أمنية شديدة زاعمة زعماً كاذباً بوجود أسلحة دمار شامل، من أن تختطف جميع الإنجازات التي حققتها الوكالة حتى الآن ومن أن تدفع بالعملية خارج أروقة الوكالة ومن أن تصعد الأمور فتحيلها إلى مواجهة تقوض حتماً الأمن الإقليمي والدولي.

وإذ تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجدداً أنها ملتزمة كل الالتزام بمبادئ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وأن خيار التسليح النووي لا يدخل ضمن عقيدتها الدفاعية، فإنها تعلن أنها مصممة على مواصلة تعاونها التام مع الوكالة وعلى تنفيذ التزاماتها بموجب ضمانات الوكالة شريطة عدم حرمان إيران من حقها الثابت في استخدام الطاقة النووية استخداماً سلمياً، بما يشمل دورة الوقود النووي حسبما جاء في نظام الوكالة الأساسي ومعاهدة عدم الانتشار.

المختصرات والمصطلحات

AEOI	Atomic Energy Organization of Iran
AUC	Ammonium Uranyl Carbonate
DIV	design information verification
DU	depleted uranium
ENTC	Esfahan Nuclear Technology Centre
FEP	Fuel Enrichment Plant, Natanz
FFL	Fuel Fabrication Laboratory, ENTC
HEU	high enriched uranium
HWPP	Heavy Water Production Plant, Arak
IR-40	Iran Nuclear Research Reactor, Arak
JHL	Jabr Ibn Hayan Multipurpose Laboratories, TNRC
LEU	low enriched uranium
PFEP	Pilot Fuel Enrichment Plant, Natanz
SAL	Safeguards Analytical Laboratory, Seibersdorf, Austria
TNRC	Tehran Nuclear Research Centre
TRR	Tehran Research Reactor, Tehran
UCF	Uranium Conversion Facility, ENTC
UF4	Uranium Tetra Fluoride
UF6	uranium hexafluoride
UO2	uranium dioxide
UO3	uranium trioxide
U3O8	Urano Uranic oxide
UOC	uranium ore concentrate
WBC	whole body counter

المواقف المتخذة بشأن القضية النووية الإيرانية

اجتماعات مجلس المحافظين

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٠٠٥-٢٠٠٣

ملحوظة: أثناء الجلسات المتعددة التي عقدها مجلس المحافظين، منذ أثيرت قضية البرنامج النووي الإيراني، كانت هناك مواقف معينة اتخذتها البلدان فرادى وجماعات. وتجد جمهورية إيران الإسلامية لزاماً عليها أن تسجل تقديرها للموقف البناء جدا الذي اتخذته أعضاء حركة عدم الانحياز؛ وهو الموقف الذي أدى دوراً أساسياً في التشديد على ضرورة تناول القضية النووية الإيرانية تناولاً تقنياً داخل أروقة الوكالة باعتبارها الهيئة الدولية التقنية المختصة الوحيدة. وتجدر الإشارة بحركة عدم الانحياز إزاء التقدم الهائل الذي أحرزته الوكالة فعلاً في حسم القضايا المعلقة. وتمثل المواقف التالية التي أعربت عنها الحركة أثناء اجتماعات مجلس المحافظين مؤشرات جلية على دور الحركة البناء في إيجاد تسوية سلمية لتلك القضية داخل أروقة الوكالة:

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

تعليقات على الوثيقة GOV/2003/68 المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

فيما يخص الفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق يعتقد أعضاء حركة عدم الانحياز الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار أن نص هاتين الفقرتين يتجاوز روح معاهدة عدم الانتشار وسياسات الوكالة التي تقوم على مبدأ "ثق لكن تحقق"، وذلك لأنه يطالب إيران باتخاذ إجراءات تتجاوز أحكام المعاهدة والبروتوكول الإضافي.

وفيما يخص الفقرة ٤ تعتقد الحركة أن وضع موعد نهائي هو نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ يعني أننا نغل يدي الوكالة عند حلول هذا التاريخ. والأهم أنه يعطي انطباعاً خاطئاً بأن تعاون إيران لن يعود مطلوباً بعد ذلك التاريخ.

وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية ٢٤، من المنطوق، نرى أنه يلزم توفير تفسير قانوني لمصطلح "المعاينة غير المقيّدة" في إطار امتثال إيران لاتفاق الضمانات الراهن الخاص بها. ونحن جميعاً نعلم أن

مصطلح "المعاينة غير المقيدة" غير مستعمل حتى في البروتوكول الإضافي.

إن رأي الحركة المتأني هو أن عبارة "استنتاجات قاطعة"، الواردة في الفقرة ٧ من الوثيقة GOV/2003/68 لا تعني بالضرورة "استنتاجات نهائية" وإنما تعني "استنتاجات ملائمة أو دقيقة"؛ وأنه ليس مقصودا من هذا القرار أن يستبق أو يعيق أنشطة الوكالة المطلوب من الوكالة أن تنفذها في إيران قبل أو بعد اجتماع المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وذلك من أجل حسم جميع القضايا المتعلقة.

وترحب الحركة بازدياد التعاون بين الوكالة وإيران؛ وتشجع إيران على مواصلة تكثيف هذا التعاون.

إن حركة عدم الانحياز تثق ثقة كاملة في المدير العام وفي قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته بشكل لا انحيازي وفعال واحترافي.

والحركة مقتنعة بأن المسألة ستحسم حسما سلميا في إطار ولاية الوكالة.

وأخيرا أود أن تعبر محاضر هذه الجلسة تعبيراً كاملاً عن الكلمة التي أدليت بها للتو.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

أغتنم هذه الفرصة لكي أخبركم باقتضاب بأن وزراء خارجية حركة عدم الانحياز قد رحبوا، في اجتماعهم الذي عقده أثناء دورة الجمعية العامة الثمانية والخمسين المعقودة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بتقوية التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في

فروع الحركة المختلفة، ومنها فرع فيينا؛ وأعربوا عن اقتناعهم بأن من شأن هذه الآليات أن تسهم في وحدة مواقف الحركة في المحافل المتعددة الأطراف وفي زيادة فعاليتها.

(أ) عقد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية

١- وفيما يخص البند الفرعي ٣(أ) يحيط فرع الحركة في فيينا علماً بقرار حكومة جمهورية إيران الإسلامية بعقد بروتوكولها الإضافي وفقاً لالتزاماتها الواردة في الوثيقة GOV/2003/77 التي تبين استعداد إيران للتصرف طوعاً بمقتضى أحكام البروتوكول لحين بدء نفاذه.

(ب) من المدير العام: تنفيذ اتفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، في جمهورية إيران الإسلامية

٢- بالنيابة عن فرع الحركة في فيينا أود أن أعرب عن تقدير الحركة للمدير العام، الدكتور محمد البرادعي، وللأمانة إزاء التقرير المرفوع إلى المجلس بشأن القضايا الرقابية الخاصة بجمهورية إيران الإسلامية، حسبما جاء في الوثيقة GOV/2003/75.

٣- فالحركة تحيط علماً بهذا التقرير المستفيض، وتلاحظ بقلق إخفاقات إيران السابقة. لكن التقرير تحدث بوضوح أيضاً عن التعاون المتزايد بين إيران والوكالة؛ وأفاد بأن إيران قد واصلت تكثيف هذا التعاون عن طريق اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة لتدارك وتسوية القضايا، حسبما نادى به الحركة.

٤- وفي سياق القرار (GOV/2003/69)، الذي رأى أن من الأمور الأساسية والملحة لضمان قيام الوكالة بالتحقق من عدم تحريف أية مواد نووية أن تعالج إيران جميع حالات الإخفاق التي حددتها الوكالة وأن تتعاون تماماً مع الوكالة لضمان التحقق من الامتثال لاتفاق الضمانات المعقود مع إيران عن طريق اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تلاحظ الحركة مع التقدير إن إيران قد فعلت ذلك؛ حيث قامت بما يلي:

١' تقديم إعلان كامل عن جميع المواد والمكونات المستوردة المتصلة ببرنامج الإثراء، لا سيما المعدات والمكونات المستوردة التي أفيد بأنها ملوثة بجسيمات

يورانيوم شديد الإثراء (الفقرة ٣٤ من التقرير) ، والتعاون مع الوكالة على تحديد منشأ هذه الواردات وتاريخ ورودها وأماكن تخزينها واستخدامها في إيران (الفقرة ٥١ من التقرير) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

٢' سمحت للوكالة بإجراء معاينة غير مقيدة على نحو يتجاوز التزاماتها القانونية، بما في ذلك أخذ عينات بيئية من أية أماكن رأت الوكالة ضرورة زيارتها بغرض التحقق من صحة واكتمال الإعلانات التي قدمتها إيران منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛ مما شمل أيضا مجمع كولاهدوز الصناعي (الفقرة ١٠ من التقرير)؛

٣' إقرار وحسم المسائل المتعلقة بما خلص إليه خبراء الوكالة من أنه لا بد وأنه قد تم اختبار معالجة بالطاردات المركزية الغازية حتى يتسنى لإيران أن تطور تكنولوجيا الإثراء المتوافرة لديها إلى مداها الراهن (الفقرة ٣٢ من التقرير)؛

٤' تقديم معلومات كاملة بشأن تجارب لتحويل اليورانيوم في يومي ٩ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر (الفقرتان ١١ و ١٦ من التقرير)؛

٥' وتقديم ما تراه الوكالة ضرورياً من معلومات وتفسيرات أخرى، واتخاذ ما تراه الوكالة لازماً من خطوات أخرى لحسم جميع القضايا المتعلقة التي تنطوي على مواد نووية وأنشطة نووية، بما في ذلك نتائج أخذ العينات البيئية، وذلك أيضا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (الفقرة ١٦ من التقرير).

٤- وفي هذا الصدد يسر الحركة أن إيران قد تعاونت بهمة مع الوكالة وعالجت جميع الإخفاقات واتخذت الإجراءات العاجلة والضرورية التي طلبت منها في ذلك القرار، رغم أن بعض تلك الإجراءات تجاوزت الالتزامات القانونية الراهنة لإيران. كما يسر الحركة أن هذا المستوى من التعاون من جانب إيران تمخض عما أفادت به الوكالة من أنه لا يتوافر حتى تاريخه دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها قد تعلقت ببرنامج تسليح نووي.

٥- ويطيب لي في هذا الصدد أن أذكر بأن وزراء خارجية الحركة كانوا قد رحبوا، في اجتماعهم العقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في نيويورك، بتزايد التعاون بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجمهورية إيران الإسلامية. وفي هذا السياق شجع وزراء الخارجية إيران على مواصلة تعاونها؛ ودعوا جميع الدول إلى مساعدة مدير عام الوكالة على إرساء إطار تعاون، بالتشاور مع إيران، من أجل إغلاق ملف جميع القضايا العالقة. وتؤكد الحركة من جديد أن هذه العملية ينبغي أن تفضي إلى استنتاج ملائم ودقيق في أقرب وقت ممكن.

٤- وترحب الحركة بالبيان المتفق عليه الذي صدر في نهاية الزيارة الأخيرة التي قام بها وزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، والذي أعرب عن الاتفاق على التدابير الرامية إلى تسوية جميع قضايا الوكالة المعلقة فيما يخص البرنامج النووي الإيراني وإلى تعزيز الثقة لصالح التعاون السلمي في المجال النووي

٥- وتلاحظ الحركة أن الوزراء تعهدوا أيضاً، في جملة أمور، بالتعاون مع إيران من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤكد الحركة من جديد تأييدها التام لمسألة الإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وتدعو مجدداً جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية تحقيقاً لهذه الغاية، كما تحت إسرائيل على أن تقوم فوراً بإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

٦- كما تحيط الحركة علماً بما أعلنته إيران، كتدبير لبناء الثقة، من أنها ستقوم طوعاً بتعليق أنشطة إثراء اليورانيوم. كما تحيط الحركة علماً بما تراه تطورا إيجابيا يتمثل فيما أعلنته إيران مؤخراً بشأن اعترافها عقد بروتوكول إضافي والتصرف وفقاً لأحكام البروتوكول لحين بدء نفاذه (الفقرتان ١٨ و ٥٤ من التقرير).

٧- وتؤكد الحركة مجدداً على حق جميع الدول الأعضاء الأساسيين والثابت في تطوير الطاقة الذرية خدمة لأغراض سلمية، كما تعلق الحركة أهمية كبرى على تحقيق التوازن الملائم بين حقوق الدول الأعضاء وواجباتها.

٨- وتواصل الحركة تشجيع استمرار هذا التعاون المتسارع بين إيران والوكالة، في ظل الدعم المقدم من دول أعضاء أخرى، على نحو يسفر عن تسوية هذه القضية تسوية كاملة. وتواصل الحركة التشديد على أن وجوب حسم هذه القضية من خلال حوار بناء يدور داخل أروقة الوكالة في أقرب وقت ممكن. وتعلق الحركة أهمية بالغة على وجوب أن يستند أي قرار يتخذه المجلس على توافق الآراء، وأن يتمشى مع روح تعددية الأطراف ومع الحلول التي تتفق عليها الأطراف المتعددة. وفي هذا الصدد تعرب الحركة عن استعدادها للمشاركة في تحقيق تلك الغاية.

٩- وما زالت الحركة على ثقة تامة بالمدير العام وبقدرته على الوفاء بمسؤولياته على نحو محايد وفعال ومحترف.

١٠- وتحت الحركة الدول الأعضاء على الحفاظ على طابع الوكالة التقني بما يتسق مع دورها المنصوص عليه في نظامها الأساسي؛ وفيما يخص مهمتها التحقيقية فإنه ينبغي أن تتوافق أنشطتها مع اتفاق الضمانات الخاص بكل دولة عضو.

١١- وأخيراً أود أن تعبر محاضر هذه الجلسة تعبيراً كاملاً عن البيان الذي أدليت به لتوي.

آذار/مارس ٢٠٠٤

التحقق

- إن الحركة تضع نصب عينيها القرار الطوعي الذي اتخذته الجماهيرية العربية الليبية، وتأخذ في اعتبارها تقارير المدير العام بشأن إيران التي جاء فيها أنه لا يوجد دليل حتى تاريخه على أن برنامج إيران النووي ذو علاقة ببرنامج تسليحي نووي؛ ومن هنا تبدي الحركة مجدداً تأييدها التام لسرعة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وهي تدعو مجدداً جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية تحقيقاً لهذه الغاية، كما تحت إسرائيل على أن تقوم فوراً بإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة. وفي هذا المقام تود الحركة أن تذكر بالبيان المشترك، الصادر عن كل من إيران ووزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، الذي أوضح عدة أمور منها الالتزام بتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؛
- وتؤكد الحركة مجدداً على حق جميع الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية خدمة لأغراض سلمية، كما يعلق فرع الحركة في فيينا أهمية كبرى على تحقيق التوازن الملائم بين حقوق الدول الأعضاء وواجباتها؛

- ويؤكد فرع الحركة في فيينا مجدداً على أن عمل الوكالة فيما يخص الضمانات والتحقق يجب أن يتم وفقاً للأحكام الواردة في نظامها الأساسي وفي اتفاقات الضمانات ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، حسب انطباق تلك الأحكام على كل من الدول المعنية. وينبغي أن تقر الوكالة في عملها بتفاوت طبيعة الالتزامات الواقعة على شتى الدول وأن تحترم الوكالة هذا التفاوت.

تنفيذ الضمانات في إيران:

سيدي الرئيس،

١- بالنيابة عن فرع حركة عدم الانحياز في فيينا أود أن أعرب للمدير العام، الدكتور محمد البرادعي، وللأمانة عن تقدير الحركة إزاء التقرير المرفوع إلى المجلس بشأن القضايا الرقابية في جمهورية إيران الإسلامية، حسبما جاء في الوثيقة GOV/2004/11.

٢- وتلاحظ الحركة مع الارتياح أن هذا التقرير الحالي قد أوضح بجلاء أن التعاون بين إيران والوكالة قد تزايد وأن إيران تواصل تكثيف ذلك التعاون عن طريق اتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية لحسم تلك القضايا.

٣- وفي حين يشيد فرع الحركة بالأمانة إزاء أنشطة التحقق المستفيضة التي اضطلعت بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فإنه يرجو من الأمانة أن تسرع جهودها لاسيما فيما يخص تحليل العينات البيئية التي أخذتها؛ وذلك من أجل حسم المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن.

سيدي الرئيس،

٤- تود الحركة أن تذكر بأنه قد سبق للمجلس أن اعتمد دون تصويت القرار GOV/2003/81؛ وترحب الحركة بالتقدم الذي أحرزته إيران فيما يخص الإجراءات التي طالبها القرار باتخاذها. وتلاحظ الحركة بصفة خاصة أن إيران قد قامت بما يلي:

- وقعت على البروتوكول الإضافي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الفقرة ٥ من التقرير)، وتصرفت وكأنها قد صدقت عليه لحين بدء نفاذه، وأعلنت إيران التزامها التام بتقديم الإعلانات المطلوبة على أساس الجدول

الزمني المنصوص عليه في البروتوكول اعتباراً من ١٨ كانون الأول/ديسمبر؛

• وتعاونت تعاوناً نشطاً في تقديم المعلومات، وفي التمكين من إجراء مقابلات شخصية (الفقرة ٣٠ من التقرير)، وفي السماح للوكالة بإجراء معاينات وأخذ عينات بيئية من أي مكان رأت الوكالة أنه ضروري. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن إيران قد سمحت لمفتشي الوكالة بإجراء معاينة تكميلية لستة مواقع إضافية، وذلك بعد إخطار عاجل ولأماكن مختلفة منها مرافق الورشة الموجودة في مواقع عسكرية (الفقرة ٧٢ من التقرير)، وأنها قدمت معلومات أخرى من أجل حسم قضية التلوث المتعلقة (الفقرات ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ من التقرير)؛

• وتطوعت بتعليق أنشطتها المتعلقة بالإثراء وإعادة المعالجة، ودعت الوكالة إلى التحقق من هذا التعليق؛

• وقدمت معلومات ومجموعات ضخمة من الرسومات والتقارير التقنية بشأن إجراء تجارب تحويل اليورانيوم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الأمر الذي مكن الوكالة من الخلوص إلى استنتاج أولي بشأن قضية هامة معلقة حيث أوضحت أن إعلانات إيران بخصوص مشروع مرفق تحويل اليورانيوم وما يرتبط به من تجارب وأنشطة اختبارية تبدو قابلة للتصديق (الفقرتان ١٤ و ٧٣ من التقرير)؛

• وأعلنت للوكالة عن جميع ما لديها من مواد نووية حتى تتحقق منها الوكالة، وقدمت جميع التقارير المتعلقة بتغيرات المخزون، وتقارير قياس المواد، وقوائم الجرد المادي، التي طلبتها الوكالة.

٥- وتحيط الحركة علماً بما أكدته إيران من أن الإعلان الذي قدمته إلى الوكالة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن أنشطتها النووية يغطي المفردات التي ينص اتفاق الضمانات الشاملة على ضرورة الإعلان عنها، وأنها ستقدم إعلانات لاحقة وفقاً لالتزاماتها بموجب بروتوكولها الإضافي بحيث يمكن التحقق منها روتينياً فيما بعد.

٦- كما تحيط الحركة علماً بقيام جمهورية إيران الإسلامية بتعليق أنشطتها المتعلقة بالإثراء وإعادة المعالجة، وبقيام الوكالة برصد هذا التعليق. وإذ تضع الحركة نصب عينها حق جميع الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية خدمة للأغراض السلمية، فإن الحركة تسجل أن هذه اللفتة الطوعية لا تهدف سوى إلى تكون تدبيراً من تدابير بناء الثقة بقصد إغلاق ملف القضية بسرعة.

٧- وترحب الحركة بهذا التعاون المتسارع الخطى بين إيران والوكالة؛ وتأمل في أن يستمر هذا التعاون حتى يسفر عن تسوية تامة للقضية في أقرب وقت ممكن. وتعتقد الحركة أن ما تبديه إيران من شفافية تامة وتعاون كامل يمثل تطوراً جديراً بالترحيب يفترض فيه أن يفضي إلى فصل جديد من التفاعل بين إيران والوكالة.

٨- وتعلق الحركة أهمية كبرى على مسألة أن تتخذ قرارات المجلس من خلال توافق الآراء. وفي هذا الصدد تشجع الحركة بقوة وجود مشاركة إيجابية من جانب الدول الأعضاء وإجراء حوار فيما بينها من أجل الإسراع بإغلاق ملف هذه القضية على نحو ودي وفي إطار ولاية الوكالة. ونحن نشيد بالدور الذي أدته دول أوروبية معينة ودول أخرى من أجل تعزيز مناخ التعاون، وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى دعم جميع تلك الجهود والمشاركة فيها.

٩- وفيما يخص اعتماد القرار الراهن المتعلق بإيران دون تصويت تقترح الحركة إدخال عدة تعديلات على نص القرار؛ وهي مستعدة، حرصاً منها على روح التوافق، لقبول القرار باستثناء الفقرة ٩ من منطوقه.

١٠- وفي هذا الصدد تفسر الحركة الفقرة الحالية ٩ من المنطوق على أنها تعني أن مجلس المحافظين سيتوصل إلى استنتاجات ملائمة في الاجتماع الذي سيعقده في حزيران/يونيه استناداً إلى تقرير المدير العام التالي بشأن هذه القضية.

١١- وتؤيد الحركة تأييداً تاماً ما جاء في كلمة المدير العام، وتتطلع إلى مجيء الوقت الذي تحسم فيه القضايا المعلقة وتستعاد فيه الثقة الدولية. أما في المرحلة الحالية فمن المفترض أن من الممكن إعادة الأمور إلى طبيعتها فيما يخص هذه الحالة.

(هـ) تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية: تقرير من المدير العام

٢- إن حركة عدم الانحياز تذكر بما ذهب إليه المدير العام في تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر من أنه لم يكن هناك حتى ذلك التاريخ ما يدل على تحريف برنامج إيران النووي من أجل خدمة أغراض عسكرية؛ وتلاحظ الحركة أن عدم وجود مثل هذا الدليل، ومن ثم عدم وجود ما يقتضي الإشارة إليه في تقرير حزيران/يونيه، يجئ في ظل وجود نظام تحقيقي متين نقب في أنشطة إيران طوال الأشهر السبعة الماضية.

٣- إن الحركة ترحب بالخطوات الكبرى التي ظلت إيران تتخذها وفقا لسياساتها المعلنة بشأن توخي الشفافية التامة؛ وبوجه خاص تلاحظ الحركة مع التقدير أن إيران قد قامت بما يلي:

- تعاونت على تيسير إجراء الوكالة عمليات تفتيشية تعادل أكثر من ٦٠٠ يوم عمل تفتيشي منذ شباط/فبراير ٢٠٠٣، وسمحت بإجراء معاينة تكميلية في ظل إخطار مدته ساعتان أو حتى أقل من ساعتين؛
- واتفقت مع المدير العام في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ على خطة عمل ترمي إلى تعجيل تعاونها مع الوكالة بشأن عدد من الأمور المتعلقة المحددة، بغية إحراز تقدم صوب حسم هذه القضايا قبل اجتماع مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (الفقرة ٧)، علما بأن الوكالة قد أفادت بأن تقدما طيبا قد أحرز بشأن تنفيذ الإجراءات المتفق عليها (الفقرة ٤٣)؛
- وقدمت الإعلانات البدئية المنصوص عليها في بروتوكولها الإضافي، علما بأن الوكالة قد رحبت بهذا التقديم المبكر (الفقرة ٤٣)؛
- وقدمت معلومات تساعد على تسوية قضايا التلوث؛ (الفقرة ٢٨)
- وزودت الوكالة بمعلومات ومجموعة مفصلة من الرسومات والوثائق التصميمية الأخرى المتعلقة بالتحويل، وذلك على نحو مكن خبراء الوكالة من استنتاج أن البيان الإيراني بشأن التحويل صحيح؛ (الفقرة ٣١)
- وتعاونت تعاوننا تاما حين قدمت جميع المعلومات التي مكنت خبراء الوكالة المتخصصين في الإثراء بالليزر من تأكيد صحة بيان إيران بشأن القدرة الإنتاجية لأنشطتها المتعلقة بالإثراء بالليزر؛ (الفقرة ٣٣)

- وقدمت معلومات تصميمية منقحة بخصوص مرافق معينة، وكذلك تصويبات بشأن تقارير تغيرات المخزون وتقارير قياس المواد وقوائم الجرد المادي، بناء على طلب الوكالة؛ (الفقرة ٣٧)
- وتعاونت تعاوننا نشطا مع الوكالة في السماح لها بمعاينة أماكن معينة استجابة لطلبات الوكالة، بما في ذلك ورش موجودة في مواقع عسكرية، حيث وصفت الوكالة هذا الإجراء بأنه تطور جدير بالترحيب؛ (الفقرة ٤٣)
- ووافقت على إعطاء مفتشي الوكالة المسمين تأشيريات صالحة للدخول عدة مرات مدتها سنة، وهو أيضا ما رحبت به الوكالة؛ (الفقرة ٤٣)

٤- وتلاحظ الحركة أيضا أن الوكالة استطاعت أن ترصد تنفيذ إيران لقرارها الطوعي بتعليق أنشطة الإثراء والأنشطة المتعلقة بإعادة المعالجة في مركز طهران للبحوث النووية وفي لشقر أباد وأراك وورش شركة قلاي الكهربائية وناتانز ومركز تحويل اليورانيوم المقام في أصفهان وأن تتحقق من هذا التنفيذ؛ وأن الوكالة لم تلاحظ حتى تاريخه وجود أية أنشطة في تلك الأماكن المعلن عنها تتنافى مع تعهدات إيران. وفي هذا الصدد تؤكد الحركة مجددا حق جميع الدول الأعضاء الأساسيين والثابت في تطوير الطاقة الذرية خدمة لأغراض سلمية، وتعترف بأن هذه اللفتة الطوعية هي مجرد تدبير لبناء الثقة لا يقصد منه سوى الإسراع بإغلاق ملف هذه القضية.

٥- وإذ تضع الحركة في اعتبارها دور الوكالة ومسؤولياتها بموجب نظامها الأساسي، تقرر الحركة بأن الوكالة تعكف على دخول ميدان جديد وعلى إعطاء نفسها دورا جديدا تؤديه، وذلك نتيجة لقرار إيران الطوعي بتعليق أنشطة الإثراء والأنشطة المتعلقة بإعادة المعالجة ونتيجة للدعوة التي وجهتها إيران إلى الوكالة برصد هذا التعليق. ومن هنا تشاطر الحركة الرأي القائل بأن التأكيدات التي تستطيع الوكالة أن تقدمها بغرض بناء الثقة، في حالة إيران الخاصة، هي تأكيدات تختلف في طبيعتها وأساسها عن التأكيدات التي قدمتها الوكالة حتى الآن؛ بما في ذلك بشأن الكشف عن تحريف مواد نووية. لذا ينبغي النظر من هذه الزاوية إلى أي حالات تأخير أو إلى أي تفاوت في فهم نطاق التعليق.

٦- وتلاحظ الحركة أيضا أن الوكالة ما زالت تحرز تقدما في تكوين فهم شامل لبرنامج إيران النووي، وذلك كنتيجة مباشرة للتعاون المعجل بين إيران والوكالة. ففي حين هناك قضايا إما حُسمت وإما كادت أن تُحسم، لم يعد يبقى سوى قضيتين معلقتين جاء التقرير على ذكرهما؛ علما بأن الوكالة قد أوضحت إحداها خلال الجلسة الحالية. أضف إلى ذلك أنه ليس هناك أي إفصاح جديد عن أية أنشطة غير معلنة.

٧- وفيما يخص أولى القضيتين المعلقتين، المرتبطة بمنشأ التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء واليورانيوم الضعيف الإثراء الذي عثر عليه في أماكن شتى في إيران، تلاحظ الحركة أن هناك معلومات تلقتها الوكالة من دول أخرى قد تكون مفيدة في حسم بعض المسائل المتصلة بالتلوث. وفي هذا الصدد، وفي ظل مراعاة تعقد هذه القضية، تشجع الحركة جميع المعنيين على المضي في بذل قصارى جهدهم من أجل معاونة الوكالة على تحديد منشأ المكونات؛ لعل ذلك يفيد في إيضاح تلك الأمور العالقة.

٨- أما فيما يخص القضية الثانية فقد توصلت الوكالة إلى فهم أكمل لنطاق البرنامج المشتمل على طاردات مركزية طراز P-1، ولمكان استخدامها. ومن المنطلق ذاته تأمل الحركة في أن تؤدي المعلومات الجديدة التي قدمتها إيران في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ والزيارة الأخيرة التي قام بها مفتشو الوكالة ودامت ٥ أيام والبيان الإيضاحي الأخير الذي قدمته الأمانة أثناء الجلسة الحالية إلى التبكير بحسم القضايا التي تكتنف برنامج الطاردات المركزية طراز P-2.

٩- وتعتقد الحركة أن القضية الوحيدة المتبقية ستحسم قريباً بفضل استمرار هذا التعاون. ومن المفترض أنه يمكن في المرحلة الراهنة تطبيع هذه الحالة وفقاً للممارسة المعتادة المتصلة بتنفيذ اتفاقات الضمانات والبروتوكول الإضافي.

١٠- ويسعد الحركة أن تلاحظ التقدم التدريجي في حسم القضايا المعلقة بين إيران والوكالة؛ حسبما أظهرته تقارير المدير العام الإيجابية المتتالية. وتعتقد الحركة أن حسم أية قضية ينبغي أن يستند إلى أسس تقنية بحتة.

١١- ومن أجل هذه الغاية تعلق الحركة أهمية عظيمة على التوصل إلى قرارات المجلس من خلال توافق الآراء؛ وهي تشجع بقوة مشاركة الدول الأعضاء مشاركة إيجابية في هذه العملية وإجراء حوار فيما بينها من أجل الإسراع بإغلاق ملف هذه القضية وشطبها من جدول أعمال المجلس، في إطار ولاية الوكالة.

سيدي الرئيس،

١٢- فيما يخص القرار الذي اعتمده المجلس لتوّه دون تصويت، أود أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن حركة عدم الانحياز:

١٣- نأسف لكون أهم مخاوف ومواقف الحركة لم تجد لها صدى في القرار.

١٤- وفيما يخص الفقرتين ٧ و ٨ من المنطوق تعتقد الحركة أن هاتين الفقرتين تتطرقان إلى أمور تتجاوز ولاية الوكالة. كما تعتقد الحركة أن هاتين الفقرتين تنتهكان الحقوق الثابتة للدول في تطوير واستخدام الطاقة الذرية في أغراض سلمية من خلال التكنولوجيات التي تختارها تلك الدول. أضف إلى ذلك أن هاتين الفقرتين تقللان من أهمية ودور الضمانات ومن أسباب وجودها.

١٥- وفيما يخص الفقرة ٦ من المنطوق، فمع التسليم بحقوق الدول السيادية في الدخول في مزيد من التعهدات والالتزامات، ترى الحركة أن المجلس لا يملك أن يفرض على الدول التصديق على البروتوكول الإضافي نظراً لأن عليه أن يحترم سيادة الدول وإجراءاتها التشريعية الوطنية المتعلقة بعملية التصديق.

١٦- وعلاوة على ما تقدم يسعد الحركة أن تلاحظ التقدم المطرد صوب حسم القضية في غضون الأشهر القليلة المقبلة، بفضل تعاون إيران المتواصل.

١٧- وأخيراً، سيدي الرئيس، أود أن تعبر محاضر هذه الجلسة تعبيراً كاملاً عن البيان الذي أدليت به لتوي.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

(د) تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية: تقرير من المدير العام

١- بالنيابة عن فرع الحركة في فيينا أود أن أعرب عن تقدير الحركة للمدير العام، الدكتور محمد البرادعي، وللأمانة إزاء التقرير المرفوع إلى المجلس بشأن القضايا الرقابية الخاصة بجمهورية إيران الإسلامية، حسبما جاء في الوثيقة GOV/2004/60.

٢- والحركة تذكر بالاستنباطات السابقة للمدير العام التي تفيد بعدم وجود دليل على تحريف البرنامج النووي الإيراني نحو غرض عسكري. وتلاحظ الحركة أن آخر تقرير للمدير العام قد رحب بالمعلومات الإضافية التي قدمتها إيران مؤخراً استجابة لطلبات

الوكالة، بما في ذلك قيامها فوراً بتوفير إيضاحات بشأن إعلانها البدئي المُقدم بمقتضى بروتوكولها الإضافي. كما تلاحظ الحركة بارتياح أن إيران قد أتاحت إجراء ست معايير تكملية أخرى منذ اجتماع المجلس في حزيران/يونيه.

٣- وتلاحظ الحركة أن هذا التقرير يسجل هو الآخر، أسوة بالتقارير السابقة، أن الوكالة تواصل إحراز تقدم مستمر في فهم البرنامج النووي الإيراني. وفي هذا الصدد تتوقع الحركة أن يؤدي هذا التطوير التدريجي إلى مساعدة الوكالة على استخلاص استنتاجات نهائية وعلى تأكيد صحة واكتمال إعلانات إيران المتعلقة بجميع جوانب برنامجها النووي.

٤- وفيما يخص جانبين اثنين، هما أنشطة الإثراء بالليزر وتجارب تحويل اليورانيوم التي أعلنت إيران عنها؛ تلاحظ الحركة أن الاستقصاءات قد وصلت إلى نقطة ستتخذ عندها المتابعة اللاحقة شكل إجراء روتيني يتعلق بتنفيذ الضمانات. وهذا تطور جدير بالترحيب ويوضح بجلاء أن هناك تقدماً كبيراً قد أحرز على طريق التوصل إلى استنتاج نهائي بشأن الطابع السلمي للأنشطة النووية في إيران.

٥- وفيما يخص أولى القضيتين المتبقيتين تلاحظ الحركة بارتياح أنه قد أحرز بعض التقدم بشأن منشأ التلوث باليورانيوم الذي عثر عليه في أماكن مختلفة في إيران، وأيضاً بشأن تأكيد مصدر التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء. كما يسعد الحركة أن تلاحظ أنه يبدو، من التحليل الذي قامت به الوكالة حتى تاريخه، معقولاً أن التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء الذي عثر عليه في تلك الأماكن قد لا يكون نتج عن عملية إثراء لليورانيوم أجرتها إيران. وفي هذا الصدد أيضاً تواصل الحركة تأييدها لجهود الوكالة الرامية إلى حسم القضية المتبقية الخاصة بالتلوث باليورانيوم الضعيف الإثراء. كما ترحب الحركة بتعاون دول أخرى من أجل مساعدة الوكالة على فهم باقي جوانب هذا التلوث باليورانيوم؛ وتشجع على مواصلة تلك الجهود التعاونية. وفيما يخص القضية الثانية، وهي مسألة مدى الجهود التي بذلتها إيران لاستيراد وصنع واستخدام الطاردات المركزية من طراز P-1 و P-2، فإن الحركة تلاحظ أن الوكالة اكتسبت فهماً أفضل لجهود إيران فيما يتصل بهذين التصميمين.

٦- وتعرب الحركة عن تقديرها لأن الوكالة قد استطاعت أن تتحقق من تعليق إيران للأنشطة المتعلقة بالإثراء في مرافق ومواقع بعينها؛ كما استطاعت أن تؤكد أنها لم تلاحظ حتى تاريخه وجود أي أنشطة في تلك الأماكن لا تتسق مع قرار إيران الطوعي. وفي هذا الصدد تؤكد الحركة مجدداً على حق كل الدول الأعضاء الأساسيين والثابت في تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية، وتعترف بأن هذا المسلك الطوعي هو تدبير يرمي إلى بناء

الثقة ومؤقت بطبيعته ولا يهدف سوى إلى تيسير سرعة إغلاق ملف هذا البند من جدول الأعمال.

٧- وتترقب الحركة تقرير المدير العام القادم ؛ علما بأنها تعتقد بأن المسائل ينبغي أن تُحلَّ وفق الأسس التقنية. ومن أجل هذه الغاية تولي الحركة أهمية بالغة لتوصل المجلس إلى قراراته بتوافق الآراء من أجل إغلاق ملف هذه القضية بسرعة وإزالتها من جدول أعمال المجلس القادم، وتطبيع الوضع.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

البند الفرعي ٤ (د): تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية: تقرير من المدير العام (الوثيقة GOV/2004/83)

١- يسعد الحركة أن تلاحظ الحل التدريجي للقضايا المتعلقة بين إيران والوكالة، لا سيما منذ آخر اجتماع عقده المجلس في أيلول/سبتمبر. وهذا المنحى الإيجابي عبرت عنه أيضا تقارير المدير العام السابقة المتتالية، وزاد من تأكيده هذا التقرير الراهن. (الفقرتان ١٠٦ و ١٠٧)

٢- وفي حين تدرك الحركة أن الوكالة ما زالت عاكفة على تقييم جوانب أخرى في برنامج إيران النووي السابق فإنها ترحب بأنه قد تم حصر جميع المواد النووية المعلنة في إيران، وبأن تلك المواد لم تحرف صوب أنشطة محظورة. وعلى ضوء ذلك فإننا نشجع مجددا استمرار تعاون إيران على تنفيذ اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الخاصين بها. (الفقرتان ١١١ و ١١٢)

٣- وبذلك لم تعد هناك سوى قضيتين متصلتين بالاستقصاء الذي تضطلع به الوكالة في سبيل توفير مزيد من التوكيد بعدم وجود أي أنشطة إثراء غير معلنة في إيران. وفي هذا الصدد تلاحظ الحركة أن الوكالة قد أحرزت تقدما مطردا صوب حل هاتين القضيتين،

وذلك بفضل عدة أمور منها المساعدة التي قدمتها بلدان أخرى؛ والحركة على ثقة من أن ملف هاتين القضيتين سيغلق في المستقبل القريب. وتلاحظ الحركة أن المدير العام سيواصل تقديم تقارير إلى المجلس حسب الاقتضاء. (الفقرة ١٠٨)

٤- وفي هذا المقام يسعد الحركة أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية وحكومات ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بدعم من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي (الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي)، قد أكدت من جديد الالتزامات الواردة في إعلان طهران المتفق عليه - الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ - وقررت التحرك قدماً استناداً إلى ذلك الاتفاق حسبما جاء في نص الاتفاق المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ المعقود بين إيران والاتحاد الأوروبي. ونحن نرحب بالدور الذي أدته الدول الأعضاء من أجل تعزيز روح التعاون بغية إيجاد حل ودي لهذه القضية. وفي هذا الصدد نحن ندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى دعم جميع تلك الجهود والانضمام إليها.

٥- وترحب الحركة بقرار إيران المضي في بناء الثقة، على أساس طوعي، ومواصلة وتمديد نطاق تعليقها لأنشطة معينة بحيث يشمل هذا التعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء وإعادة المعالجة. إلا أن الحركة تؤكد مجدداً حق جميع الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية، وتقر بأن هذه اللفتة الطوعية هي تدبير لبناء الثقة. وما زلنا عند رأينا بأن أي تعليق طوعي ينبغي أن ينتهي عندما تستوفى الشروط الملائمة.

٦- وكانت الحركة قد سعت في اجتماع أيلول/سبتمبر إلى الفصل بين القضايا بحيث لا تتحول الأمور المتعلقة بتدابير بناء الثقة إلى التزامات رقابية قانونية. ومن أجل هذه الغاية تعرب الحركة عن تقديرها لبذل كافة الجهود في هذا التقرير من أجل تلبية مطلبها بشأن هذين النوعين من القضايا نظراً لأنهما متميزان رغم ترابطهما. والحركة واثقة من أن المدير العام سيحافظ أيضاً على نفس هذا التمييز فيما يخص التحقق اللاحق.

٧- وتشدد الحركة على وجوب حسم تلك القضايا استناداً إلى أسباب تقنية في المقام الأول. ومن أجل هذه الغاية تولى الحركة أهمية بالغة لتوصل المجلس إلى قراراته بتوافق الآراء من أجل إغلاق ملف هذه القضية بسرعة وإزالتها من جدول أعمال المجلس القادم، بحيث تعامل معاملة الإجراءات الروتينية المتعلقة بتنفيذ الضمانات. (الفقرة ١٠٧)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية

١- انتقالاً بدفة الحديث إلى قضية أخرى، تعرب الحركة عن ترحيبها بأن كلمة المدير العام الاستهلاكية تؤكد مرة أخرى الآن على المنحى الإيجابي الذي أخذته مسألة تنفيذ اتفاق الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية. ويسعد الحركة أن تشهد الآن، نتيجة لما أبدته جمهورية إيران الإسلامية من تعاون تام واستباقي، وجود نظام تحقيقي متين في إيران؛ كما يسعدها أن أنشطة الوكالة التحقيقية يبدو أنها تمضي دون أي عائق وتتم بسلاسة باعتبارها مسألة رقابية روتينية.

٢- وترحب الحركة بأن الوكالة تعكف على التحقق التام من التدبير الطوعي غير الملزم قانوناً، الرامي إلى بناء الثقة، الذي اتخذته إيران بخصوص تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء وإعادة المعالجة. إلا أن الحركة تؤكد مجدداً حق جميع الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية، وتقر بأن هذه اللفتة الطوعية هي تدبير لبناء الثقة. وما زلنا عند رأينا بأن أي تعليق طوعي ينبغي أن ينتهي عندما تستوفى الشروط الملزمة. وتشدد الحركة من جديد على موقفها القائل بأن من اللازم إجراء تمييز بين تدابير بناء الثقة الطوعية وبين الالتزامات الرقابية القانونية.

البند ٦ من جدول الأعمال: التحقق النووي:

(هـ) قضايا أخرى تخص تنفيذ الضمانات

بيان حركة عدم الانحياز بشأن البند الفرعي ٦ (هـ) من جدول الأعمال: قضايا أخرى تخص تنفيذ الضمانات:

١- ترحب الحركة بأن كلمة المدير العام الاستهلاكية أكدت مرة أخرى المنحى الإيجابي الذي أخذته مسألة تنفيذ اتفاق الضمانات في جمهورية إيران الإسلامية، وبأن إيران قد

استمرت في تيسير معاينة الوكالة للمواد والمرافق النووية الخاضعة لاتفاق الضمانات وللبروتوكول الإضافي الذي أبرمته والذي يتم تنفيذه طوعا وكأنما إيران قد صدقت عليه. وفي هذا الصدد تحييط الحركة أيضا بالتقرير الشفوي الذي قدمه نائب المدير لشؤون الضمانات، السيد غولدشميدت.

٢- وتشعر الحركة بالارتياح إزاء إمكانية الإسراع عما قريب بإغلاق ملف القضية الرئيسية المتمثلة في منشأ التلوث باليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء، وذلك بفضل تعاون إيران ودول أخرى. ومن المتوقع أيضا حل المسائل المتبقية الأخرى وإنهاؤها بناء على ذلك.

٣- فقد أحرز تقدم ملموس فيما يخص التحقق من الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي وأنشطتها النووية، حيث توجد دلائل واضحة على إغلاق هذا الملف في غضون فترة زمنية قصيرة؛ وتؤكد الحركة من جديد على اختصاص الوكالة بالتعامل الفعال مع مثل هذه المسائل. ومن ثم تعيد الحركة تأكيد موقفه القائل بوجوب إنهاء هذه القضية وحسمها داخل أورقة الوكالة وحدها.

٤- وتكرر الحركة التأكيد على موقفها القائل بأن تعليق إيران لأنشطتها المتصلة بالإثراء وإعادة المعالجة هو تدبير طوعي غير ملزم قانونا يرمي إلى بناء الثقة، وتعكف الوكالة تماما على التحقق منه. وقد ساعد هذا التدبير على تعزيز الثقة ببرنامج إيران المتعلق بالوقود النووي؛ علما بأنه لا يجوز على أي نحو كان تفسيره على أنه يقيد حقوق الدول الثابتة في الاضطلاع بأنشطة نووية سلمية.

٥- وتحيط الحركة علما بالمفاوضات الجارية بين حكومة جمهورية إيران الإسلامية وحكومات ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بدعم من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي (الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي)؛ وتظل واثقة من إمكانية التوصل، عبر الحوار، إلى اتفاق طويل الأجل يقبله الطرفان بشأن برنامج إيران النووي ذي الأغراض السلمية.

١- يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن فرع حركة عدم الانحياز في فيينا.
٢- إن الحركة إذ تخاطب الجلسة الاستثنائية لمجلس محافظي الوكالة بشأن "تنفيذ ضمانات الوكالة في جمهورية إيران الإسلامية وقرارات المجلس ذات الصلة"، تؤكد مجدداً على حق جميع الدول الأعضاء الأساسي والثابت في تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

٣- وفي حين تؤيد الحركة تأييداً تاماً الجهود الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، تتمسك الحركة بموقفها المبدئي القائل بأن مسألة منع الانتشار ومسألة الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ينبغي تناولهما على نحو متوازن وخال من أي تمييز.

٤- وتود الحركة أن تؤكد أن من الأمور الجوهرية إجراء تمييز واضح بين الالتزامات القانونية للدول الأعضاء حيال ما عقدته كل منها من اتفاقات ضمانات وبين تعهداتها الطوعية؛ فهذا التمييز لازم حتى يكفل ألا تتحول تعهدات الدول الأعضاء الطوعية إلى التزامات رقابية قانونية. فالحركة ترى أنه لو لم يتم التمييز بين هاتين القضيتين على نحو واضح فإن ذلك يوحي ضمناً بأن الدول الأعضاء يمكن أن تتعرض للعقاب بسبب عدم تقيدها بتعهداتها الطوعية.

٥- وتذكر الحركة بأن تعليق أنشطة إيران المتعلقة بالإثراء وإعادة المعالجة ما هو سوى تدبير لبناء الثقة غير ملزم قانوناً ولا يجوز تفسيره بأية طريقة كانت على أنه يمس أو يقيد حق الدول الأعضاء الثابت في تطوير الطاقة الذرية لأغراض سلمية.

٦- وتشيد الحركة بالدور الذي أدته الدول الأعضاء، بما فيها الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي، من تعزيز مناخ التعاون بغية إيجاد حل لهذه القضية يقبله الطرفان. وفي هذا الصدد تعرب الحركة عن تقديرها لجميع المبادرات، بما فيها مبادرة جنوب أفريقيا.

٧- وإذ تشدد الحركة على دور الوكالة المركزي، فإنها تعرب عن كامل ثققتها في حرفية ونزاهة الوكالة بقيادة الدكتور محمد البرادعي. وفي هذا الصدد تعتقد الحركة بقوة أن جميع القضايا المتعلقة بالضمانات والتحقق، بما فيها قضية إيران، ينبغي أن يقتصر حسمها على أروقة الوكالة وأن يستند إلى أسس تقنية.

٨- وتحيط الحركة علما بالتقدم الجوهرى الذى يتحقق بخصوص حسم القضايا العالقة بشأن إيران، وتعرب عن تفاؤلها بأن المسائل المتبقية القليلة ستحل بفضل تعاون إيران المستمر والاستباقي مع الوكالة. وترى الحركة أن جلسة مجلس المحافظين الاستثنائية ينبغي فى الظروف الراهنة أن تسهم فى التوصل إلى حل منصف وعادل يتسق مع الأحكام الواردة فى اتفاق الضمانات، الذى عقده إيران فى إطار معاهدة عدم الانتشار، بشأن حقوقها وواجباتها.

٩- وتعتقد الحركة أن جميع المسائل ينبغي أن تحل عبر الحوار وبالوسائل السلمية؛ وهى تدعو فى هذا الصدد الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبى إلى مواصلة الحوار بغية التوصل إلى اتفاق طويل الأجل يقبله الطرفان.

المرفق ٣

بيان جمهورية إيران الإسلامية أمام مجلس المحافظين بشأن مشروع بحوث البلوتونيوم حزيران/ يونيه ٢٠٠٥

سيدتي الرئيسة،

أود أن أذكر بالمراسلات والمناقشات السابقة التي أثرت فيها المخاوف الشديدة التي تساور حكومة بلدي بشأن تسريب معلومات سرية للغاية إلى وسائل الإعلام. كما أود أن أشير إلى المخاوف المماثلة التي أبدتها دول أعضاء أخرى، لا سيما أعضاء حركة عدم الانحياز.

فها هي من جديد معلومات تقنية سرية للغاية بشأن مشروع بحوث فصل البلوتونيوم يتم إعطاؤها إلى عضو واحد في مجلس المحافظين، مما يسر عليه إعداد كلمته التفصيلية المكتوبة وتعليقاته بشأن شتى القضايا التي جاءت في تقرير المدير العام، ويتم تسريبها إلى وسائل الإعلام الغربية قبل أن يلقي نائب المدير العام كلمته الشفوية أمام مجلس المحافظين في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

إن من المحبط بقدر أكبر أن يتم الخلوص إلى استنتاج اعتماداً على اقتباس مجتزأ من مراسلات هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، قبل الانتهاء من تحليل الاسطوانات التي أرسلتها إيران إلى فيينا وقبل إجراء مناقشات تقنية مع الباحثين العلميين الإيرانيين. ولعلكم تعلمون أن إدارة الضمانات قد أبلغت إيران بأن فرقة من مفتشي الوكالة ستسافر إلى طهران في غضون أسبوعين من أجل إجراء مناقشات تقنية مستفيضة في هذا الصدد. وقد أدى مثل هذا التقرير المتعجل ومثل هذا الاستنتاج الأهوج بشأن مسألة تقنية بحثة تتسم بالحساسية إلى خلق حالة من الإرباك لا لعامة الجمهور فقط وإنما أيضاً للدبلوماسيين في مجلس المحافظين، كما لاحظنا جميعاً يوم ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ولو أن جميع مراسلات وإيضاحات هيئة الطاقة الذرية الإيرانية قد استعرضت أو عُرضت على نحو شامل لأمكن بسهولة ملاحظة المسار الذي سلكه الاستنتاج الخاطئ أو سوء الفهم بشأن تاريخ إنهاء عمليات إنتاج البلوتونيوم.

فهناك فارق واضح بين تاريخ إنهاء مشروع بحوث البلوتونيوم وبين تواريخ الأنشطة الأخرى؛ ومنها مثلاً الأنشطة المتعلقة بالتنقية وما يرتبط بها من التصرف في نفايات سائلة التي لا تعتبر جزءاً من المشروع البحثي الرئيسي، علماً بأن بإمكان أي مختبر أن يفعل ذلك

في وقت مناسب لاحق. لقد قامت هيئة الطاقة الذرية الإيرانية مرارا وتكرارا بإبلاغ الوكالة بأن المشروع البحثي قد أنهى في عام ١٩٩٣. أي أنه لم يتم إرسال أية عينات إضافية من أجل تشعيها في المفاعل البحثي بغرض إنتاج البلوتونيوم وفصله فيما بعد. وما زال هذا التأكيد صحيحاً نظراً لأن التواريخ الأخرى التي وردت في التقرير الشفوي لا علاقة لها على الإطلاق بتلك العملية.

إنكم مطالبون ببذل قصارى جهدكم من أجل حماية المعلومات السرية للغاية والحيلولة دون تسربها إلى وسائل الإعلام. كما إننا نتوقع من الأمانة أن تمتنع عن موافاة الدول الأعضاء بتقارير متعجلة وغير قاطعة.

المرفق ٤

البيانات الإيرانية أمام اجتماعات مجلس محافظي
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

من آذار/مارس ٢٠٠٣ حتى آب/أغسطس ٢٠٠٥

آذار / مارس ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي الرئيسة،

اسمحي لي بدايةً أن أتقدم إليكم بالشكر على جهودكم الدؤوبة في إدارة مجلس المحافظين، وإلى المدير العام د. البرادعي لكلمته الواضحة، الشاملة والعادلة والمتوازنة.

إن لمن المحزن حقاً أن نشاهد حرباً، لا أحد يرغب فيها، ويمكن تفاديها، تلوح وتتشكل في الأفق. ألا فلندع الله ولنأمل أن تسود الحكمة والتعقل في العالم بدلاً من الرغبة في الهيمنة والافراد بمجريات الأمور. هذه اللحظة الحساسة والحرجة في الشؤون الدولية ستكون خطأ فاصلاً في تشكيل نظام عالمي جديد. على أننا نعتقد بأن الحقيقة والعدل سيظهرا في النهاية.

سيدتي الرئيسة، قبل أن أدخل في بياني الأساسي، أود في البدء أن أعلق تعليقاً طفيفاً على بعض النقاط التي أثارها بعض زملائنا. أولاً وقبل كل شيء، لم تكن بعض البيانات بالبناءة، لكونها حملت معها مفهوم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة- دولة تضم أمة لها استقلالها وكبريائها وقوتها- بما اشتملت عليه من توجيهات لهذه الدولة بما يجب عليها أن تفعله ولا تفعله. فمبادئ القانون الدولي لا تسمح لأي بلد في العالم أن يجبر بلداً آخر ذا سيادة أو يفرض عليه إنفاذ أي صكوك قانونية ملزمة. ثانياً، لم يكن من الحذر في شئ استخدام بعض التعبيرات، مثل السرية النووية وبعض التعبيرات الملتبسة الأخرى، لاسيما على ضوء بعض التطورات مثل فضيحة النيجر. ثالثاً، إن اعتبار المخاوف الشخصية غير المؤسسة مخاوف تخص المجتمع الدولي وإصاقها بالتالي به ليس بالعمل الأمين. والنتيجة البائسة لمثل هذه المغالطة ستكون خطأ قاتلاً يتمثل في الإيهام -زوراً بالطبع- بأن ما يعرف باسم "تحالف الإرادة" هو المجتمع الدولي.

سيدتي الرئيسة،

بما أن إيران هي إحدى الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار واتفاقيات دولية مهمة أخرى مثل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وغيرها، فقد كانت على الدوام عضواً مخلصاً ومسؤولاً،

وكانت دائماً سباقة إلى الوفاء بالتزاماتها بالمحافظة على تعاون وثيق وودي وأمين مع الوكالات الدولية ذات الصلة مثل الوكالة الدولية للطاقة النووية. وعلى عكس ما فعل آخرون مميزون، فإننا لم نتحدّ قط أياً من هذه الاتفاقيات الدولية. كما لم نُعقّق تعزيزاً اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. ولم نضع العراقيل أمام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولم نرفض معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية. كما لم نتجاهل بروتوكول كيوتو، ناهيك عن الانسحاب الأحادي الجانب من معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، واعتماد استعراض الوضع النووي. إننا في الحقيقة نبحث عن أمننا في أمن المجتمع الدولي وليس العكس. فعلى سبيل المثال، نحن نختلف عن أولئك الذين يتمسكون بالأعراف الدولية ما دامت تلائم مصالحهم المحضة أفضل ملاءمة.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها ضحية لأسلحة الدمار الشامل، قد انخرطت بنشاط في مكافحة التهديدات التي تمثلها كل أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية. ونحن الوحيدون الذين وقعنا ضحايا لأسلحة الدمار الشامل في الجيل الأخير؛ وذلك بفضل كرم موردي مثل هذه الأسلحة المروعة. إن من أيدوا استخدام مثل هذه الأسلحة في ذلك الوقت، لأن استخدامها كان يوافق مصالحهم، هاهم الآن يشنون حرباً مدمرة مستخدمين نفس هذه الأسلحة كحجة. وأولئك الذين أغمضوا أعينهم حين تفجرت مذبحة حلبجة، هاهم الآن يذرفون الدموع بلا طائل. أرجو الرجوع إلى صحيفة هيرالد تريبيون، عدد الجمعة ١٧ يناير ٢٠٠٣، الصفحة ٨، حيث اقتبس منها ما يلي: "...هرعت إيران بالصحافيين الغربيين إلى المدينة المنكوبة..". في مقابل ذلك، دشنت الولايات المتحدة مناورة "وإيران أيضاً". إننا نأمل بشدة أن تتوقف فبركة مناورة جديدة، قبل أن يفوت الأوان.

لقد خبر الشعب الإيراني بعمق هول هذه الأسلحة، وهو مصمم على ألا يتعرض شعب آخر لمثل هذا الكرب. وفي نيتنا السعي وراء هذا الهدف عن طريق تأييد إخلاء العالم من كل هذه الأسلحة غير الإنسانية والترويج لذلك. وطوال ما يقرب من العقدين من الزمان انعكست هذه الحقيقة ساطعة في نداءاتنا المستمرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. بلد واحد، معروف جيداً، في المنطقة هو الذي يمتلك هذه الأسلحة ولم ينضم إلى معاهدة عدم الانتشار. لذلك فإن بلدي ليس له خيار غير السير في طريقين ممكنين تحقيقاً لتلك الغاية، هذان الطريقان هما صنع الماء الثقيل وإثراء اليورانيوم. لقد كان هذا هو السبيل الطبيعي الذي سارت عليه كل الدول الأخرى التي نجحت في تطوير تكنولوجياها النووية المحلية. إذا افترضنا أن متوسط قدرة المفاعل النووي يقدر بحوالي ٣٠٠ ميغاواط كهربائي، فإن القدرة الصحيحة التي يحتاجها بلدي تتطلب أن تشيد إيران

حوالي ٢٠ مفاعلاً خلال العقدين القادمين. ويجب أن نضع في أذهاننا أن مفاعلات الماء الثقيل ومفاعلات الماء الخفيف هي في حالة تنافس حقيقي. وهناك عدد كبير من البلدان تتمتع بامتلاك كلا النوعين من المفاعلات. ومن الواضح جداً أيضاً أن مستقبل التوسع في استخدام القوى النووية سيعتمد إلى حد كبير على مواصلة التجديد في تكنولوجيا المفاعلات ودورة الوقود.

سيدتي الرئيسة،

من باب التذكير ليس إلا، تجدر ملاحظة أن إنتاج بلدي الحالي من القوى الكهربائية يزيد على ٣٠٠٠٠ ميغاواط كهربائي، وهو يمثل أعلى إنتاج في الشرق الأوسط، كما أن نسبة النمو السنوي هي من بين الأعلى عالمياً إذ تصل إلى نحو ١٠% في السنة. ومن المفيد أيضاً أن نحيط المجلس علماً بأن شركة أمريكية مرموقة، تسمى معهد ستانفورد للبحوث، قد صاغت، خلال منتصف السبعينات، مسودة خطة اقتصادية-اجتماعية شاملة لـ ٢٠ عاماً. في تلك الدراسة العلمية المفصلة، تم تقديم توصية فحواها أن يقوم البلد، على مدى ٢٠ عاماً، بإنشاء محطات للقوى النووية بطاقة تزيد على ٢٠٠٠٠ ميغاواط كهربائي. وأحسب أن زملائي هنا في المجلس يدركون جيداً جداً أن النفط والغاز ليسا سلعتين حديثتي الاكتشاف في بلدي. ففي الحقيقة كانت إيران هي البلد الأول في المنطقة (الشرق الأوسط) الذي تم فيه اكتشاف النفط واستخراجه (١٩٠٧). إن السؤال الذي يطرح نفسه أمامنا الآن هو إلى أي التوصيتين وأي النصيحتين ينبغي أن نستمع: إلى توصية ونصيحة العالم الأمريكي بتشديد محطات قوى نووية طاقتها ٢٠٠٠٠ ميغاواط كهربائي، أم إلى ذلك النوع من التعليقات غير العلمية، ذات البواعث السياسية، والمنحازة، والمتطفلة، لدبلوماسيهم وسياسيهم، والتي تقول إنه ما دامت إيران غنية بالموارد النفطية، فهي إذن لا تحتاج إلى أن تمتلك محطات للقوى النووية. أنا أتساءل: هل تنطبق نفس هذه النصيحة على بعض البلدان الغنية بالوقود الأحفوري مثل الولايات المتحدة نفسها، وهي تمتلك أكثر من ١٠٠ محطة قوى نووية، وروسيا والمملكة المتحدة والمكسيك وكندا، الخ.

وبالفعل فإنها لحقيقة تقنية واقتصادية راسخة أن أفضل استخدام لخامات اليورانيوم يمكن أن يقوم به بلد مثل بلدي هو أن يعمد إلى جعل تلك الخامات بديلاً للنفط كمصدر أولي للطاقة. تجدر ملاحظة أن تعداد سكان بلدي يبلغ ٧٠ مليون نسمة، زائداً ٣ ملايين من اللاجئين الأفغان والعراقيين. وإلى حد بعيد لم تكن متعاونة في هذا الصدد..... وأنا أتساءل: كيف يمكن للمرء أن يفسر ازدواج المعايير السائد في هذا الصدد؟ فهناك بلد يتحدى العالم ويظل آمناً؛ وبلد آخر يمثل امتثالاً تاماً ويظل تحت التهديد الضمني!

سيدتي الرئيسة،

جاءت زيارة الدكتور البرادعي لإيران لأول مرة، بوصفه مديراً عاماً للوكالة، في عام ٢٠٠٠؛ ووقتها زار موقع أصفهان النووي وقد تم إبلاغه بصورة رسمية باعترام بلدي

الاضطلاع بأنشطة معينة في ميدان تكنولوجيا دورة الوقود النووي وتشبيد المرافق اللازمة لتلك الأنشطة، مثل مرفق تحويل اليورانيوم. وبالرغم من أن إيران لم تكن قد انضمت بعد إلى الترتيبات الفرعية، فقد وضعت عن طيب خاطر ذلك المشروع المهم تحت التفثيش الرقابي للوكالة. لقد كان هذا موقفاً يدل بوضوح على الشفافية الذاتية وقد وجد الترحيب من جانب الوكالة. ويجدر بالملاحظة، من باب التذكير، أن الترتيبات الفرعية المعدلة تتطلب تقديم استبيان المعلومات التصميمية المبكرة الخاصة بالمرافق الجديدة، بينما كانت الترتيبات الفرعية القديمة تتطلب من البلدان أن تكمل تعبئة استبيان الوكالة بشأن المعلومات التصميمية قبل ١٨٠ يوماً من الموعد المحدد لأن يستقبل فيه المرفق المواد النووية لأول مرة. وقد تم التقيد بهذه القاعدة في حالة مرفق الإثراء بناتانز. عليه، فلم يكن هناك أي شيء ظل طي الكتمان، كما لم يتم خرق أي قاعدة.

علاوة على ذلك، أطلعنا الوكالة، في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢، على عكوف البلد على مجالات أخرى من مجالات دورة الوقود لكي تكون أساساً للدعم التقني والمادي ولتكون أيضاً مصدراً مضموناً للوقود اللازم لمحطات القوى النووية بقدرتها البالغة ٦٠٠٠ ميغاواط كهربائي المزمع إنشاؤها في فترة ٢٠ عاماً. وفيما بعد، أعلن رئيس هيئة الطاقة الذرية خلال المؤتمر السادس والأربعين للوكالة ما استشهد ببعض منه كما يلي: "شرعت إيران، بناءً على مزايا خليط الطاقة، في خطة طويلة الأجل لبناء محطات قوى نووية تبلغ قدرتها الإجمالية ٦٠٠٠ ميغاواط كهربائي؛ وذلك في غضون عقدين من الزمن. وبالطبع فإن مثل هذا المشروع الضخم يستدعي تخطيطاً شاملاً ومسبقاً في العديد من مجالات التكنولوجيا النووية، مثل دورة الوقود والأمان والتصرف في النفايات. وأنتهز هذه الفرصة لدعوة كل الدول الأعضاء المتقدمة تكنولوجياً للمشاركة في خطة بلدي الطموحة لبناء محطات قوى نووية وما يرتبط بها من تكنولوجيات، مثل تقنيات دورة الوقود والأمان والتصرف في النفايات."

على إثر هذه التوجيهات، سعى بلدي وحيداً إلى متابعة التكنولوجيا النووية المحلية. وبسبب الحظر والعقوبات المفروضين عليه،.....

يبلغ إجمالي إنتاج البلد من النفط حوالي ٤ ملايين برميل يومياً، فيما يبلغ الاستهلاك المحلي حوالي مليوني برميل يومياً، مقارنة بـ ٦٠٠٠٠٠٠ برميل يومياً قبل الثورة، أي قبل ٢٥ عاماً. وتبلغ صادرات البلد من النفط حوالي مليوني برميل، وهو ما يعادل تقريباً إنتاج أي من دول الخليج الفارسي الصغيرة التي يقل عدد سكان الواحدة منها عن المليون نسمة ولا يزيد عن بضعة ملايين كحد أقصى. ومن المتوقع خلال عقدين من الآن أن يتم استهلاك معظم إنتاجنا النفطي داخلياً، ولا يتبقى منه للتصدير، بسبب ذلك، شيء يذكر.

سيدتي الرئيسة،

في هذه النقطة المفصلية، أنتهز الفرصة لأعلن أن معالي السيد أغا زاده، نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية سيكون حاضراً هنا في أوائل أيار/مايو لكي يقدم عرضاً شاملاً عن أنشطة بلدي النووية السلمية والشفافة. سيدتي الرئيسة،

قام د. البرادعي بزيارته الثانية لإيران في ٢١ شباط/فبراير من هذا العام إثر تلقيه دعوة لزيارة مرافق دورة الوقود في إيران. وقد زار خلال هذه الرحلة موقع الإثراء بناتانز، وكان له لقاء بناء ومثمر مع رئيسنا السيد خاتمي. وبعد هذه الرحلة، سافر فريق من المفتشين إلى إيران، وبدأ في التخطيط لعمليات الضمانات القادمة، وفي تسوية أية قضايا قائمة إن وجدت.

سيدتي الرئيسة، أود أن أؤكد من جديد أن شفافية أنشطة بلدي النووية هي التزام جدي تؤيده حكومة بلدي. وإحدى النتائج الإيجابية لزيارة د. البرادعي لإيران كانت موافقة حكومة بلدي على التقيد بالترتيبات الفرعية المعدلة. علاوة على ذلك، وكما سبق إبدائه، أوضحت حكومة بلدي تكراراً وصراحة أنها تنظر نظرة إيجابية إلى البروتوكول الإضافي، وإنها هي أيضاً توليه ما ينبغي من الاعتبار، ولطالما أعربت عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الأطراف ذات الصلة. إلى ذلك، وتدليلاً على التزامنا المخلص بعدم الانتشار، سعينا بالفعل – منذ أيلول/سبتمبر، أي قبل حوالي ٧ أشهر – لدى مجموعة موردي المواد النووية والتمسنا ما لديهم من الدراية والخبرة في صياغة لوائحنا الوطنية لمراقبة التصدير. وأخيراً، نأمل أن لا يقلل التركيز على البروتوكول الإضافي بأي حال من الأحوال من أهمية نظام الضمانات الشاملة الراهن.

وفي النهاية اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بأن أروي واقعة تعود إلى عام ٢٠٠٠ عندما دعيت إلى تقديم عرض – أمام جمهور مختار – بجامعة كولومبيا بنيويورك. بعد تقديمي العرض، أثار عضو في الوفد الياباني قضية توقيع إيران على البروتوكول الإضافي. بعد أن أنهى تعليقه قال سيد أمريكي، اسمه السيد ماك كورماك، هو الآن الناطق الرسمي باسم مجلس الأمن الوطني الأمريكي، صراحة: "حتى لو وقعت الحكومة الإيرانية على البروتوكول الإضافي مائة مرة، فسوف نستمر في الضغط على إيران إلى أن نصل إلى انفراج سياسي، وحينها سنقدم إليهم اثنين من أجمل مفاعلاتنا النووية". وفي السياق نفسه، ثمة تصريح آخر غير متحفظ أدلى به السيد سوكولوسكي - أحد مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية في إدارة بوش الأولى – إذ قال: "لا يهم ما إذا كان هناك مبرر اقتصادي". إن كان ثمة ما يستحق التقدير في الدبلوماسية الأمريكية هو هذه الصراحة وعدم الغموض، وربما كانت هذه الحقيقة مستقاة من الأسطورة القائلة بأن "القوة تصنع الحق". وشكراً لكم.

حزيران/يونيه ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً لك، سيدتي الرئيسة،

اسمحي لي بدايةً أن أشكر بإخلاص المدير العام ونائبيه الدكتورة سيتو والدكتور غولدشميت على كلماتهم الاستهلاكية. وبسبب خصوصية جلسة المجلس هذه فيما يتعلق ببلدي، اسمحي لي أيضاً، سيدتي الرئيسة، أن أبدأ - لكوني أنتمي إلى أرض تفخر بثقافتها وتراثها - إلى بعض الشعر وأقوال الحكمة لبعض من كبار شعرائنا المعروفين على نطاق العالم، مثل جلال الدين رومي، وشمس الدين محمد حافظ. إنها تعبر عن عوالم من المعاني في قوالب موجزة، واعدروني لضعف الترجمة:

حقاً، حال عينيك يغري بالحرب
كنا مخطئين حين لمحا السلام فيهما

تذكري، أيتها العيون: كان لدي ألف حكمة وعقل
لكن الآن، وأنا تحت الوهم، فإن التعقل يغدو جنوناً

إنني لأمل مخلصاً، سيدتي الرئيسة، أن يأخذ المجلس، تحت قيادتكم القديرة، ومهاراتكم وخبراتكم الدبلوماسية، خط سيره السليم، وأن يتم توجيهه إلى الوجهة الصحيحة. إن هدفنا هو الوصول إلى وجهة يقصد إليها الجميع، لذلك فإن أي محاولة مغايرة سوف لن تقود بالتأكيد إلى تسوية القضية التي بين أيدينا.

أود أن أعرب عن عميق مشاعر الامتنان لأعضاء حركة عدم الانحياز لتضامنهم، ولمداولاتهم البناءة والمثمرة، ولما قدموه لبلدي من دعم. كما أتقدم بالشكر أيضاً لسعادة السفير حنيف، رئيس فرع حركة عدم الانحياز في فيينا، للكلمة التي ألقاها بالنيابة عن الحركة.

دعوني هنا أرجع إلى التقرير GOV/2003/40، واسمحوا لي أن أبدأ بنقد أخوي للطريقة التي صيغت بها مسودة التقرير ووُزعت. يأخذ التقرير ظاهرياً شكل إيراد الحقائق، إلا أن تقييمنا هو أنه كان يمكن صياغته بصورة أكثر حيادية وعدالة وتوازناً. وعلى ضوء الجدل السياسي في الأشهر القليلة الماضية، والتوجيهات المبكرة والخرقاء التي صدرت في بعض العواصم ذات النفوذ بشأن شكل التقرير ومحتواه، واستنتاجاته النهائية، وحكمه، فإنه ليس أمام المرء من خيار سوى الواقعية والاكتفاء بما بين أيدينا- أي التقرير المائل أمامنا. وما زال هناك مجال للأمل في ألا تكون المنظمات الدولية قد وصلت جميعها إلى مرحلة الإذعان التام.

سيدتي الرئيسة،

حقاً ليس بالأمر المرضي أن نرى تقريراً مقيد التداول تتم مناقشته من أوله لآخره تقريباً على قناة سي إن إن الإخبارية في نفس يوم إصداره. ومن هنا أناشد كل زملائي في هذه القاعة أن يتوخوا قدرأ أكبر من الحذر بشأن تعميم أي تقارير مقيدة التداول دون موافقة في المستقبل، حتى لا يضر ذلك بلا قصد بمصالح أي من الدول الأعضاء وحقوقها فيما يخص الأمن. إضافة إلى ذلك، تشير المادة ٥ من اتفاق الضمانات النموذجي INFCIRC/153 والمادة ٥، الجزء الثاني من البند (ب) من الوثيقة INFCIRC/214 إلى أنه لا يجوز نشر المعلومات الموجزة بشأن المواد النووية الخاضعة للضمانات إلا بقرار من مجلس المحافظين إذا وافقت الدول المعنية مباشرة على ذلك. وحسب علمي، لا دولتي ولا قرار مسبق من مجلس المحافظين قد أذنَ بالكشف عن محتوى هذا التقرير. وبالطبع، لم أعمد إلى إثارة هذا الأمر كموضوع للجدل، لكن فقط للتأكيد على ضرورة توخي المزيد من الحذر، فيما لو ظهرت، لا سمح الله، حالات مشابهة في المستقبل.

سيدتي الرئيسة،

إن القضية المحورية في التقرير تخص ٠١٣ كلغم فعال من اليورانيوم الطبيعي كنا قد استوردناه في عام ١٩٩١. وتستخدم هذه المادة في الاختبارات المتعددة التي تُجرى في شتى العمليات بمرفق تحويل اليورانيوم. وتذكيراً للمجلس، فإن هذا المرفق كان دائماً خاضعاً لاتفاق الضمانات منذ أن بدأ بناؤه فعلياً، وقد كان ذلك قبل أن يوافق بلدي على الترتيبات الفرعية المعدلة - مما يعكس بصورة حية شفافية بلدي وانفتاحه.

ورغم وجود اختلافات طفيفة في تفسير المادتين ٩٥ و ٣٤ من الوثيقة INFCIRC/214، فقد أعلن بلدي للوكالة عن هذه المواد وهي الآن خاضعة تماماً لضماناتها. وبافتراض أننا اعترفنا بالتقصير في الإعلان المتأخر عن هذه الكمية الصغيرة من المواد النووية (بعبارة أخرى ٠.١٣ كغم فعال من اليورانيوم)، فإن ذلك أدنى بكثير من عتبات التفتيش التي حددتها الوكالة (أي ثمانية كغم من البلوتونيوم، ثمانية كغم من اليورانيوم^{٢٣٣}، وثمانية وعشرون كغم من اليورانيوم^{٢٣٥})، إذن فكيف يستطيع المرء أن يفسر القائمة التالية من الإخفاقات الأساسية كما وردت في تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٢ بالوثيقة .GOV/2003/35.

- ١- الصفحة ٥٧، الفقرة ١٨٧: أما ما تبقى من المرفق الـ ٣٥٧ التي تحتوي على كمية معنوية واحدة أو أكثر من المواد النووية المقيمة بالنسبة لعام ٢٠٠٢، كان هناك ٣٤ مرفقاً (١٠%) في ١٥ دولة لم تحقق كلياً مكون الكمية من هدف التفتيش؛ و ٣٢ مرفقاً (٩%) في ١٥ دولة لم تحقق مكون التوقيت كلياً.
- ٢- الصفحة ٥٩، الفقرة ١٩٨: لم يتم تحقيق مكون الكمية لهدف التفتيش لعدة أعوام في ستة مرافق نظراً لتعذر تنفيذ التدابير المنصوص عليها في النهج الرقابية.
- ٣- الصفحة ٦٠، الفقرة ٢٠٥: في ستة مفاعلات ماء خفيف (مقابل سبعة في عام ٢٠٠١)، لم يتسن تحقيق مكون الكمية أو التوقيت لهدف التفتيش وذلك لأنه كان قد تم تحميل الوقود المستهلك داخل براميل للشحن وبالتالي تعذر التحقق منه خلال عمليات التفتيش.
- ٤- ما هي الجهة التي أبلغت ضمانات الوكالة عن نقل مئات الكيلوغرامات من الذخائر المدرعة باليورانيوم إلى داخل أحد البلدان، هل هي بلد المنشأ أم البلد المستلم، الذي هو العراق تحديداً؟

إن تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٢ يكشف بوضوح أنه قلما يمكن لأي دولة عضو أن تزعم بأنها معصومة عن الخطأ. بيد أن السمة المهمة التي ينبغي البحث عنها هنا هي استعداد الدول الأعضاء لتصحيح إخفاقاتها المحتمل. وإذا كان الهدف هو حل المشاكل بدلاً من تحويلها إلى قضايا دولية ذات تداعيات بعيدة المدى، فينبغي علينا إذن أن نتعقل ونضم قوانا لكي نتجنب الأخذ بمعايير مزدوجة، تلك الممارسة التي تنبع عادة من بواعث سياسية.

سيدتي الرئيسة،

لكي أوفر عليك طرح أي أسئلة أخرى، هل لي أن أسألك فقط وبكل تواضع عن جدوى السؤال المفتوح (د) في الصفحة ٨ من التقرير؟ هل ثمة من إلزام قانوني لأي دولة عضو بأن تقدم تبريراً لأي من أنشطتها النووية السلمية؟ أم أن المطلوب منها هو فقط أن تطلع الوكالة على أنشطتها وأن تمتثل لالتزاماتها في إطار اتفاق الضمانات الخاص بها؟ أليست حيازة التكنولوجيا النووية السلمية - داخل إطار معاهدة عدم الانتشار - حقاً ثابتاً لجميع الدول الأعضاء؟

اسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بروح فيينا، روح التفاهم والتعاون، أن أعلن المواقف المبدئية لبلدي كما صرح بها نائب رئيسنا معالي السيد أغا زاده هنا في مقر الوكالة في أيار/مايو ٢٠٠٣، وأن أعبر عن قناعاتي الشخصية.

لقد أوفت إيران بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب كل أحكام معاهدة عدم الانتشار. إن موقف إيران المتمثل في إدانتها الخيار النووي كمسألة مبدئية، وحقيقة كونها قد أخضعت مرافقها النووية السلمية لاتفاق الضمانات الشاملة، هو شواهد واضحة على التزامها بتقوية معاهدة عدم الانتشار. وتعتبر إيران أن حيازة أسلحة نووية وتطويرها واستخدامها أمر غير إنساني وغير قانوني وغير أخلاقي ويتعارض مع مبادئها الأساسية. إن الأسلحة النووية لا مكان لها في عقيدة إيران الدفاعية. فهي لا تعزز أمنها، كما إنها لا تساعد على تخليص منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، الذي هو هدف يدخل ضمن المصالح العليا لإيران.

وترى إيران أن أحكام معاهدة عدم الانتشار تتسم جميعها بأهمية متساوية. والحفاظ على التوازن بين "الحقوق والواجبات" الذي تكفله معاهدة عدم الانتشار إنما يحافظ على سلامة هذه المعاهدة ويعزز مصداقيتها ويروج لإضفاء صفة العالمية عليها وتنفيذها تنفيذاً تاماً.

ويدرك الإيرانيون أن زيادة القدرات تستدعي زيادة في المسؤولية. ويمكننا أن نثبت أن المساءلة هي جزء لا يتجزأ من سعينا للحصول على تكنولوجيا نووية كاملة للأغراض السلمية. ونحن عاكفون على إنفاذ قوانيننا ولوائحنا الوطنية المتصلة بمراقبة المواد والمعدات النووية والمشعة. ونرحب بأي تفاعل ببناء مع الأطراف الأخرى، بما في ذلك مجموعة الموردين النوويين.

سيدتي الرئيسة،

الكثيرون من زملائي هنا وفي الأمانة يدركون جيداً أنني منذ أن بدأت مهمتي هنا في فيينا، قد بذلت غاية جهدي لتحسين مستوى التعاون بين بلدي والوكالة، والمحافظة على استمرار العملية بلا عوائق. ومن الواضح أن بناء الثقة له أدواته ووسائله الخاصة، وإحدى تلك الأدوات هي الاعتراف المتبادل بالشواهد الدالة على التعاون وصدق النوايا، ومنها أيضاً استخدام اللغة الصحيحة للحوار. فلغة القوة والتهديد لا طائل من ورائها ولا تفضي الى بلوغ هدفنا النهائي المشترك. وإني لأمل بلهفة أن يضع المجلس هذه الحقيقة الأساسية في الاعتبار.

وفي الختام، سيدتي الرئيسة، يأمل وفد بلدي أن يسود التفسير العقلاني للحقائق. ونود أن نؤكد مجدداً أن الجو الودي والسلمي هو الأفضل للتصدي لتعزيز التعاون وبناء الثقة. وفي هذا الاتجاه، نود أن نعلن مرة أخرى عن تقديرنا الإيجابي للبروتوكول الإضافي. وبقيناً، ستفضي النتائج الإيجابية لهذه الجلسة إلى تسوية هذه القضية. وختاماً، أقول، سيدتي الرئيسة، إننا هنا لكي ننجح لا لكي نبوء بالفشل.

وشكراً لكم.

بسم الله

بيان جمهورية إيران الإسلامية أمام مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

سيدتي الرئيسة، اسمحي لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عما ينتابنا من أعمق مشاعر الفزع والأسى حيال سلسلة الهجمات بالقنابل التي شنت مؤخرًا على مقر الأمم المتحدة وعلى مرقد الإمام علي في النجف الشريف. وإننا نعرب عن خالص التعازي وأعمق مشاعر المواساة للأسرة المنكوبة. وندين هذه الهجمات المروعة وندعو المجتمع الدولي إلى النظر بعناية في أسباب وجذور هذه الأعمال الإرهابية بهدف اجتنائها واستئصالها.

واسمحي لي، سيدتي الرئيسة، بأن استطرد فأوجّه الشكر إلى نواب المدير العام تاناغوتشي، وبوركارت، وموروغوف على ما أدلوا به من كلمات استهلاكية شاملة.

ولقد أصبحت حقيقة ثابتة، حتى بالاستناد إلى الاستنباطات الواردة في التقرير GOV/2003/63، أن إيران قامت بسرعة فائقة بتقديم كم هائل من المعلومات التفصيلية عن أنشطتها النووية السلمية وأنها سمحت بما طلبته الوكالة من معاينات لمزيد من الأماكن وأخذ عينات بيئية مرتبطة بتلك المعاينات. وهذا المستوى الملحوظ من التعاون، كما يمكن أن يعترف بذلك أي شخص منصف، يتجاوز على وجه التأكيد حدود التزامات بلدي القانونية. ويعادل هذا التعاون في حقيقة الأمر التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي في بلدي. وقد تم تحقيق ذلك على ضوء استعدادنا لتبديد الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي وعلى سبيل إبداء إشارة احترام للبيان الختامي الذي كان قد أدلى به الرئيس في اجتماع المجلس المعقود في حزيران/يونيه. ولهذا نظل ملتزمين بإتباع تقليد التوصل إلى توافق في الآراء في إطار المجلس وببذل أقصى ما في وسعنا في سبيل دعم قدسيته. وأي تذرع باتجاهات لا تفضي إلى استقامة هذا المعيار الأساسي سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى عواقب غير مرغوبة.

سيدتي الرئيسة، يرى وفدي أنه ينبغي لنا جميعاً أن ننطلق في نفس الاتجاه للمحافظة على وحدة المجلس ولنكفل، نتيجة لذلك، تيسير عمل الأمانة بشأن تحقيق أهدافها، أي أنه ينبغي لنا أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل زيادة صلاحيات المدير العام لا الانقاص منها.

وينبغي لنا أن نفسح له كل المجال الذي يحتاجه لتأدية مسؤولياته على نحو عادل وموضوعي.

وحالة إيران، سيدتي الرئيسية، مسألة ما زال تناولها لم يكتمل بعد. ويجب على جميع الأطراف ذات الصلة الحفاظ على استمرار العملية الجارية حالياً. وأي محاولة ترمي إلى عرقلة هذه العملية غير مرحّب بها بالتأكيد. ومن شأن التشجيع على التعاون والاعتراف المنصف به أن يعجّل من وتيرة السير في هذا الاتجاه. أما صدور إشارات خاطئة ووصفات غير مُستساغة فمن المحتمل أن يؤدي إلى إبطال ما تم تحقيقه حتى الآن.

وكما يتّضح ويلاحظ من خلال وسائل الإعلام، ثمة جدل حامي الوطيس دائر حول القضايا المطروحة داخل بلدي. فنحن نقف على مفترق طرق وإن أمني لوطيد في أن نختر الطريق الصحيح والمنشود، وذلك بمعاونة كل منا الآخر. ويجب أن نحرص على عدم إعطاء الانطباع بأن أحداً يمكن أن يحصل على مكاسب من خلال التحدّي. وإننا نواجه على الدوام أسئلة استجوابية بشأن ما إذا كانت إيران قد حصلت لقاء تعاونها الرفيع المستوى غير المسبوق مع الوكالة على مكافآت غير المزيد من المضايقات الصادرة عن قلة من الدول الأعضاء ذات النفوذ.

وكما كنت قد أعلنت في الاجتماع السابق للمجلس، فإن لغة التهديد لا طائل تحتها، وأن إيران دولة ملتزمة، وأن إيران قد دأبت على الوفاء بالتزاماتها الناشئة من المعاهدات الدولية التي انضمت إليها،

وأن إيران دولة مسؤولة وقد أظهرت بوضوح التزامها بمسؤوليتها أثناء الحروب التي فرضت عليها. وعلى الرغم مما يتوافر لديها من قدرات تمكّنها من الثأر فهي لم تتصعق لفكرة الانتقام ولم تقم قط باستخدام الأسلحة الكيميائية المرعبة.

ونحن ننظر إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها الحامي لحقوقنا في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. ونحن نفهم كذلك فهماً تاماً التزاماتنا ونظراً مخلصين لها. وإذا حُرّم أي بلد من حقوقه على نحو لا مبرّر له بينما يتم تضخيم التزاماته، فمن شأن ذلك أن يقوّض على وجه التأكيد انضمامه إلى المعاهدات ذات الصلة. ونحن نود ضمان سلامة هذه المعاهدات بشكل راسخ. ولا نريد أن تعثرها تصدّعات أيا كانت. ونعتقد أن هذه المعاهدات ذات أهمية بالنسبة للسلام الدولي. ولا نرغب في أن تكون هذه المعاهدات مشوبة بالضعف. أما الذين يسعون إلى ممارسة الضغوط علينا فينبغي لهم أن يلعبوا لعبتهم

بحذر ويقظة. فممارسة الضغوط وإجراءات العزل على نحو لا موجب له ربما أدت إلى ردود أفعال غير متوقعة.

وقد جاء آخر تقرير للمدير العام للوكالة (المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣) ليؤكد موقفنا المُعلن وهو مراعاة الشفافية وتوفير التعاون التام للمساعدة على إيضاح المسائل المتبقية. فإيران قدّمت جميع المعلومات التي طلبتها الوكالة، وأتاحت معاينة المواقع التي طُلبت معاينتها، وسمحت بأخذ العينات. وقد قامت إيران في حقيقة الأمر بتنفيذ أحكام البروتوكول الإضافي تنفيذاً طوعياً؛ ذلك أن المعلومات التي قدّمتها خلال الأشهر الستة الأخيرة والمعاينات التي سمحت بها وسمحها بأخذ العينات هي أمور تتجاوز حدود التزامنا الحالي بموجب اتفاقات الضمانات (المعقودة على نمط الوثيقة INF/CIRC/153).

ويتوقّف استمرار التعاون التام مع الوكالة بصورة أساسية على تجنب تسييس الحالة القائمة. والرئيس خاتمي ماضٍ في بذل كل ما في وسعه من أجل ضمان استدامة هذه العملية الإيجابية. ونحن بحاجة إلى دعمكم في سبيل المحافظة على مناخ دولي مفيد يجعلنا قادرين على إقناع رأينا العام بأن أسلوب عملنا هو الأسلوب الصحيح وأنه سيؤدي إلى تحقيق نتائج.

أما التقرير فهو ذو طابع مؤقت. وهو غير حاسم بانتظار مزيد من الاتصالات مع الوكالة ومن نتائج الاختبارات ومن تحليل للمعلومات. ويُسْتَحْسَن التحرك من خلال الدورة الحالية للمؤتمر العام للوكالة عن طريق إصدار بيان إجرائي بحيث يتاح وقت كاف وبيئة ملائمة لإنهاء تلك المسائل القائمة مع الوكالة وتحقيق نتائج مرضية.

وسنحاول اختتام مفاوضاتنا مع الوكالة حول البروتوكول. والأمر الذي سيساعدنا إلى حدّ كبير هو التمكن من إيجاد سبل تطمئن السلطات والجمهور لدينا إلى عدم إقحام مسائل وأماكن ومحاولات ليست ذات صلة من شأنها أن تقوّض سلامتنا.

ووفقاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار، لكل دولة طرف حق غير قابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويلزم أن تكون الحقوق والالتزامات متوازنة.

ولما كنا نرّزح تحت وطأة عقوبات قاسية غير مُبرّرة من ناحية، والتزاماً منا بسياسة تقتضي التحرك في اتجاه مراعاة الشفافية فيما يتجاوز التزاماتنا الرقابية من الناحية

الأخرى، لم يترك لنا هذا الواقع أي خيار آخر سوى اتخاذ كل تدبير احترازي لبناء توافق آراء داخلي بما يجعل تعاوننا مع الوكالة مساراً لا رجعة فيه.

وفيما يتعلق بأنشطة الإثراء، نلاحظ بالفعل أن هذه المسألة قد سببت بعض أوجه الالتباس. ونحن نوكد من جديد في هذا الصدد أننا مستعدون تماماً لاتخاذ إجراءات علاجية حيثما اقتضى الأمر وأنها لن نتردد في إجراء مناقشات حول هذه الإجراءات مع الوكالة والموافقة عليها عندما يحين الوقت لذلك. ونحن مستعدون لأن نفعل ما يلزم بما يبعث على الاطمئنان بأن يظلّ برنامجنا السلمي وأنشطتنا المتعلقة بالإثراء في النطاق السلمي.

ونوكد من جديد أيضاً أن التزامنا بالتعاون التام مع الوكالة راسخ ومتين. ونحتاج إلى العمل معاً كيلا ينقلب هذا الالتزام رأساً على عقب تحت ضغط الجمهور. ومن المهم، في هذه المرحلة، المحافظة على توافق الآراء في الاجتماع الحالي للمجلس وتجنب القيام بتحركات سياسية محفوفة بالمخاطر. وعلينا جميعاً محاولة إبقاء القضايا التقنية قيد نظر الوكالة، فهي الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بتلك القضايا. وسنواصل إبقاء الدول المهتمة على اطلاع تام بالأمر ومعرفة تامة بأخر التطورات ونأمل في مواصلة الاستفادة من إجراء مشاورات مثمرة.

أما تسييس القضية التقنية للأنشطة النووية الإيرانية فقد خلق بيئة دفعت بعض الفئات السياسية والبرلمانيين والمفكرين إلى الإعراب عن مخاوفهم حيال قبول الالتزامات الإضافية المنصوص عليها في البروتوكول وإلى إثارة مسألة الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

ونحن نقدر أن تركيز الأنشطة الرقابية التي تضطلع بها الوكالة في إيران قد ظلّ على الدوام منصباً على القضايا الأساسية مع مراعاة التزامات إيران الرقابية تجاه الوكالة في إطار معاهدة عدم الانتشار ولسيادتها؛ وفي هذا الصدد لم نرَ قطّ حتى الآن أنها انغمست على أي نحو في مسائل دخيلة تقع خارج نطاق كل من التزامات إيران في إطار معاهدة الانتشار والولاية المُسندة إلى الوكالة.

وختاماً، سيدتي الرئيسة، يود وفدي أن يتقدّم بخالص الشكر للدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز على ما أبدته من دعم حيّ.

شكراً لك، سيدتي الرئيسة.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بعد القرار

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

سيدتي الرئيسة،

كشفت الحوار الدائر حول هذه القضية عن رأيين متغايرين متميزين. يحاول أحدهما الالتفاف حول الوكالة وإعطاء مجلس الأمن تفويضا عاجلا؛ في حين يسعى الرأي الآخر – ومن الواضح أنه الرأي السائد، وإن لم يكن بالضرورة الرأي المهيمن- إلى مساندة العملية القائمة والسماح للوكالة أن تمضي في مسارها وتؤدي مسؤولياتها معارضة بذلك العريضة السياسية. واعتقد أن المدير العام قد لخص الحوار بعبارات موجزة بارعة ومثيرة للإعجاب. ولعلي لا أضع على لسانه ما لم يقله حرفياً، إلا أن النقاط الرئيسية في ذلك الموجز قد تضمنت، حسبما أتذكر، ما يلي:

- إن القضية مهمة وتحتاج إلى إيضاح؛
- وإن النهج المتبع حيالها تقني وينبغي أن يظلّ تقنياً؛
- وإن توقع حلّ القضية في وقت قريب له ما يبرره إلا أنه ينبغي السماح للوكالة بأن تمضي في مسارها بحيث تستنفد كل ما لديها في سبيل التوصل إلى حلّ؛
- وإن الإخفاقات تحدث بالفعل، إلا أن الأمر المهم هو علاجها وضمان إخضاع جميع الأنشطة للضمانات؛
- وإن الخلوص إلى استنتاج سلبي بشأن قدرة الوكالة على التحقق من الحالة القائمة من شأنه أن يلحق الأذى بالضمانات؛
- وإن ردة فعل المجلس، من حيث الشكل والجوهر، ينبغي أن تعكس الرأي "الجماعي" لأعضاء المجلس ككل؛
- وإنه، فوق كل ذلك، ينبغي عدم القفز على أي نحو كان إلى استنتاجات مبتسرة أو الإسراع بشهر السلاح،

والرسالة واضحة فيما قاله المدير العام، فالوكالة تقوم بوظيفتها وتستطيع، إذا ما أعطيت لها الفرصة، التوصل إلى استنتاجات. وربما كانت عملية التناول بطيئة إلا أنها آخذة بالتسارع. وربما كانت ثمة أوجه قصور أو أوجه تضارب إلا أن هذه الأمور يمكن معالجتها وينبغي

إتاحة الفرصة لمعالجتها. ومن المفترض مساندة العملية المذكورة وتعزيز الثقة وتحقيق نتائج، وإلا لحقت الخسارة بجميع المعنيين بالأمر بمن فيهم الوكالة.

ولا تنخرط هذه الهيئة، إلا نادراً وفي حالات استثنائية، في حوارات سياسية. أما الحوار الدائر هنا قد تطوّر، للأسف الشديد، إلى واحدة من تلك الحالات الاستثنائية. ورغم نفوري الشخصي العميق من التحدّث في الأمور السياسية، فإنني لا أرى مناصاً في الوقت الحاضر من التصدّي للمفاهيم الخاطئة والحركات الالتفافية القابعة وراء بعض التصورات الصقرية.

فقد أعلن أمس هنا، من جانب قلّة من المحافظين، أن الوقت قد انتهى وأنه ينبغي توجيه إنذار نهائي، باعتبار ذلك ملاذاً أخيراً، وفرصة أخيرة بات معها من الضروري اختتام العمل وإغلاق الملف ومغادرة المكان. وتقوم هذه الدعوة، تكراراً، على افتراضات مبرّرة بوجود ضرورة ملّحة تنطوي بشكل محسوس على القرينة التي باتت في الوقت الحاضر مألوفة ومثار قلق ألا وهي "الخطر الوشيك والواضح". وكأنّ الفضيحة الراهنة ليست كافية؛ إذ يجري الآن إبلاغ الحكومات سراً أن إيران ستشكل تهديداً نووياً في غضون ستة أشهر وأن ذلك يبرّر، بالتالي، الاندفاع نحو تحويل قضية رقابية إلى قضية متصلة بالأمن الدولي.

حسناً! إن كل الدول يمكنها أن ترتبّ حالة من التهديدات أو أن تتصور تهديدات، سواء كانت تهديدات حقيقية أو خيالية، حسب رغبتها. ويمكنها أيضاً أن تبني إطاراً واسعاً حول تصورات من هذا القبيل لترتقي بها إلى مستوى أعلى أولوية دولية، بقدر ما تستطيع. ويمكنها تليفق الحقائق والخداع والكذب، حسبما تريد. بل إنها قادرة على أن تستخدم نفوذها لجمع قوة هائلة لتسحق بها من تتصوّر أنه مجرم، حسبما تفعل في الواقع. ولكن ماذا بعد ذلك؟

لا عجب ولا عجاب طبعاً في أن تثير الولايات المتحدة كل هذا الصخب. وفي الوقت الحاضر، لا شيء يشبع شهيتها للانتقام سوى المجابهة والحرب.

وليس سراً أن الإدارة الحالية في الولايات المتحدة، أو دوائرها ذات النفوذ على الأقل، تضمّر فكرة غزو أراضي بلد آخر، حيث إنها تهدف إلى إعادة تصميم منطقة الشرق الأوسط برمتها وإعادة رسم شكلها. ولذلك فإن هذا الاندفاع الشديد نحو التطرّف في أفعالها ما هو ببساطة إلا أمر متوقّع. بيد أن ما يدهشنا، من الناحية الأخرى، أن نرى بعض الآخرين، مثل كندا المعروفة بموقفها المبدئي حيال المسائل الدولية، تلتخّ مصداقيتها.

ولا يسعني إلا تذكّر كندا وهي تحت بحماس على القيام فوراً بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مُسمّى. وتبيّن المحاضر أن كندا دأبت على تأكيد أهمية مراعاة التوازن بين الحقوق والمسؤوليات. وأكّدت كندا الاشتراط المتعلق بتنفيذ جميع التعهّدات، بما فيها التعهّدات المتعلقة تحديداً بالاستخدامات السلمية، كما وردت ووفق عليها أصلاً في إطار الشروط التعاقدية، من جانب جميع الدول الأطراف. والأمر الباعث على الحيرة هو أن نشهد في الوقت الحاضر الصمت المطبق بشأن الحقوق من ناحية، والمغالاة في التشديد على المسؤوليات المُضخّمة من الناحية الأخرى. وقد ذهب أدرج الرياح الإحساس بضرورة التوازن الذي يميّز سبيل المنطق والحكمة.

وفي هذه المرحلة، يبدو أن من الأفضل توسيع نطاق مبدأ الشفافية ووضع جميع الأوراق بشكل واضح على الطاولة.

فقد طرح مشروع قرار من جانب ثلاث دول بدايةً ثم أيّده، بوصفها مشاركة في تقديم المشروع، ثلاث دول أخرى تشارك روتينياً في جهود منسقة كهذه، انطلاقاً من فرضية الاستناد إلى ممارسة تقليدية والتزام مؤسسي بالمحافظة على الإجماع. وتكوين وجهة نظر مغايرة والإعراب عنها، بصرف النظر عن صحتها من حيث الجوهر وما فيها من جدارة، يشكّلان مهمة جسيمة في مواجهة هذا التكتّل، بل هي مهمة شبه مستحيلة. وقد مورست سلطة الأغلبية التلقائية إلى أقصى الحدود بالنسبة للقرار المعني. وأعدت الآن كندا وأستراليا واليابان تقديم مشروع القرار مع إدخال تغييرات طفيفة عليه، إنما هي تغييرات تجميلية في المقام الأول. أما العناصر التي اتّسم بها المشروع من حيث النهج والهيكل والجوهر والصيغة والحقد فقد ظلّت كما هي.

وأثير جدل مفاده أن مشروع القرار هو ترداد للسرد الذي قدّمته الوكالة عن الحالة. وهذا أمر باطل. بل هو باطل تماماً. فالوكالة تلتزم مساندة عملية تناولها للقضية، وإبقاء التعامل مع القضية هنا في فيينا، وتلتزم التشجيع على مواصلة التعاون، وضمان الامتثال، وتجنّب إحالة القضية إلى نيويورك إلا إذا انهار بنيران التعامل برمته، ذلك لأن أوجه العلاج لما هو حاصل من تمزّق موجودة هنا. أما مشروع القرار فهو يسعي، من الناحية الأخرى، إلى الإسراع في الوصول إلى مأزق، وإلى إحالة القضية بسرعة إلى مجلس الأمن، وإلى تعطيل عملية التناول، وإلى إبطال التعاون، وإلى تليفق حكم مُتسرّع بعدم الامتثال.

وقال لنا بعض مؤيدي هذا التحرك إنهم أنعموا علينا بنعمة تأخير عملية الطحن لفترة ٤٥ يوماً، أي نحو ٣٦٠ ساعة عمل، بما يتيح لنا مضغ كل بند على قائمة المأكولات الزائفة.

ومن الواضح أنه حتى لو كان كل شيء على القائمة قابلاً للأكل، فإن مجموعة المأكولات برمتها لا يمكن استهلاكها وهضمها من جانبنا ومن جانب الوكالة في هذه الفترة الزمنية القصيرة. ومن الواضح أن هذه الوصفة مُصمّمة بحيث ألا يُؤخذ بها.

وعند قيامه بعرض القائمة، التي تجاوز مضمونها إلى حدّ بعيد الالتزامات في ظل الضمانات، وحتى الالتزامات في إطار البروتوكول الإضافي، كان المحافظ الموقر ممثل المملكة المتحدة يكرّر بغيره متأنّقة بعد تلفّظه بكل مطلب من المطالب قائلاً: "إلا أن ذلك لا يكفي". وكنت قد راقبت بنفسني هذه العبارة الملفتة للنظر فإذا بها تتكرر خمس مرات على الأقل، وانتظرت بفارغ الصبر أن أسمع، عند نهاية الموعظة، ولو إشارة بسيطة على الأقل إلى وجود ارتياح في خاتمة المطاف. وحيث إن ذلك لم يكن هو المقصود، فقد بدا في النهاية أن القائمة الطويلة لا سقف لها. وإني أطلق العنان للمحافظين الموقرين ممثلي كندا وأستراليا واليابان، الذين يعرضون القائمة، بأن يأخذوا الكلمة الآن، وأن يخبرونا بعبارات واضحة على افتراض أن القائمة قد نُفّذت وأنجزت برمتها جدياً، فهل يكفي ذلك، في نهاية الأمر، لجعل إيران تستحق التمتع بحقها غير القابل للتصرّف بالنشاط النووي السلمي دون عراقيل أو إعاقة؟ فهل يحق لها ذلك؟

وهذا السؤال ليس مطروحاً حقيقة من باب الجدل. فهو سؤال إذا لاقى إجابة بعبارات واضحة سيكون بمثابة المفتاح لحلّ لغز المأزق القائم حلاً نهائياً.

وترزح إيران، على مدى السنوات الأربع والعشرين الأخيرة تحت وطأة سلسلة من أشد العقوبات والتقييدات التصديرية فيما يتعلق باستخدام المواد والتكنولوجيا في الأغراض النووية السلمية. وبالتالي لم يكن أمام برنامجنا السلمي أي خيار إلا أن يصبح متحفظاً. وكان لزاماً التقيّد بالتزاماتنا، في حين كانت أقل وسيلة لشراء وإنتاج ما يلزمنا من احتياجات تلاحق بصرامة وثقمة بعنف. ولم يُتجنّب أي تعطيل مُتصوّر ولم يكن ثمة أي ثقب لم يُفتح، من أجل الاستيثاق من حرمان إيران حرماناً تاماً وكاملاً من متابعة برنامجها السلمي. وما زالت المطاردة مستمرة دون هوادة حتى يومنا هذا.

وإذا كان التعاون بطيئاً في بعض الأحيان، أو إذا كانت ثمة قلّة من حالات التضارب، أو إذا كان ثمة تردد بشأن التقيّد بالبروتوكول أو قبول مبادرات بناء الثقة، فذلك كله ناشئ من شغل واحد ولا شاغل غيره. فالولايات المتحدة لا تقصد من وراء القصة البطولية هذه سوى جعل ذلك الحرمان نهائياً وأبدياً.

السؤال هو ألدى أي من مقدمي مشروع القرار الرغبة أو الاستعداد لعرض أقل قدر من التوكيد بأن العملية القائمة لها نهاية وأن إيران ستشهد الخلاص من أغلال التقييدات التي لا فكاك منها. فإذا كان الأمر كذلك، فنرجو منكم أن تتقدموا إلى الأمام، وأن تعرضوا مفتاح الحلّ هذا، وأن تحلّوا القضية القائمة حلاً نهائياً. غير أنه، للأسف الشديد، لا يوجد أي حلّ كهذا.

ونحن نرفض الإنذار النهائي الوارد في مشروع القرار الحالي. وقد ظلّت الولايات المتحدة مصرّة على استدامة الموعد النهائي الذي أعلنه ذاتياً، على الرغم من النداءات الداعية إلى التخلي عنه الصادرة عن عدد كبير من المحافظين، بمن فيهم بعض مقدّمي مشروع القرار. وهذه معزوفة موسيقية تطرب لها آذان الأحاديين إلا أنها تنذر بتعريض الوكالة لكارثة.

ومن بين الذين يسعون إلى امتلاك الأسلحة النووية وينتجونها، خارج نطاق الدول الخمس، فإن إسرائيل تفلت من الملاحقة عما تمارسه من قتل. وهي تُدللّ بدلاً من أن تُعاقب.

ووسط ذلك، تشدّد إيران بصرامة وإصرار على أنه ليس لديها أية نية مهما كانت للسعي إلى امتلاك أسلحة نووية، وأنها لا تتوق إلا إلى امتلاك القدرة السلمية، وأنها جاهزة ومستعدة للوفاء بجميع التزاماتها في إطار الضمانات ولاعتماد التزاماتها الإضافية إذا ما توفّرت لها الحماية من جميع النوايا الشريرة والتعرض للإساءات، وأنها ستبذل كل ما يسعها من جهد لاتخاذ تدابير علاجية حيثما اقتضى الأمر، وأنها ستظلّ تتوخى الشفافية وتحافظ على إخضاع جميع أنشطتها للضمانات، وأنها تعتزم ألا تدّخر أي وسيلة أيا كانت في سبيل توفير توكيدات إضافية للوكالة بشأن أهدافها السلمية، وأنها من أشد أنصار معاهدة عدم الانتشار وطرف يدين بالولاء لهذه المعاهدة، وأنها أحد المروّجين بشدّة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

أما مشروع القرار الحالي فإنه يستهدف الجوهر الأساسي للالتزاماتنا والمسار الراهن الذي نتّبعه بشأن التعجيل المطرد للتعاون. ويمكن أن يؤدي اعتماده- دون إدخال تغييرات طفيفة، لكنها أساسية، على نصه- إلى القضاء على عملية ستكون بناءة في غير تلك الحالة. ولن يكون لدينا أي خيار سوى إجراء استعراض مُعمّق لمستوى ونطاق تعاملنا القائم مع الوكالة تجاه هذا القرار.

سيدتي الرئيسة،

أرجو أن تُدرج ملاحظاتي في محضر المقرّر الذي سيُتخذ بشأن مشروع القرار الحالي. ولا يرغب وفدي في أن يكون له أي دور في هذه العملية أو في هذا القرار. وإننا نرفض،

بأشد العبارات، هذا القرار. وإني أوفّر على مجلس المحافظين أكثر من عشرة تعديلات كان بإمكانني طرحها للتصويت في غير هذه الحالة.

وإني أشكر الرئيسة، والمجموعة الثلاثية، وكل من أعضاء حركة عدم الانحياز على ما قدموه من دعم وعلى ما قدموه من تعديلات لمشروع القرار بما يكفل دفع عجلة العملية إلى الأمام وتدعيم سلطة ونزاهة الوكالة. ومما يؤسف له أن ردة فعل مقدّمي مشروع القرار قد تمثّلت في تجاهل مبادئ تعددية الأطراف تجاهلاً تاماً وأنهم لم يولوا الاهتمام لما قدمناه من تعديلات. وإني لأرفض كلا من هذه العملية وهذا القرار وأغادر هذه الغرفة احتجاجاً.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

الزملاء الموقرون،

ينظر وفدي إلى القرار الذي اعتمد اليوم بحس شديد من الواقعية وبمزيج من المشاعر في أن معاً. فمن ناحية، نلاحظ أن بعض الفقرات من حيث النغمة والمحتوى جاءت متأثرة أكثر ما يكون بالسياسات التي اتسمت بها السنوات الأربع والعشرين الماضية وأقل ما يكون بالوقائع التي أبلغت إيران الوكالة عنها والتي قد تجسدت في تقرير المدير العام. ولنفس السبب بالذات، لم يُدرج في القرار أهم استنتاج خلص إليه التقرير وهو أنه "لا يتوافر حتى تاريخه دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها ... قد تعلق ببرنامج تسليح نووي". ومن الناحية الأخرى، نلاحظ أن المحاولات الدؤوبة لخلق أزمة حول البرنامج النووي السلمي الإيراني قد تم التعويض عنها بهذا القرار.

ويُعدّ هذا القرار تجسيدا انتقائياً لما جاء في تقرير المدير العام، وهو تقرير لم يرض وفدي فضلاً عن أنه لم يرض وفدي الولايات المتحدة وأستراليا. وخلافاً للأسباب التي دعت إلى عدم رضا وفد الولايات المتحدة أو الوفد الأسترالي وربما إلى عدم رضا وفدين آخرين عن التقرير، فإننا لم نرض عن تقرير المدير العام لا لأننا نعارض الحقائق والاستنتاجات الواردة في التقرير، أو لأننا نريد تعليم الوكالة ومسؤوليها كيفية القيام بوظائفهم. ولم نظن أن التقرير كان في بعض أجزائه "مثار شكوك بالغة"، أو أنه كان "أكثر من اعتباره غير سار"، ذلك لأن خبراءنا الأكاديميين لم يرضوا عن بعض الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير. بل، لم نكن مرتاحين للتقرير بسبب اعتقادنا أنه نتيجة للتركيز على نحو غير متناسب على الماضي، فقد تضمن التقرير معلومات زائدة عن الحاجة في عديد من النواحي وهو لم يعكس تماماً وبصورة متميزة التحوّل في السياسات والإجراءات الذي حدث في إيران في الحادي والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر.

وكان سفير اليابان الموقر قد أشار إلى أن بلده كان الضحية الوحيدة لاستخدام الأسلحة النووية. وهذه حقيقة تاريخية يلزم أن نضعها نحن جميعاً في الاعتبار.

ونظراً للتضحيات التي تعرضت لها اليابان من جراء الأسلحة النووية، ولما حققته من نفوذ وازدهار اقتصادي واستقرار على مدى العقدين الأخيرين أو العقود الثلاثة الأخيرة، فإن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هو ما إذا كان أسلوب عمل الوكالة قد مكّنها حتى الآن من الخلوص إلى استنتاج يفيد بأن برنامج اليابان النووي مخصص حصراً للأغراض السلمية والإجابة عن ذلك – على حد علمي - هي لا. ولذلك أرى أن التلميح إلى الأهمية التقنية لعدم وجود استنتاج كهذا لدى الوكالة بشأن برنامج إيران النووي، لا سيما في المرحلة المبكرة هذه، تنقصه الموضوعية والصدق.

سيدي الرئيس،

إن التزام إيران بعدم انتشار الأسلحة النووية هو التزام راسخ تماماً وهو لا يكمن في التزاماتها التعاقدية القائمة على مبدأ دفاعي استراتيجي فحسب، بل في التعاليم الأخلاقية المستمدة من إيمان إيران أيضاً.

ونحن مصمّمون على مواصلة العمل على نحو وثيق ونشط مع الوكالة من أجل حلّ جميع القضايا المتعلقة على أساس أحكام البروتوكول الإضافي. ونتطلّع بالفعل إلى تعزيز الثقة الدولية وإلى تشجيع التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا النووية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار.

ويجب أن يُنظر إلى برنامجنا النووي السلمي، بالإضافة إلى حالات إخفاقنا في الإبلاغ عن تجارب علمية أجريناها في المجال النووي، في السياق الملائم للسياسات الإدارية الداخلية والسياسات الدولية ما بعد قيام الثورة. ونحن في إيران لدينا الشجاعة على أن نزود الوكالة طوعاً بالمعلومات وأن نُسلّم بأننا أخفقنا في الإبلاغ عما كان ينبغي الإبلاغ عنه بناء على اتفاق الضمانات الخاص بنا. ولهذا السبب أعلنت في البداية أننا ننظر إلى هذا القرار بحسّ شديد من الواقعية.

ومن المهم الإشارة إلى أن تجاربنا غير المُبلّغ عنها لم تكن غير مشروعة في حد ذاتها؛ فقد كانت جميعها تجارب علمية مشروعة وبسيطة. أما حقيقة عدم قيامنا بالإبلاغ والإعلان عنها فقد كانت حالة إخفاق. بيد أننا أظهرنا بوضوح إحساسنا بالمسؤولية عن حالات إخفاقنا عن طريق اتخاذنا تدابير علاجية، وسنواصل القيام بذلك بالتعاون التام مع الوكالة.

ويتوجّب علي القول، دون محاولة التهريب من تحمّل المسؤولية، إنه في مناقشاتنا مع عديد من الوفود هنا في المجلس، ثمة قدر كبير من فهم ديناميكية القيود المفروضة باعتبار أن تلك الديناميكية قد ساهمت في ذلك الإخفاق. وبالنظر إلى نطاق وشدة القيود غير المشروعة المتسّعة النطاق باطراد المفروضة على حصول إيران على التكنولوجيا النووية وعلى غيرها من التكنولوجيات ذات الصلة، على مدى ربع القرن الأخير، هل كان يُتوقّع من إيران أن تمتنع عن ممارسة حقها غير القابل للتصرف كليا؟ وهل كان أي بلد ممثّل في هذا المجلس سيفعل ذلك؟ والبيانات التي أدلي بها هنا في هذا المجلس توضح بصورة جيدة حقيقة كون نظم عدم الانتشار إنما هي مسارات ذات اتجاهين حيث ينبغي إقامة توازن بين حقوق ومسؤوليات أي وكل من الموقعين.

وكون إيران قد ظلّت وفيّة لمعاهدة عدم الانتشار ولأهداف الضمانات، على الرغم من حرمانها دون مسوّغ من حقها الأساسي، يظهر بوضوح عمق التزامها بعدم الانتشار النووي. ومن العسير تصوّر أن أي عضو آخر، يواجه قيوداً مماثلة، كان سيواصل التزامه التام بالمعاهدة.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أبدي بعض الملاحظات الختامية.

١- لقد ذهبنا إلى مدى غير مسبوق في السعي إلى أن نؤتمن وأن نكسب ثقة المجتمع الدولي عن طريق الإفصاح عن جميع أنشطتنا النووية السلمية السابقة وعن طريق الإعلان أيضاً عن استعدادنا للتوقيع على البروتوكول الإضافي. وإننا نتوقّع أن تقابل تلك الخطوات الأساسية بالمثل وذلك بوضع حدّ لعمليات تشويه صورة برنامج إيران النووي ورفع القيود المفروضة عليها بشأن حصولها بشكل كامل على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية؛ وذلك بما يؤدي إلى الاعتراف بقدراتنا النووية السلمية من خلال الأطر الدولية ذات الصلة.

٢- يجب عدم المساس بالاستقلالية والموضوعية اللتين تتصّف بهما الوكالة حتى يمكنها تادية مسؤولياتها ووظائفها في مجالات أنشطة التحقق والأنشطة الترويجية وذلك في إطار التكنولوجيا النووية السلمية.

٣- ما زالت إيران على مدى أكثر من عقدين من الزمن خاضعة لسلسلة من أشد العقوبات غير المشروعة صرامة فيما يتعلق بالمواد والتكنولوجيا اللازمة لأنشطة النووية السلمية. ونتيجة لذلك، لم يكن أمام برنامجنا النووي المشروع والسلمي أي خيار إلا أن

يصبح متحفظاً. بيد أنه كان لزاماً التقيّد بالتزاماتنا، في حين كانت أقل وسيلة لشراء وإنتاج ما يلزمنا من احتياجات تلاحق بصرامة وتُقمع بعنف.

٤- كان أحد أوجه القصور الذي شاب هيئة الطاقة الذرية، حتى بضع سنوات مضت، الافتقار إلى إدارة للمراقبة والحصص في مجال الضمانات. وكان ذلك هو أحد الأسباب التي من أجلها تم الإبلاغ عن نتائج بعض التجارب البحثية المخبرية في المجالات الدولية في حين لم يتم إبلاغها إلى الوكالة.

سيدي الرئيس،

لن أضيع وقتكم بتقدي عرض مطوّل لموقفنا الذي عرضناه بإسهاب في ورقة عن الأسباب التي جعلت برنامجنا النووي يكون محصوراً في الأغراض السلمية. وتجري إتاحة تلك الورقة للأمانة لكي تقوم بتعميمها. وإني أرجو أن يُدرج هذا البيان والعرض الوارد في تلك الورقة في المحاضر الرسمية لهذا الاجتماع وأن يعمّما بوصفهما إحدى الوثائق الرسمية.

شكراً لكم، سيدي الرئيس.

ورقة تم توزيعها بعد البيان.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسباب التي جعلت البرنامج النووي الإيراني محصوراً في الأغراض السلمية

المبادئ الأساسية

تتضمّن أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، كما جاء تحديدها في المادة الثانية من نظامها الأساسي، ما يلي: **"تعمل الوكالة على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع."** وينبثق هذا الهدف من إحدى الدعائم المهمة التي يقوم عليها نظام عدم الانتشار، التي تنطوي عليها الأحكام الملزمة قانوناً المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار. ووفقاً للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، تعهدت جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير أكمل تبادل ممكن للمعدّات والمواد

والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وحق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الاستفادة من التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية دون أي تمييز يشكل في الواقع الأساس الجوهري للمعاهدة. وهذا الحق ناشئ من افتراضين أعمّين، وهما:

١- أن الإنجازات العلمية والتكنولوجية هي إرث مشترك للبشرية. ويجب أن تُستخدم تلك الإنجازات من أجل تحسين حالة البشر أجمعين. وكانت الوكالة قد اعترفت، في قرارها RES/14 (43) GC الصادر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بأن "كثيراً من البلدان ترى أن القوى النووية تُعتبر، لكونها أحد مصادر الطاقة الملائمة من الناحية المناخية، خياراً مفضلاً في إطار "آلية التنمية النظيفة" المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو."

٢- وإن إقامة التوازن اللازم بين الحقوق والالتزامات هو الأساس لأي صك قانوني سليم. ويكفل هذا التوازن إطالة أمد النظام القانوني ذي الصلة بما يوفره من حوافز من أجل الانضمام إلى عضويته والامتثال له. أما أحكام كل من معاهدة عدم الانتشار ونظام الوكالة الأساسي التي تتناول الحق في الاستفادة من التكنولوجيا النووية وكذلك وجوب التعاون وتقاسم المعلومات في مجال التكنولوجيا فيما بين من قبلوا بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار فقد اعتبرت أحكاماً أساسية، أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالمعاهدة، من أجل إرساء وصون كل من صلاحية واستدامة معاهدة عدم الانتشار.

وظلّ الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار ملتزمين الحذر، كما يُستدل على ذلك من المداوولات حول تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمّى، حيال الانطباع بأن الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة ما زال عليهم التعرّض لمعوقات بشأن الاستخدام السلمي في حين يُكافأ غير الأعضاء بجعلهم يفلتون من العقاب وبالإذعان لهم وبالقيام، في حالات معينة محدّدة، بتوفير دعم ثابت لهم.

موقف إيران تجاه عدم الانتشار

- دأبت إيران على مدى عقود من الزمن على شدة مناصرتها لعدم الانتشار ولنزع السلاح النووي وهي تساهم بهمة في المحادثات السياسية والقانونية الدولية في هذا المجال؛

- وأكدت إيران المرّة تلو المرّة أنه لا مكان إطلاقاً للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ضمن برنامجها وتصوّرها الدفاعي. ولا يعود ذلك إلى التزام إيران بتعهداتها في إطار معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة فحسب، بل إنه ناشئ من حسابات استراتيجية رصينة أيضاً؛
- فإيران تؤمن بأن أسلحة الدمار الشامل لن تزيد من أمنها وهي تعتمد سياسة راسخة في هذا الصدد، وأن تلك الأسلحة ستزيد في حقيقة الأمر من إمكانية تعرّضها للمخاطر في منطقة حسّاسة معرضة لحالات توتر ونزاع؛
- وتؤمن إيران بأن سباق التسلّح في المنطقة، لا سيما في مجال أسلحة الدمار الشامل، أمر خطير وهي تعتمد سياسة راسخة بشأنه. وإيران ليست مهتمة على أي نحو بأن تتوافر لديها القدرة على دخول معترك هذا السباق، وليست لديها أية نية لامتلاكها، ولا هي تسعى إليها. بل إن إيران تطالب بحماس بأن يتم احتواء هذا التهديد الذي ينطوي عليه سباق التسلّح والقضاء عليه عن طريق اتخاذ تدابير فعّالة في مجال عدم الانتشار؛
- وتسعى إيران بثبات نحو تحقيق الهدف المتمثّل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل عن طريق القضاء التام على تلك الأسلحة.

البرنامج النووي السلمي الإيراني

- لجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضواً في معاهدة عدم الانتشار، حق غير قابل للتصرّف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛
- وينبغي أن تتوافر لإيران، مثلها مثل جميع الدول الأعضاء الأخرى، إمكانية الحصول على المواد والمعدّات والمعلومات العلمية والتكنولوجية المتصلة بالمجال النووي على نحو غير تمييزي؛
- ويحقّ لإيران أن تواصل ممارسة حقها غير القابل للتصرف المُشار إليه. ولا يلزم تقديم أي مبرّر لممارسة حق غير قابل للتصرّف؛
- وتقوم الجهود السلمية الإيرانية في مجال استخدام التكنولوجيا النووية على أسس اقتصادية وعلمية وبيئية سليمة؛
- وتتمثّل الأولوية الأولى للبرنامج النووي الإيراني في توليد الكهرباء نووياً. يضاف إلى ذلك أن إيران قد عملت على الاستفادة من التكنولوجيا النووية في مجالات الطب والزراعة والصناعة؛
- ويصلح أن يوجد برنامج نووي سلمي لدى بلد غني بالنفط والغاز للأسباب التالية:

- o لا تستطيع إيران مجرد الاتكال على الوقود الأحفوري لإنتاج ما يلزمها من طاقة وذلك للاعتبارات التالية:
- من شأن مواصلة استخدام الطاقة بشكلها الحالي أن يحول إيران حتماً إلى مجرد مستورد للنفط الخام وبعض نواتجه الفرعية في العقود القادمة؛
 - إن استخدام تلك الموارد محلياً كوقود سيؤثر تأثيراً فادحاً في مكاسب إيران من أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي؛
 - إن استغلال تلك الموارد في صناعات المعالجة من قبيل البتروكيميائيات من شأنه أن يدرّ قدرأ من القيمة المضافة أكبر بكثير من استغلالها في مجالات أخرى؛
 - إن التأثير البيئي الناجم عن زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري يثير قلقاً بالغاً في أوساط المجتمع الدولي برمته؛
 - إن إيران تمتلك أيضاً احتياطات هائلة من الغاز. إلا أن استخراجها مُكلف للغاية ولا يمكن التعويض عن تلك التكاليف إلا بتصدير الغاز حسبما هو متوخى ومُنقذ في المشاريع الحالية لاستخراج الغاز؛
- o في إطار السيناريو المُزمع لإنتاج طاقة قدرها ٧ ٠٠٠ ميغاواط، ستوفّر إيران ٧٠ مليون برميل من النفط الخام سنوياً بناء على معامل توافر طاقة نسبته ٦٠%، بما يعود بقيمة اقتصادية تربو على ١٥ بليون دولار أمريكي سنوياً؛
- o إن القيمة المتأتية من الناحية البيئية ستعادل الحيلولة دون أن ينطلق في الغلاف الجوي أكثر من ١٥٧ ٠٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون، و ١ ١٥٠ طناً من الجسيمات العالقة في الهواء، و ١٣٠ طناً من الكبريت، و ٥٠ طناً من أكسيد النيتروز؛
- إن استصواب وجود برنامج طاقة نووية لدى إيران كانت قد أيّدهت وزارة الخارجية للولايات المتحدة التي أعلنت، في **مُكثرة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨**، أنها مرتاحة لجهود إيران الرامية إلى توسيع قاعدتها من الطاقة غير النفطية، وأنها تأمل في أن يتم قريباً إبرام **اتفاق الطاقة النووية المشترك بين الولايات المتحدة وإيران** وأن تكون الشركات الأمريكية قادرة على أداء دور في مشاريع الطاقة النووية الإيرانية؛ (المرجع: المحفوظات الرقمية للأمن الوطني)؛

- o في السبعينات من القرن الماضي، كانت الشركات الأوروبية والأمريكية تتنافس على تشييد عدة محطات قوى نووية في إيران يبلغ إجمالي إنتاجها ٢٣٠٠٠ (ثلاث وعشرون ألف) ميغاوات من الكهرباء المُولدة نووياً؛
- o أما التأكيدات الصادرة في الوقت الحاضر وهي أن إيران، نظراً لما لديها من موارد غازية ونفطية، لا تلزمها الطاقة النووية فليس ثمة ما يمكن أن يسندها. ومن الواضح أن هذه التأكيدات تستند إلى حالة العلاقات القائمة أكثر من استنادها إلى الاهتمام بعدم الانتشار؛
- o ومن ثم فإن الاستنتاج المُستخلص من تلك التأكيدات المتناقضة ومفاده أن البرنامج النووي الإيراني لا بد أن يكون منطوياً على نوايا غير سلمية لا سند له هو الآخر.

النهج البدئي الذي اتبَعته إيران

- سعيها لممارسة حقها في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، بدأت إيران باتّباع نهج مُتّسم بشفافية تامة؛
- والتمست إيران المساعدة من الوكالة ودولها الأعضاء من مختلف أرجاء العالم؛
- وفي المشاورات الرسمية التي جرت مع الوكالة والدول الأعضاء طوال التسعينات من القرن الماضي، اتّسم موقف إيران بما يلي:
 - o أبرزت إيران خطتها للحصول، من أجل الأغراض السلمية حصراً، على مختلف جوانب التكنولوجيا النووية، بما في ذلك إثراء الوقود؛
 - o ودأبت على دعوة محاوريهيها إلى التعاون والمشاركة في هذا المجال؛
- ومن العسير أن يكون هذا النهج هو نهج بلد يباشر نشاطاً غير مشروع؛
- ولو أن ما تعرضه وتطلبه إيران على نحو ما زال قائماً من تعاون في ذلك المجال لقي رداً أكثر إيجابية لكان ذلك قد وضع حدّاً لتصاعد الشكوك المتبادلة وأتاح للثقة المتبادلة أن تهيمن منذ المرحلة البدئية تلك.

ممارسة نمطية الحرمان تجاه حق إيران

- لقد ظلّ حق إيران مرهوناً بمنهجية قائمة على نمطية الحرمان في السنوات الخمس والعشرين الماضية؛
- والحيلولة دون ممارسة إيران لحقها استمر على مدى فترة زمنية ممتدة وما زالت تلك هي الحال حتى يومنا هذا، كما يبدو مما يلي؛

- o إتباع سياسة ترمي إلى زعزعة استقرار إيران، مقترنة بنظام مُحكم يهدف إلى إعاقة تنميتها الاقتصادية وحرمانها من التكنولوجيا الحديثة؛
- o وتجاهل الالتزامات بشأن توفير وتيسير التكنولوجيا بموجب كل من معاهدة عدم الانتشار والنظام الأساسي للوكالة؛
- o وإنهاء العقود الثنائية والتجارية لتوفير المواد والمعدّات والتكنولوجيا في الميدان السلمي مما أدى إلى التالي:
 - إن محطة بوشهر للقوى النووية التي كان من المقرّر أن تنتج الطاقة في ثمانينات القرن الماضي،
 - ونتيجة لتعدّد حالات الإخلال بالعقود، ما زالت في مرحلة التشييد بعد انقضاء ٢٣ عاماً وإنفاق مئات الملايين من الدولارات؛
- o ويمكن أن تُفسّر الحالة الناتجة عن ذلك على أنها إخلال مادي بالالتزامات الناشئة من المعاهدة باحترام وتيسير بلوغ إيران حقها غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا في الأغراض السلمية؛
- والقيود المفروضة على حصول إيران على التكنولوجيا والمعدّات الحديثة، حتى فيما يتعلق بأكثر الاحتياجات الأساسية مساساً بالسكان المدنيين، قد شملت كل مجال من المجالات تقريباً ولم تُقتصر على التكنولوجيا النووية؛
- ونتيجة لذلك، لم يُترك لإيران أي خيار آخر سوى الاتكال في المقام الأول على قنوات غير رسمية من أجل الحصول على الوسائل اللازمة للتقدّم الاقتصادي والتكنولوجي ولرفاه شعبها؛
- ولذلك، فإن اعتبار قيام إيران بعمليات شراء من خلال قنوات غير رسمية بأنه مؤشّر على كتمان نوايا خفية من شأنه أن يتجاهل الأسباب الأساسية التي استدعت ذلك وهو، بالتالي، اعتبار خاطئ.

رد إيران

- كان من نتيجة إطالة أمد الإخفاق النمطي في تيسير وإتاحة وصول إيران إلى استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، بالاقتران مع شنّ حملة نشطة توخّت حرمان إيران من حقّها، أن إيران أُجبرت على اتّخاذ تدابير محدودة معيّنة لحماية حقها غير القابل للتصرف ومصالحها الوطنية الحيوية؛
- وأوجه القصور التي اعترت موقف إيران من حيث الإبلاغ والإعلان عن عناصر برنامجها النووي السلمي مردها في المقام الأول الأخطاء السابقة لها المذكورة أعلاه

وقد كان الدافع الوحيد إلى أوجه القصور تلك هو تجنب مزيد من العوائق في وصول إيران إلى استخدام التكنولوجيا في الأغراض السلمية؛ ولم تكن تلك التدابير مخالفة للالتزامات إيران في إطار معاهدة عدم الانتشار أو لأهداف نظام ضمانات الوكالة؛

o ولم تقم إيران في أي وقت من الأوقات بتحريف مواد نووية صوب استخدامات غير سلمية؛

o وأصبحت إيران في الوقت الحاضر قادرة على تقديم حصر كامل لجميع أنشطتها بما يمكن الوكالة من الخلوص إلى استنتاج يفيد بأنه "لا يتوافر حتى تاريخه أي دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها ... قد تعلقت ببرنامج تسلّح نووي؛"

• ولذلك، يمكن وصف حالات الإخفاق السابقة من جانب إيران بأنها حالات إخفاق حدثت فيما مضى في التقيّد بإجراءات الإبلاغ والإعلان للوكالة ولكنها لم تكن محاولات ترمي إلى تحريف مواد نووية - أي أنها كانت حالات إخفاق إجرائية، لا موضوعية؛

• وبدلاً من إصدار حكم غير مبرّر بأن حالات الإخفاق تلك تُؤسّر على وجود دوافع خفية لدى إيران، فإن من المعقول أن يؤخذ في الحسبان أن حالات الإخفاق السابقة كانت متناسبة مع إخفاق سابق لها وغير قابل للتبرير في الوفاء بالالتزامات في إطار كل من معاهدة عدم الانتشار والنظام الأساسي بالوكالة، التي تقتضي تيسير وإتاحة وصول إيران إلى استخدام المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية؛

• وكون إيران ظلّت مع ذلك قادرة، وإن يكن بمشقة هائلة وتكاليف باهظة، على تطوير تكنولوجيا نووية هي في الأصل محلية فإن ذلك يمثل، في حكم الواقع، دليلاً واضحاً ومقنعاً على ما يلي:

o أن فرض العقوبات والقيود والمعوقات والحواجز على نحو لا موجب له في سبيل إنكار حقوق الدول الأعضاء يعاكس العملية التي تقتضي مراعاة الشفافية وتوفير التعاون بما يلزم الوكالة. ومن الخطأ أيضاً اعتبار تلك الإجراءات أدوات فعّالة من شأنها حرمان الدول الأعضاء من ممارسة حقوقها. فلولا شدة المعوقات التي واجهتها إيران، لكانت قد مارست جميع أنشطتها مع مراعاة الشفافية وبالتعاون مع زملائها الأعضاء الآخرين كما ظلّت تعمل على الدوام؛

o وكون إيران قد ظلّت وفيّة لمعاهدة عدم الانتشار ولأهداف الضمانات، على الرغم من حرمانها دون مسوّغ من حقها الأساسي، يظهر بوضوح عمق

التزامها بعدم الانتشار النووي. ومن العسير تصوّر أن أي عضو آخر، يواجه قيوداً مماثلة، كان سيواصل التزامه بالمعاهدة.

آفاق جديدة لبناء الثقة وإقامة التعاون

- في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبناء على دعوة من حكومة جمهورية إيران الإسلامية، قام وزراء خارجية ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بزيارة طهران. وانفقت السلطات الإيرانية والوزراء المذكورون، عقب إجراء مشاورات مستفيضة، على تدابير ترمي إلى تسوية جميع القضايا المعلقة مع الوكالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وعلى تحسين أجواء الثقة من أجل إقامة تعاون سلمي في المجال النووي؛
- وبيّنت المبادرة وجود استعداد للبدء في إتباع نهج جديد ومختلف عما مضى تُراعى فيه الشفافة وبناء الثقة بما يفضي إلى التعاون وتبادل التكنولوجيا مستقبلاً.

قيام إيران بتنفيذ جميع المتطلبات الأساسية والملحة تنفيذاً تاماً

- عقب اتفاق طهران، اتخذت إيران إجراءات تكفل الوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها.
- فقد قدمت إيران إلى المدير العام للوكالة في اليوم التالي كشفاً تاماً عرضت فيه صورة كاملة ودقيقة ومتساوقة لأنشطتها في المجال النووي؛
- وأشارت الرسالة التي أوردت الكشف التام إلى أن إيران قد قرّرت تقديم صورة كاملة عن أنشطتها النووية بهدف إزالة أوجه الغموض والشكوك التي تكتنف الصفة السلمية حصراً لأنشطتها النووية والبدء في مرحلة جديدة من الثقة والتعاون على الصعيد الدولي في هذا المجال؛
- وأعربت الرسالة عن توقعها بأن تدرك الوكالة مخاوف وقيود إيران فيما يخص الكشف التام عن المعلومات التفصيلية المتعلقة بتلك الأنشطة في الماضي؛
- وأكدت الرسالة كذلك من جديد أن جميع تلك الأنشطة كان يجري الاضطلاع بها للأغراض السلمية حصراً امتثالاً بشكل صارم للالتزامات إيران في إطار معاهدة عدم الانتشار؛
- وأعلنت الرسالة بشكل استباقي عن جميع مجالات النشاط "المحدّدة" من جانب المدير العام والواردة في تقريره؛

- o وأتاحت إيران للوكالة القيام بمعاينة تامة وفورية وغير مُقيّدة لـ"جميع الأماكن التي طلبت الوكالة زيارتها؛"
- o وأتاحت إيران للوكالة جميع ما طلبته من معلومات إضافية وأفراد إضافيين؛
- o ونفذت إيران كافة التدابير التصحيحية التي طلبتها الوكالة ووافقت على اتّخاذ ما يلزم من تدابير إضافية عندما يُطلب ذلك؛
- وطلبت إيران في عدة مناسبات، كان آخرها في ٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إبلاغها عن أية معلومات أو إجراءات تصحيحية إضافية ترتئي الوكالة من الضروري اتّخاذها من أجل استيفاء المتطلبات الأساسية والملحّة. وستُنفذ أية إجراءات علاجية وفق ما قد تطلبه الوكالة لدى تلقّيها طلب كهذا؛
- وهكذا فإن إيران قد أوفت بتلك المتطلبات ويستتبع ذلك أن العلاقات القائمة بين إيران والوكالة لا تحتاج إلى تطبيع. وستواصل إيران تقديم التعاون والمساعدة على وجه تام إلى الأمانة من أجل وضع العملية ذات الصلة في الصيغة النهائية بحلول آذار/مارس.

التدابير الإيرانية لبناء الثقة

- في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أبلغت إيران الوكالة رسمياً باستعدادها التوقيع على البروتوكول الإضافي والبدء في عملية التصديق عليه. كما تواصلت إيران بالتعاون مع الوكالة وفقاً للبروتوكول؛
- وفي اليوم نفسه، أبلغت إيران الوكالة بأنها علّقت طوعاً جميع أنشطة إثراء اليورانيوم وأنشطة إعادة المعالجة؛
- وذهبت إيران إلى أبعد من ذلك فدعت الوكالة إلى التحقق من التدبير الطوعي هذا.

النطاق الأوسع الذي تشمله آثار المبادرة الأوروبية

- المبادرة التي اضطلعت بها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، لو تم تنفيذها انتهاءً بخاتمة ناجحة، يمكن أن ترسي الأساس لنهج مختلف قائم على المشاركة والتعاون وبناء الثقة له فعالية أكثر بكثير من أي نهج آخر؛
- ومن شأن نهج كهذا أن يعمل على تقوية نظام عدم الانتشار؛
- وتحقيق التوازن المُتوخى في معاهدة عدم الانتشار بين حقوق والتزامات الدول الأعضاء يمكن بالتالي أن يتجلّى بوصفه الضامن الحقيقي والفعال لسلامة نظام عدم الانتشار؛

- وفي مناخ كهذا، لن يكون ثمة أي سبب يحول دون مراعاة الشفافية على نحو تام.

تقرير المدير العام

- توقع المجتمع الدولي أن التقرير لا بد أن يعكس الواقع الجديد المتمثل في تعاون وانفتاح إيران التامين وأن يبتعد عن التجربة السلبية السابقة.
- وكان من المتوقع أن التقرير الذي يغطي فترة تتميز بتعاون استباقي وكشف تام سيكون أكثر إيجابية في نغمته من التقرير السابق الذي غطى فترة لم تكن فيها مراعاة الشفافية تامة؛
- وكان من الممكن أن يحول التقرير الإنجازات التي أحرزتها هذه المبادرة الأوروبية إلى إنجاز لصالح الوكالة؛
 - فقد كان بإمكانه الاعتراف بالأهمية الحاسمة للمبادرة الأوروبية؛
 - وكان بإمكانه أن يسلط الضوء على التطورات التي شهدتها الفترة ما بعد الحادي والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، بدلاً من إقحام كل تطور إيجابي جديد بين التجارب السلبية السابقة، خصوصاً حيث إن:
 - العناصر السلبية للتقرير مُستقاة من تقارير سابقة أتاحت للدول الأعضاء وتم تناولها في اجتماعات سابقة للمجلس؛
 - وإدراج تلك العناصر كان له طابع وتأثير من الناحية النفسية أكثر من طابعه وتأثيره من الناحية الإعلامية؛
 - وكان من الممكن أن يعزو الفضل حيثما وجب؛
 - وكان من الممكن أن يحجم عن استخدام المصطلح غير المنطوق، أي "الإخلال"، الذي:
 - غير مُدرج في الصك الناظم التابع للوكالة؛
 - وغير مُدعم بالاستنباطات الوقائية والتفاصيل التقنية الموجزة في متن التقرير؛
 - غير مُستخدم حتى في التقرير السابق حيث كانت حالات الإخفاق التي عدّتها الوكالة عائدة إلى الافتقار إلى التعاون التام لا إلى الكشف التام عن الحالة الراهنة؛
 - ولم يتم إطلاع إيران عليه رسمياً في أي من الاجتماعات الرفيعة المستوى، بما في ذلك الاجتماع الذي سبق للتون نشر التقرير، على الرغم من الطبيعة الخطيرة للتصريح الجازم؛

- ويعبر بيان المدير العام أمام المجلس في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على نحو أكثر إيجازاً عن الحقائق التالية:
 - إنه يفصل على نحو واضح بين الماضي والحاضر مما سمح بتقييم الحقائق الجديد على نحو أكثر موضوعية؛
 - وأعلن بعبارة أكثر وضوحاً أن إيران قد أوفت بالمتطلبات الأساسية والمُلحّة؛
 - وكرّر استنتاج المدير العام الوارد في التقرير فيما يتعلق بعدم وجود أي دليل على صلة الأنشطة الإيرانية السابقة غير المعلنة ببرنامج تسلّح نووي، على الرغم من المحاولات السياسية وضغوط الجمهور الرامية إلى تقويض هذا الاستنتاج الأساسي.

جوهر التقرير

- بيان المدير العام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وتقريره المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من اتّسامه بنغمة ونهج سلبيين، قد ثبتت الحقائق التالية؛

ألف- طبيعة ونطاق الأنشطة غير المعلنة

- تحويل اليورانيوم
 - خلال السنوات الثلاثين الماضية، أجريت بحوث، عرض العديد منها نشر رسائل وأطروحات جامعية، على نطاق مختبري وتطبيقي تناولت تحويل أكسيد اليورانيوم الثماني إلى سادس فلوريد اليورانيوم، ورابع فلوريد اليورانيوم إلى سادس فلوريد اليورانيوم، وثاني أكسيد اليورانيوم إلى رابع فلوريد اليورانيوم؛
 - ولدى إيران رصيد بأكثر من ٥٠٠ ألف كيلوغرام من أكسيد اليورانيوم الثماني ظلّ خاضعاً لضمانات الوكالة؛
 - ومن أصل هذا الرصيد، فإن إجمالي كمية المواد المستخدمة هو ٥٠ كغم من اليورانيوم المستنفد والطبيعي، كان قد تم إثراؤها بنسبة ٧٠% أو أقل من ذلك؛
 - وقد أعطيت إلى الوكالة منذ سنوات المعلومات التصميمية التفصيلية المتعلقة بمرفق تحويل اليورانيوم؛
 - وما زالت محطة تحويل اليورانيوم التجريبية لم توضع قيد التشغيل.
- إثراء اليورانيوم

0 الإثراء بالليزر

- كانت شركة أمريكية قد وقّعت على عقد مع إيران في عام ١٩٧٥ يقضي بتوفير هذه التقنية (وقد تم تزويد الوكالة بالعقد وغيره من التفاصيل في الكشف المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)؛
- وفي التسعينات من القرن الماضي، تم التوقيع على عقود تتعلق بقياسات مختبرية وقياسات تطبيقية (كميات ميلليغرامية وجرامية)؛
- وتم تسلّم بعض المعدّات ذات الصلة واختبارها وتفكيكها؛
- وتم تزويد الوكالة بتفاصيل العقود ونسخ منها في الكشف المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وقد قام المفتشون التابعون للوكالة بزيارة المخزن ذي الصلة؛

0 الإثراء بالطرد المركزي

- لم يتم تركيب واختبار سوى ١٠ آلات ولم يتم بلوغ سوى نسبة إثراء قدرها ١٢٪؛
- بل إن سلسلة تعاقبية كاملة تشمل ١٦٤ آلة لم يتم تركيبها بعد؛
- ويلزم أكثر من ٥٠.٠٠٠ آلة لتلبية متطلبات محطة قوى نووية واحدة؛
- والحدّ الأقصى لقدرة الإثراء التي تتوافر للآلات البالغ عددها ٥٠.٠٠٠ آلة هو ٣٪.

● فصل البلوتونيوم

- 0 في عام ١٩٩٠ وفي سياق تجربة قياسية تطبيقية مُصمّمة من أجل فصل الموليبدنيوم واليود والكسنون من نواتج انشطارية لأغراض طبية، تم أيضاً استخراج كميات ليست ذات قيمة من البلوتونيوم (أي ٢٠٠ ميكروغرام)؛
- 0 ونُشرت نتائج بعض التجارب البحثية في مجلات علمية؛
- 0 وفي عام ١٩٩٢، عقب نقل المختبر إلى مكان آخر، اقتُصر المشروع على ثلاث مفردات ولم يجر فصل لأي كمية أخرى من البلوتونيوم؛
- 0 وقد تم عرض المعدّات والمواد المُشعّعة على المفتشين التابعين للوكالة.

باء- الاستنتاجات

- لقد أوفت إيران بجميع المتطلبات الأساسية والمُلحّة عن طريق ما يلي:
 - 0 الكشف عن جميع الأنشطة السابقة والحالية وتوفير "معلومات إضافية وفيرة" في رسالتها المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ومرفقاتها (الفقرات ١٥، و١٦، و٥٠، و٥١)؛
 - 0 "إظهار تعاون نشط وانفتاح" (الفقرة ٥١)؛

- و"السماح بمعاينة غير مقيّدة لجميع الأماكن التي طلبت الوكالة زيارتها؛"
- و"توفير معلومات وإيضاحات تتعلق بمنشأ المعدات المستوردة"؛
- و"إتاحة إجراء مقابلات مع الأفراد"؛
- واتخاذ جميع التدابير التصحيحية التي طلبتها الوكالة: " تدابير تصحيحية اتخذت بالفعل أو يجري اتخاذها؛" (بيان المدير العام والمرفق ١ بالتقرير)
- والاضطلاع بجميع التدابير التصحيحية الإضافية عند طلبها من الوكالة (الفقرة ٤٩)؛
- وقد جاء هذا الاستنتاج على نحو أكثر وضوحاً في البيان المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الذي أفاد بأن "سياسة إيران الجديدة واتخاذ إيران التدابير المحددة التي ارتئي أنها أساسية وملّحة، والتي طُلبت منها في الفقرة ٤ من منطوق القرار الذي اتخذته المجلس في أيلول/سبتمبر ساعد وعجّل كثيراً الأعمال التي اضطلعنا بها مؤخراً؛"
- وكانت أوجه القصور السابقة من جانب إيران تقنية في طبيعتها ونطاقها ولم تكن معاكسة لأهداف اتفاق الضمانات بدليل ما يلي:
- كانت أوجه القصور مُقتصرة على الإبلاغ والإعلان عن الأنشطة النووية السلمية (الفقرات ٤٧، و ٤٨، و ٥٠)؛
- وشملت كميات ضئيلة جداً (وكان معظمها بالميكروغرامات والميلليغرامات وفق القياسات المخبرية) من المواد النووية (الفقرة ٥٠ من المرفق ١)؛
- والمواد "لم تكن مناسبة لأغراض التسلّح النووي" (الفقرة ٥٠ والمرفق ١)؛
- ولا يوجد أي دليل على تحريف صوب استخدامات غير سلمية (الفقرة ٥٢)؛
- ولذلك، فإن استخدام كلمة "إخلال" في القسم الخاص بالتقييم من التقرير لا يستند إلى أساس من حيث الوقائع أو في إطار الصكوك الناظمة ذات الصلة التابعة للوكالة؛
- وحالات الإخفاق من جانب إيران قد حدثت في الماضي، في حين:
- قامت إيران بتصحيح جميع حالات الإخفاق السابقة (انظر بيان المدير العام)؛
- ولم تُسجّل عليها أية حالات إخفاق في الوقت الحاضر؛
- وفوق كل ذلك، "لا يتوافر حتى تاريخه أي دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها [والتي أشير إليها في التقرير] قد تعلقّت ببرنامج تسلّح نووي" (الفقرة ٥٢)؛
- وقد وافقت إيران على التوقيع على البروتوكول الإضافي وعلى تنفيذه موحية بذلك بالثقة التامة حيال الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي مستقبلاً.

الطريق إلى الأمام: الخيارات المطروحة أمام مجلس المحافظين

- إيران بدأت عملية تقوم على قرار سياسي ذي مترتبات بعيدة المدى؛
 - إيران ليس لديها ما تخفيه؛
 - من الواضح أن إيران ليس لديها برنامج تسليحي نووي؛
 - لذا فإن إيران تريد أن تتعاون؛
 - ينبغي أن يكون هذا التعاون قائماً على الثقة والاحترام المتبادلين؛
 - التلاعب السياسي بأي مرحلة من مراحل تلك العملية يقوض الثقة ويعوق التعاون؛
 - إن أولئك الذين سخروا على الملأ من الصكوك والنظم والأجهزة المتعددة الأطراف المتعلقة بعدم الانتشار قد يسعون إلى تقويض عملية التعاون؛
 - إنهم يندشون تحقيق هدفهم في مواصلة الضغط السياسي على إيران لأسباب لا علاقة لها بالبيئة بعدم الانتشار؛
 - إنهم يريدون تقويض وتدمير النهج الجديد الذي يدعم آلية ونظام عدم الانتشار، بما في ذلك الوكالة؛
 - وتقويض نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف، بما في ذلك الوكالة؛
 - ليس هناك مسوغ قانوني لنهجهم هذا، كما إنه لا يتسم بالحيادية السياسية؛
 - إن مضمون وجوهر التقرير بكامله يفسح أمام المجلس فرصة دفع عملية التعاون التي بدأت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ قدماً إلى الأمام، وذلك عن طريق ما يلي:
 - التمييز بين الإخفاقات السابقة وما يشهده الوقت الراهن من انفتاح كامل وشفافية تامة؛
 - الإقرار بتنفيذ المتطلبات الأساسية والعاجلة؛
 - اتباع نهج يستشرف آفاق المستقبل ويستند إلى التعاون وبناء الثقة.
- إن برنامج إيران النووي هو الآن برنامج سلمي، وكان في الماضي برنامجاً سلمياً، وسيظل في المستقبل برنامجاً سلمياً. إن تعاون إيران وشفافيتها سيستمران حتى يتسنى استرجاع الثقة وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها تماماً دون إبطاء.

آذار/ مارس ٢٠٠٤

بيان حول تنفيذ ضمانات معاهدة عدم الانتشار

١٣ آذار/مارس ٢٠٠٤

السيد الرئيس، المدير العام الموقر، المحافظون الموقرون،

أود أن أعبر عن تقدير وفد بلدي للمدير العام، الدكتور محمد البرادعي، لقيادته، واعترف بالعمل الشاق الذي يضطلع به مساعده ومفتشوه في ظل ظروف صعبة.

يعكس تقرير المدير العام الاتجاه الإيجابي للتعاون النشط من جانب إيران، كما يظهر أن عملية تسوية القضايا بدأت تتم بسرعة تتصاعد باطراد. وقد أشارت الوكالة، في ما يزيد عن إحدى عشرة فقرة، إلى أنها إما بصدد تحليل المعلومات المقدمة من إيران وإما أنها بانتظار نتائج العينات المسحية. فالقضايا إما تمت تسويتها وإما أنها على أعتاب الحل.

وفي رأينا أن تقرير المدير العام، خاصة القسم المتعلق بالتقييم والخطوات القادمة الذي اقتصر على بعض القضايا ذات الأهمية في بيانه الافتتاحي يوم ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، وهو يعكس، في كلمات واضحة، النهج والعناصر التي كان ينبغي أن تتوفر لتمخض عن قرار يعتمده المجلس. ذلك بالطبع إذا كان إصدار قرار أمراً ضرورياً. أنا متأكد أن المجلس يدرك أن عدداً كبيراً من البلدان لا تعتبر هذه الدورة – التي لم يعرض فيها سوى تقرير انتقالي للمدير العام- هي مناسبة ملائمة ليتم فيها اعتماد نص جوهرى. إن ثمة قراراً يسعى إلى أن يفرضه على المجلس فرضاً بلداً واحداً، وإن كان ذلك يتم من خلال عدد قليل من الشركاء.

وربما عمد مقدم هذا القرار إلى الاحتجاج بأن مسودته تتوافق مع تقرير المدير العام وتعكس نفس النقاط والقضايا التي عالجها. لكن حتى الاستعراض الأولي يعكس في الحال أنه ليس إلا أداة صممت لخدمة قناعات ضيقة الأفق، تواجه عزلة متزايدة، ولا يشاطرها التقرير بأي حال من الأحوال.

ولطالما شدد المدير العام هنا على ما يلي:

- أن ذلك عمل يسير ويتقدم؛
- وأن هناك تعاوناً مكثفاً؛
- وأنه لم توضع هناك عقبات أمام إجراء المعاينات؛
- وأنه تم التوقيع على البروتوكول وتطبيقه طوعاً.
- وأنها قمنا بتعليق حقنا في ممارسة أنشطة الإثراء طواعية من أجل بناء الثقة؛
- وأن كل المتطلبات الضرورية والعاجلة قد تم تنفيذها؛
- وأنه تم اتخاذ، أو يجري اتخاذ، التدابير التصحيحية؛
- وأن القضايا المعلقة يجري تسويتها واحدة تلو الأخرى؛

ولقد أشار حقاً إلى أوجه قصور قليلة. لكنني لا أعتقد أن أي مراقب يتحلى بالحد الأدنى من حس العدالة قد يحكم على هذا بأنه يدل على ارتداد عن العملية أو حتى النفاق عليها أو تهديد لها. بيد أن مسودة القرار تحاول بوضوح ، من جانبها، أن تصور وضعاً يكاد يكون حميداً ومتدرجاً إلى الأمام كما لو كان وضعاً يندّر بأقصى درجات الخطر. وعلى الرغم من التعديلات المحدودة التي لحقت بالقرار، بفضل المواقف المبدئية للعديد من البلدان هنا، فإنه يظل يمثل انتكاسة، بل انتكاسة كبيرة.

ولن أتوانى عن الإعراب عن امتناننا لأعضاء حركة عدم الانحياز، ولرئيسها وللمجموعة الثلاثية الخاصة بها، لما بذلوه من جهود مكثفة، ولحسن النية الذي اتسمت به مفاوضات التوصل إلى مسودة قرار يحظى بقبول عام. وننوه بفهم حركة عدم الانحياز لهذا القرار وللفقرة ٩ منه، والتي لا تلاقي، بشكلها الحالي، قبولاً لدى الحركة.

وبما أن صبر الأعضاء قد نفذ بسبب حالات التأجيل والتأخير المتكررة، فسوف لن أعمد هنا إلى التفصيل في عرض التقدم الذي أحرز في القضايا ومكامن الخطر التي ما زال يتوجب علينا معالجتها. لكن لعل من المفيد تقديم تلخيص موجز يساعد على توضيح عناصر القضية كما تتراءى اليوم، وما قد يعنّ فيها مستقبلاً.

البروتوكول الإضافي

خلال معظم العام الماضي، كان التوقيع على البروتوكول الإضافي، وتطبيقه مؤقتاً قبل المصادقة عليه، ثم المصادقة عليه من بين أهم القضايا التي دُعيت إيران للاضطلاع بها تبديداً للشكوك، وتعزيزاً للشفافية والثقة في برنامجها النووي السلمي. الآن، كل ذلك قد أصبح قائماً بشكل تام.

تعليق الأنشطة المتصلة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة

ينطبق هذا القول أيضاً على عملية تعليق الأنشطة المتصلة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة، التي كان من شأنها تهدئة المخاوف حول البرنامج النووي الإيراني، لا سيما حينما اقترن ذلك بتطبيق البروتوكول تطبيقاً مؤقتاً. لم يكن قرار إيران بالتعليق قراراً سهلاً اتخذته على ضوء حقوق الأطراف الموقعة على معاهدة عدم الانتشار في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. لكن من أجل كفالة الثقة الدولية، وتعزيز الشفافية في برنامجها النووي السلمي، استجمعت إيران إرادتها السياسية لاتخاذ ذلك القرار. وقد رحب المدير العام بقرار إيران وكتب في تقريره، في الفقرة ٧٢، بأنه سيسهم في بناء الثقة. غير أنه يبدو أن مقدم مسودة هذا القرار يعرف ما لا يعرفه المدير العام، لذلك لكي يتفادى الاعتراف بهذا الاتجاه الإيجابي، نراه لجأ إلى تشويه اللغة الإنجليزية في منطوق القرار ٣، وعمد إلى مقاومة التعديل المقدم من حركة عدم الانحياز والهادف إلى جعله أكثر دماثة لغوية وأقرب إلى روح تقرير المدير العام.

برنامج تحويل اليورانيوم في أصفهان

قبل ثلاثة شهور فقط، أخبرتنا الوكالة أن إيران حققت وثبة كمية في تشييد المرفق الخاص بمشروع تحويل اليورانيوم في أصفهان. وكان ينظر إلى القضية بوصفها قضية كبيرة ومهمة ولا يتوقع حسمها بسهولة. لكن ها هي الوكالة الآن تصل إلى استنتاج مؤداه أن إعلان إيران بشأن مرفق تحويل اليورانيوم "يبدو قابلاً للتصديق". وعندما يأتي مفتشو الوكالة لزيارة أصفهان في المرة التالية، لن يحتاجوا إلا لمضاهاة بعض الوثائق ليقرروا أن هذه القضية العالقة قد حُسمت.

برنامج الإثراء بالليزر

يعتبر برنامجنا للإثراء بالليزر هو ثاني أكبر القضايا العالقة. وتشير التقارير إلى أن برنامجنا يتكون من جزأين: برنامج الفصل النظيري بالليزر الجزيئي (MLIS) وبرنامج الفصل النظيري بالليزر البخاري (AVLIS). إن معلوماتنا حول برنامج الفصل النظيري بالليزر الجزيئي، كما جاء في التقرير، "تبدو متماسكة". أما بخصوص برنامج الليزر البخاري، فلم يعد ثمة شيء يتوقع من إيران أن تفعله. وفيما يخصنا، فإن هذه القضية هي الأخرى محسومة. إلا أن الوكالة تحتاج إلى تلقي توكيدات من دول أخرى بشأن توريد المعدات ذات الصلة ببرنامج الفصل النظيري بالليزر البخاري الذري.

البلوتونيوم

تم إبراز مسألة البلوتونيوم خلال النقاش الذي دار في تشرين الثاني/نوفمبر كقضية مهمة ومثيرة للقلق وللجدل. لكن الآن تم تقليصها إلى مسألة تتعلق بدقة حساب وزن البلوتونيوم المنتج الذي أجراه أحد العلماء الإيرانيين. وهذا واحد من بين أحد عشر موضوعاً تنتظر الوكالة نتائج أخذ العينات بشأنها. ونحن نعتقد أن هذه المسألة سيتم حسمها في المرة التالية التي يركز عليها مفتشو الوكالة. فالمسألة الآن تدور حول أي الحسابين أدق: أهو حساب العالم الإيراني الذي قدر حجم البلوتونيوم المنتج بـ ٢٠٠ ميكرو غرام، أم حساب الوكالة التي تقدر أن ما أنتج قد يصل إلى ٢٠٠ ملي غرام؟ أم أن الحقيقة هي بين الاثنين، مع مراعاة نوعية المعدات التي استخدمت والدراسة الفنية التي طبقت.

البلوتونيوم-٢١٠

فيما يخص المسألة المثارة حول البلوتونيوم-٢١٠، أود أن أحيل المجلس إلى التوضيحات والمعلومات المقدمة في النشرة الإعلامية INFCIRC/628. علاوة على ذلك قدمنا للوكالة ٤١ صفحة من المعلومات حول هذا البحث البحث، علماً بأن الوكالة الآن بصدد تحليل تلك المعلومات. ونحن واثقون من أنه سيتم تأكيد صحة توضيحاتنا بعد أن تقوم الوكالة بتحليلها. ويكفي القول بأن البيريليوم هو مفردة لا غنى عنها في البحوث الموجهة نحو خدمة برامج عسكرية. لكن البيريليوم لم يدخل قط في قائمة مشتريات إيران. علاوة على ذلك، لو أن إيران فكرت، منذ ثلاث عشرة سنة خلت، في أي تطبيقات عسكرية لبحوثها المتعلقة بالبلوتونيوم-٢١٠، فما الذي منعها من تكرار تلك البحوث، المرة تلو المرة، طوال تلك السنوات الثلاث عشرة الماضية؟ لماذا تم التخلي عن المشروع بدلاً من وضع ميزانية له ومواصلته؟

وعلى أية حال، ليس من المطلوب، بموجب الضمانات والبروتوكول الإضافي، الإبلاغ عن البحوث المتعلقة بالبلوتونيوم. وحتى كمصدر نيوتروني، فإن له تطبيقات مدنية واسعة تشمل، على وجه الخصوص، التنقيب عن النفط والغاز.

التلوث

المسألة المتعلقة الوحيدة التي قد تثبت بعض الشيء صعوبتها ويستغرق حسمها وقتاً هي مسألة التلوث باليورانيوم المثرى بنسبة تتجاوز ١٢ في المائة. وهذا يعزى إلى عامل

مستقل يخص المصدر الأجنبي. لكن حتى مسألة التلوث هذه ربما أمكن حسمها، في أعقاب ما أفادت به دول أخرى مؤخراً، في القريب العاجل وليس آجلاً. إننا مصممون على إعادة متابعة حركات الوارد والمكونات الموردة إلى إيران من أجل عزل التلوث لأقصى قدر ممكن، وبالتالي تمكين الوكالة من حسم تلك القضية باستخدام عدد أكبر من العينات المسحية. وفي رأينا أنه كلما توفرت نتائج العينات المسحية الجديدة، ازدادت ملامح الصورة وضوحاً.

الطاردات المركزية من طراز P-2

لقد أثيرت مسألة تصميم الطاردات المركزية من طراز P-2 بصورة مبالغ فيها نظراً للأسباب الواردة في منشورنا INFCIRC 628 وكذلك للأسباب التالية:

كان ذلك في يوم الجمعة ١٣ شباط/فبراير، يوم وقف العالم في حيرة من أمره. كان ذلك هو اليوم الذي كتبت فيه صحف في أوروبا والولايات المتحدة أن مسؤولين من الوكالة قد اكتشفوا وأثبتوا أن إيران تطور أسلحة نووية. كانت التايمز اللندنية، والواشنطن بوست، ولوس أنجلوس تايمز، والفائنانشيال تايمز، صاحبة السبق، وجميعها عزت رواياتها إلى مسؤولين في الوكالة.

ففي مقال بعنوان "الوثائق تثبت سعي إيران للحصول على أسلحة نووية"، وبعد الحديث عن اكتشاف مسؤولي الوكالة لأثار معدات طرد مركزي G-2، ذهبت التايم اللندنية إلى القول: "العديد من مسؤولي الوكالة أعربوا عن اعتقادهم بأن إيران اشترت تصميم الرؤوس النووية ذاته الذي سلمته ليبيا إلى الوكالة".

وبالإشارة إلى نفس الاكتشاف، كتبت الواشنطن بوست: "قبل الإفادات التي تم الكشف عنها يوم أمس، كانت إدارة بوش قد بدأت تشير إلى خط أكثر تشدداً في التعامل مع إيران، وهو ما ألمحت به استنباطات استخباراتية أوحى بقوة بأن إيران تؤوي أسراراً نووية. وقال مسؤول إداري اشترط التكتّم على هويته إن بعضاً من هذه الأشياء لا تعلمها الوكالة حتى الآن."

عدا عن بعض الإشكالات المرتبطة بخرق السرية التي ينص نظام الوكالة الأساسي والبروتوكول الإضافي على ضرورة احترامها، أود أن أفيد السادة المحافظين الموقرين بأن قضية الطاردات من طراز P-2 قد بالغت الصحافة والوكالة بشأنها بلا مسوغ. فخبير

الوكالة المختص باليورانيوم، الذي قام بفحص رسوماتنا للطاردات المركزية من طراز P-2 والتجارب والأنشطة الاختبارية المرتبطة بها والذي أجرى مقابلة مع المقاول البالغ من العمر نيفاً وثلاثين عاماً، يمكنه الآن أكثر من أي شخص آخر أن يؤكد أو ينفي ما إذا كانت إثارة الزوابع حول الطاردات المركزية P-2 أمراً مبرراً أم مبالغاً فيه.

ولعلمكم، بحوزتي نسخ لخمس صور وقع عليها خبير الوكالة المختص بإثراء اليورانيوم. هذه الصور الخمس تحكي كامل القصة حول كل البحوث التي أجريت حول الطاردات من طراز P-2 وتصنيعها في إيران. وقد قامت بكل أعمال البحوث والصناعة ورشة خاصة صغيرة، وتتنحصر تلك الأعمال في إنتاج مكونات مجموعة واحدة فقط من الطاردات مزودة بعدة دوارات. تلك المكونات القليلة هي الآن موجودة في مخزن زاره المفتشون. وها هي الصور لكل من يريد الاطلاع عليها. الآن وقد قلت ما قلته عن نطاق الأنشطة الإيرانية وطبيعتها فيما يتعلق بالطاردات المركزية من طراز P-2، أخرج إلى مسألة إغفالنا، في رسالتنا المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، إدراج أي إشارة بشأن امتلاك إيران رسومات الطاردات المركزية من طراز P-2.

حججنا حول هذه القضية متاحة في المنشور INFCIRC 628، ومعظمها تم تلخيصه في الفقرة ٤٧ من التقرير. وأود أن أشير، لأغراض التوثيق، إلى أن الفقرة ٤٦ تمثل إشكالاً في التواصل بيننا وبين الوكالة، فنحن لم نعن مطلقاً القول إننا أهملنا التطرق إلى الطاردات من طراز P-2 في رسالتنا المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بسبب ضيق الوقت في إعداد الورقة.

فيبدو أن لب الأمر هو أن ثمة اختلافاً في الرأي بيننا وبين الوكالة حول هذه القضية فيما يتعلق بتوقيت الإبلاغ عنها. فخبراؤنا الذين قدّموا مادة رسالتنا المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ اعتقدوا بأن المتوقع منهم هو تقديم صورة كاملة عن الأنشطة النووية، بالإضافة إلى البحوث التطويرية المتعلقة بالطرد المركزي المنطوي على مواد نووية، التي تمثل إخفاقاً في التزاماتنا بموجب اتفاق الضمانات الخاص بنا. لقد كان في اعتقادنا أن الطاردات من طراز P-2 يجب الإبلاغ عنها بموجب إعلانات البروتوكول الإضافي. وما كنا لنتصور أننا سنكسب شيئاً من الإبلاغ عن تصميم الطاردة المركزية من طراز P-2 بموجب البروتوكول الإضافي وليس كجزء من رسالتنا المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. لقد كانت مسألة رأي تقديري بني على حسن نية.

إن ما يفترض أنه يهيم الوكالة والمجلس هو حقيقة أننا قدمنا المعلومات حول طبيعة أنشطتنا المتعلقة بالطاردة المركزية طراز P-2 ونطاقها ، وأنها سنقدم أية إيضاحات قد تطلبها الوكالة لكي يتسنى لها التأكد من أن برنامجنا للطررد المركزي الغازي ظل يعتمد كلياً على الطاردة المركزية من طراز P-1، والذي تم تعليقه.

سيدي الرئيس،

لقد شكل اتفاق إيران مع البلدان الأوربية الثلاثة أساساً لفصل جديد من التعاون بين إيران والوكالة. وهو قد مهد الطريق لمزيد من الالتزام الإيراني بالقضية. لقد ظلت إيران وفيه لهذا الالتزام، ولم تدخر وسعاً في كفالة أن تمضي هذه العملية بفعالية وسرعة وشمولية إلى الأمام حتى يتسنى التوصل إلى استنتاج نهائي حول كل المسائل المطروحة. إن أي استعراض عادل ومتوازن للتقدم الجوهرى الذي تم إحرازه في حسم القضايا الرئيسية خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر يمكن أن يقف شاهداً مُبيناً على هذه الحقيقة.

والمسائل المتعلقة بتحويل اليورانيوم والبلوتونيوم والإثراء بالليزر، والتي اعتبرها بعض المتشككين خلال اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر مصادر تشكك كبير حول الطابع السلمى للبرنامج النووي الإيراني، إما أنه تم حسمها وإما أنها على أعتاب الحسم النهائي.

وإذا كان سيسمح للعملية الراهنة بالاستمرار في إطار سياقها الإيجابى القائم على الثقة المتبادلة والتعاون، فإننا لا يساورنا أدنى شك في أن هذه المسائل وغيرها مما أشار إليه المدير العام في تقريره ستتم تسويتها بحلول الاجتماع التالى للمجلس. وفيما يخص المعلومات الإضافية التي طلبتها الأمانة مؤخراً، فإن تقديم المعلومات التي يتعين علينا توفيرها، بأقصى ما نستطيع، للمساعدة في إيضاح قضية التلوث المعقدة، سيكتمل هو الآخر بحلول موعد اجتماع المجلس آنف الذكر. وبهذا سنكون أوفينا وفاء تاماً بالتزاماتنا وتعهداتنا، وسيكون قد تم استكمال المعالجات والتدابير التصحيحية.

ويدعم هذا القول التقييم الموجز والمحدد الذي قدمه المدير العام لدى افتتاح اجتماع المجلس هذا، ما عدا ما ذهب إليه من اعتبار مسألة الطاردة المركزية من طراز P2 نكسة، وهو ما سيثبت أنه أمر بسيط. ونعتقد أن بيان المدير العام كان شديد الوضوح في تحديده قضية التلوث وحدها بوصفها تحتاج إلى عمل إضافي وتعاون مستمر من جانب إيران وأطراف

أخرى. فلقد عبر في هذا السياق عن أمله، مع عدم ظهور اكتشافات جديدة، أن يتم حسم هذه المسائل وغيرها من المسائل المتبقية، وأن تتم استعادة الثقة.

وفي الوقت نفسه، يجري دعم الاستنتاج الأساسي الذي يشكل جوهر كل نظام الضمانات والمتعلق بعدم تحريف أي مواد أو أنشطة نووية إلى أغراض عسكرية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أفاد المدير العام بعدم وجود دليل على حدوث تحريف، وُضعت بصورة فاعلة وموسعة أسس نظام تحقّق قوي في إيران. ويبقى الاستنتاج هو نفسه. فلا دليل على التحريف اليوم؛ وسوف لن يكون هناك مثل هذا الدليل غداً؛ لن يكون هناك أبداً مثل ذلك الدليل أو أي شيء يشير إلى التحريف في المستقبل.

من المؤكد أنه ليس من السهل لبعض الناس أن يقبل حقيقة أن برنامجنا النووي هو سلمي بشكل حصري. وأولئك الذين أقاموا سياساتهم ونهجهم على التصور الخاطئ القائل بأن إيران تسعى لحيازة أسلحة دمار شامل لا يمكنهم العدول عن ذلك بسهولة. ومن الطبيعي أن يأتي نفيهم أولاً، ففنيهم يمثل رد فعل نفسياً ريثما يقبلون بالحقيقة. بيد أن الحقيقة تبقى هي نفسها. إن برنامج إيران النووي سلمي بشكل حصري. وسوف يؤكد مفتشو الوكالة تدريجياً هذا القول.

وإزاء هذه الخلفية، فإن من الواضح بوار محاولة تفكيك هذه العملية التي تتمتع بموфор الصحة، وهي الآن أمر يتعلق بالإعلام العام. فثمة رغبة عارمة غير مبررة للمضي في ممارسة ضغوط لا داعي لها على إيران من خلال تحريف الحقائق والمبالغة في أهميّة هواجس واهية وإصدار أحكام مسبقة جائرة.

إن التحرك هنا من أجل تمرير قرار يتسم بالتصلب تغذيه في الأساس عواطف أيديولوجية متحاملة. وإذا قُدر لذلك أن ينجح -ومن المرجح أن يتم ذلك من خلال منطلق القوة وممارسة التصلب بصورة منهجية- فإن المتطرفين- الذين يقوّي بعضهم بعضاً- سيجنون راحة لحظية.

وأصحاب الأمانى الطيبة هنا يقولون لنا إن بعض الدوائر الأيديولوجية تنفث السم في الهواء. أنهم يقولون لنا إن الأفضل هو ترك البخار يتسرب بعيداً. ولنكون صريحين، فنحن لسنا متأكدين مما إذا كان هذا يخدم أي غرض، أو يساعد على تحسين الأوضاع.

غير أن ما نراه هو أن الضرر قد وقع بالفعل. ومصير العملية أن تعاني جراء ذلك. ويحتاج العلاج إلى جهود جبارة. وأمام أولئك الذين عملوا بلا هوادة لكي ترى هذه المبادرة النور، عمل مضمّن آخر عليهم إنجازُه. ربما كانوا أقلّ مجاهرة، فالإثارة لا تخدم إنجاز الأعمال الكبيرة. لكنهم -كما لا نزال نراهم- أناس نذروا أنفسهم لتقدم هذه العملية وإنجاحها.

فإذا فُدرّ لتلك العقول المتعنتة، والقلوب الباردة أن تتغير، فلربما تتغير أيضاً الروح التي ستسود في دورة حزيران/يونيه. وبما خَبرناه، نأمل أن تكون اجتماعات آذار/مارس هذه محض ذكرى أليمة.

وشكراً لكم.

حزيران/ يونيه ٢٠٠٤

بيان جمهورية إيران الإسلامية
١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

اسمح لي أن أبدأ حديثي بالإعراب عن خالص تقديرنا للمدير العام، وللأمانة، وللمفتشين، لما بذلوه من جهد، بلا كلل ولا ملل، وأكد لهم ثقتنا الكاملة والتزامنا بمواصلة التعاون معهم للإسراع بإغلاق ملف هذه القضية.

لقد مضى عام منذ أن بدأت الوكالة عمليات التفتيش الصارمة في جمهورية إيران الإسلامية. وقد تم من ذي قبل إيضاح بعض القضايا، والمسألتان المتبقيتان تتقدمان بسرعة نحو الإيضاح.

لكن لا ينبغي لنا أن ننسى كيف وفي أي جو بدأت هذه العملية. لقد بدأت العملية في جو سياسي مشحون عن قصد. كانت الاتهامات الوهمية المتوحشة حول برنامج إيران التسليحي النووي السري تظهر في شكل جرعات يومية قوية. وجرت إعادتها مراراً وتكراراً- وإن يكن البادئ بها في المقام الأول هو قوة دولية لها يد ضاربة وترسانة ضخمة من وسائل الدعاية العالمية- إلى درجة أن الناس اتخذتها حقائق لا تدحض. وتمثلت المهمة ببساطة في إيجاد الدليل الدامغ، "البندقية التي يتصاعد منها الدخان" كما يقولون.

وكان على الوكالة أن تختار طريق الحذر، في ظل الضغوط الشديدة التي تعرضت لها والقول بأن مصداقيتها ستتمرغ في الوحل إن هي استسلمت لما أطلقوا عليه مهارة الخداع الإيراني. لقد سبق تلقين الوكالة درساً، عندما قالت ببساطة في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ المقدم للمجلس: "لا يتوافر حتى تاريخه دليل على أن المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها في السابق تتعلق ببرنامج أسلحة نووية"

وقد تعرضت هذه الملاحظة المتواضعة ذات المغزى التي فاهت بها الوكالة لهجمات لا هوادة فيها وتهديدات من قبل مسؤولين في بلد كان قد قرر من قبل ماهية الحقيقة أو ما

ينبغي أن تكون عليه الحقيقة. وبعثت دورة المجلس في آب/أغسطس برسالة محددة، حيث ضمنت في قرارها الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الغالبية الكاسحة من المزاعم المضرة جدا التي وردت في ذلك التقرير، لكنها لم تكلف نفسها الإشارة إلى ذلك الاستنباط البالغ الأهمية، على الرغم من إصرار الغالبية الساحقة من أعضاء المجلس، خاصة دول حركة عدم الانحياز.

وقد ولت تلك الأيام. واليوم، وبعد إجراء ٦٧٠ يوم عمل من عمليات التفتيش الاقتحامي والتحقق القوي، مازال ذلك الاستنباط صحيحاً. فالوكالة لم تغيره أو تعدل عنه؛ وإنما عمدت، لأسباب جلية، إلى تجنب تكراره درءاً للمهانة. وفي الحقيقة، تغيرت طبيعة المسائل والمشاكل نفسها. وإني أدعو أعضاء المجلس الكرام إلى قراءة التقرير الأخير ومرفقاته ومقارنتها بالإدعاءات الأصلية.

إن التساؤلات والمخاوف الموجودة اليوم هي:

- ليست ما إذا كان لدى إيران قنبلة ذرية أو ما إذا كانت هناك "بندقية يتصاعد منها الدخان". فالكل يدري أن الإجابة على ذلك هي بالنفي، أياً كان نوع التبرير الذين يسوقونه.
- وليست ما إذا كانت إيران قد أنتجت يورانيوم شديد الإثراء أو تسلمته، بل هي: من أين بالتحديد والدقة جاء كل جسيم في المعدات الملوثة المستوردة؛
- ولا بما إذا كان "الاكتشاف" الشهير للطاردة المركزية طراز P-2 يرتبط ببرنامج أسلحة نووية سري يجري العمل فيه في مواقع عسكرية، بل متى يتسنى تقييم استنتاجات مفتشي الوكالة التي تؤكد دقة التقارير الإيرانية ووضع تلك الاستنتاجات في صيغتها النهائية؛
- وليست هي ما إذا كانت إيران منخرطة في خداع متواصل، بل ما إذا كان يتوجب على إيران أن تقرأ أفكار المفتشين الكيسين لتعرف "ماذا يريدون أن يعرفوا" حتى تكون "سباقة" بدلاً من اكتفائها بالرد على استفسارات؛
- وليست ما إذا كانت إيران قد أخبرت المفتشين من أين حصلت على قطعها المستوردة؛ بل ما إذا كان المقاولون الخاصون قد كانوا "سباقين" بما يكفي

في توفير قائمة بكل الاستفسارات التي عليهم أن يطرحوها ، بغض النظر عن ما إذا تلقوا إجابة عنها أو لا؛

- بل لعل الأهم أن تلك التساؤلات والمخاوف لا تدور حول ما إذا كانت إيران مستعدة لأن تتطوع بتعليق أنشطتها المشروعة المتعلقة بالإثراء من أجل تخفيف حدة الإحساس بالعجلة الذي طبلوا له وزمروا؛ وإنما حول ما إذا كانت إيران أو أي دولة أخرى مستعدة لقبول احتكار جديد أرسى على نحو متعسف.

فلماذا حدث ما حدث؟

لأن المجلس قد حمل على الاعتقاد بأن الدافع وراء عدم اتباع إيران الشفافية التامة في الكشف عن كل أنشطتها النووية خلال السنوات السابقة هو وجود مخطط واسع لإخفاء برنامج تسليحي، بدلاً من أن يكون وراء ذلك أسباب تعود إلى واقع الحياة اليومية وإلى آلية دفاعية على النطاق الوطني في وجه عقوبات غير مشروعة أحادية الجانب، وهي عقوبات لا تقتصر على المجال النووي وإنما تشمل كافة المجالات بدءاً من إنفاذ قوانين المخدرات إلى أمان الطيران المدني، بل وحتى العمليات الإنسانية لإزالة الألغام. لقد سبق المجلس إلى تصديق ضرورة وجود شرور بعيدة وبواعث غير قانونية لممارسة واسعة الانتشار تتعلق بمشتريات سرية تشمل كل المجالات التي فرضت على إيران فيها عقوبات أحادية شاملة وغير قانونية؛ عقوبات هي نفسها تمثل خرقاً لمعاهدة عدم الانتشار وغيرها من الصكوك الدولية والثنائية.

سيدي الرئيس،

بينما قراءة التقرير المتأنيّة تثبت بوضوح صحة ما قلته للتو، فإننا نحتاج إلى تصحيح الفهم حول عدد من التأكيدات والملاحظات الواردة في التقرير الشفهي والمكتوب، والتي وجدت طريقها إلى مسودة القرار. نحن واثقون من أن هذه التأكيدات والملاحظات قد جاءت بلا قصد، وذلك بالرغم من الجهد العظيم الذي بذلته الأمانة والمفتشون في تقديم صورة صحيحة. لهذا السبب تقاسمنا الأدلة مع الوكالة في كل الحالات والتمسنا إيضاحات من الأمانة.

إننا نقدر شجاعة الأمانة في توفير تصحيح جزئي، ونأمل في الحصول على مزيد من الإيضاحات بشأن حالات موثقة على نحو مماثل.

١- الالتزام والتعاون الاستباقي لم يكونا مرضيين؟

نفذ في إيران منذ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ أكثر من ٦٧٠ يوم عمل تفتيشي، تشكل واحدة من أقوى عمليات التحقق وأكثرها توغلاً في تاريخ الوكالة. ورغم أن المعاينة التكميلية المتوخاة في المادة ٤ من البروتوكول الإضافي لا يمكن السماح بها قانوناً إلا بعد تقديم الإعلانات إلى الوكالة فقد وافقت إيران طوعاً على ١٢ عملية معاينة تكميلية حتى قبل تقديم إعلاناتها، ومعظمها بفترة إخطار قدرها ساعتان أو حتى أقل.

ويلزم ألا يغيب عن البال أن عدم وجود معايير أو حدود زمنية محددة أو معروفة، تستطيع إيران أن تنظم نفسها على أساسها تأهباً لعمليات التفتيش الصارمة، اقتضى من إيران أن تقدم المعلومات أو أن تسمح بالمعاينة في معظم الأحيان بعدما تكون الوكالة قد قدمت طلبات في هذا الصدد. بيد أنه، بروح التعاون وكما تم تأكيده في تقرير المدير العام، اتخذت إيران إجراءات لتلبية طلبات الوكالة بأكثر الطرائق الممكنة اكتمالاً وسرعة.

٢- هل المعلومات لم تكن مكتملة ويشوبها عدم الوضوح؟

٢-١ - برنامج الطاردات المركزية من طراز P-2

كما أوضحت الأمانة بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، فإن الأدلة ومحاضر الاجتماعات والمقابلات التي أجرتها الوكالة تبين بوضوح أن الملاحظة الواردة في التقرير والتي تشير إلى أن المعلومات عن الطاردة المركزية من طراز P2 "ظلت في بعض الحالات تتطوي على معلومات متغيرة ومتضاربة" هي ملاحظة لا تقوم على أي مبرر. ولقد تقاسمنا الأدلة مع الأمانة، ونعتقد أن الخطأ لم يكن مقصوداً. وبما أن هذا الخطأ قد أدى إلى استنتاج خطير جداً وكان له أثر كبير على مسودة القرار، فقد سعينا إلى تصحيحه. ومن الواضح الآن أن إيران لم تغير معلوماتها حول مصادر المغنطيسات والأماكن التي بُنيت فيها أجزاء مختلفة من الطاردة المركزية طراز P-2. لكن للأسف، فإن التصحيحات التي أعدتها الأمانة لم تفض إلى إجراء التعديلات الضرورية على الحقائق في مسودة القرار. علاوة على ذلك، اشتملت إيضاحات الأمانة، على نحو يمكن فهمه، على أوجه غموض جديدة تحتاج هي نفسها إلى إيضاحات. واسمحوا لي أن أوضح ما يلي:

- أولاً حول عدد المغنطيسات: إن إجمالي عدد المغنطيسات هو حوالي ١٥٠، وليس كما قيل ٤٠٠٠، مما أثار الكثير من الجعجة وأدى إلى صدور تصريحات مؤسفة جداً خلال أحد الاجتماعات غير الرسمية التي عُقدت هنا. وقد لاحظنا بالطبع الإعراب عن الأسف، لكننا نتساءل لماذا لم تلتقط تلك الأخبار في وسائل الإعلام. بل إن من بين هذه المغنطيسات الـ ١٥٠، كان هناك حوالي ١٠٠ مغنطيس منخفض الجودة، ولم يكن منها إلا نحو ٥٠ مغنطيساً صالحاً للاستعمال. وقد تم شراء القطع المائة بمبلغ ٤ دولارات للمغنطيس الواحد، أما الوحدات الأجود نوعية فكان ثمن القطعة منها ٧ دولارات.
- وأكد البيان أن إيران أقرت لأول مرة في أيار/مايو بأنها سعت لشراء ٤٠٠٠ مغنطيس، وأنها أبدت اهتمامها بالحصول على ١٠٠٠٠٠٠ منها. وقد أوضح المقال هذه القضية بصورة شاملة بدت مرضية للمفتشين. وتحتاج القضيتان إلى عرضهما بصورة موسعة هنا:
 - (١) أوضح المقال الخاص للمفتشين أنه لشراء بند ثقل تكلفته عن ١٠ دولارات للقطعة الواحدة من شركة أوربية، فإنه كان يحتاج لجعل العرض أكثر جاذبية من الناحية المالية، وقد فعل ذلك بأن قطع وعداً بشراء كميات ضخمة. وقد تكون هذه القصة مسلية لأولئك الذين لم يتعرضوا لذلك النوع من العقوبات غير القانونية التي يوجهها الإيرانيون في القطاعين العام والخاص لدى استيرادهم أكثر المعدات بدائية من الخارج. لكنها حقيقة معيشية اعتيادية تشهدها إيران في كل مجالات النشاط الاقتصادي الإيراني. (٢) إن تخطيط مقال إيراني لعدم معرفته أن عليه أن يتطوع بتقديم المعلومات ليس فقط عن مشترياته الحقيقية- وهو ما قام به فعلاً - بل أيضاً عن استفساراته التي لم يحالفها التوفيق، هو أمر لا يمكن أن يكون عادلاً.
- ثانياً، بالنظر إلى تقرير آذار/مارس والبيانات الإيرانية: في حين أنه حدث أثناء اجتماع ٢٨ كانون الثاني/يناير أن أعطيت إلى المفتشين صورة كاملة عن مصادر المغنطيسات فإن "قضية استيراد المغنطيسات لم تكتسب أهمية لدى الأمانة إلا في أيار/مايو." وبعبارة أخرى فإن القضية الرئيسية أثناء المناقشات السابقة كانت ما تم الحصول عليه من الوسيط. وقد شكّل ذلك محور التركيز الأولي للمفتشين وللأمانة، وهذا يوضح لماذا جرى النظر من ذلك المنطلق إلى أي بيان إيراني، وأيضاً إلى التقرير الصادر عن الأمانة في آذار/مارس. في المنشور INFCIRC/628 وغيره من البيانات الإيرانية، كان جلياً جداً من خلال الصياغة والسياق أن إيران طفتت تردد أنها لم

تحصل من الوسيط على أي مكون من مكونات الطاردات المركزية طراز P-2 . أما المغنطيسات التي تم شراؤها فليس مصدرها الوسيط وإنما شركة آسيوية، وهي حقيقة سبق وأن أقرت بها الوكالة في تقريرها. إذن فإن التأسيس على هذا بوصفه دليلاً على الزعم بنقص الوضوح أو عدمه إنما هو أمر مضلل.

٢-١. الإثراء بالليزر

هناك خطأ آخر غير مقصود في التقرير، حول عدم اتساق الإعلانات الإيرانية بشأن مستويات الإثراء بالليزر، وجد طريقه كما هو متوقع إلى المسودة. لقد تقاسمنا الأدلة مع الأمانة ونائب المدير العام لشؤون الضمانات في تقريره الموجز المقدم إلى المجلس بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وحاولنا الإشارة إلى أنه ربما كان هناك خطأ في هذه القضية من جانب الوكالة. بيد أن الحقائق لا تقبل الجدل، وبقيت المعلومات المغلوطة في المسودة. في رأينا، كان المجلس يستحق أن تقدم له الأمانة بياناً أقل غموضاً عن الحقائق فيما يتعلق بهذه القضية. ودعني أوضح فأقول:

- في الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى المدير العام، أبلغت إيران الوكالة بأنه "في غضون تشغيل مختبر الفصل الشامل، تم تبخير ٨ كلغم من معدن اليورانيوم في الغرفة وفي إطار عملية الإثراء بالفصل كما جاء في العقد، وقد تم في بعض التجارب تحقيق مستويات أعلى من الإثراء بكميات ملليغرامية".
- أثناء المقابلة الأولى مع مفتشي الوكالة، التي أجريت في هذا الصدد في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أعلن الخبير الإيراني المتخصص في مجال الليزر ما يلي: "لقد تمكنا من تحقيق الهدف المنصوص عليه في العقد بل حصلنا أحيانا على إثراء بأرقام عشرية مزدوجة".
- بينما من الواضح أن إيران ظلت تشير منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى "معدلات إثراء أعلى" بل حتى إلى إثراء "بأرقام عشرية مزدوجة"، فقد ظل الغموض يكتنف الطريقة التي وجدت بها عبارة "بصورة طفيفة" طريقها إلى تقرير تشرين الثاني/نوفمبر، لكي تصبح فقط إشارة مرجعية في الفقرة ٣٣ من التقرير الحالي توحى بعدم الاتساق.
- انطلاقاً من ذلك، اتخذت مسودة القرار خطوة إضافية وسمت ذلك "إغفالاً" بدون أن يكون هناك أي تبرير لذلك في التقرير بشكله الراهن ناهيك عن القصة الحقيقية.

- تجدر الإشارة، على أي حال، إلى أن الخبراء في تكنولوجيا الإثراء بالليزر يعرفون تماماً أنه إذا ما تم ضبط المعدات ذات الصلة وتم تشغيلها تشغيلاً دقيقاً، يمكن للمرء أن يحصل أحياناً على جسيمات بمعامل إثراء أعلى (من قبيل نسبة ١٥% كما هو مبين في التقرير، أو حتى على نسب أعلى) في بعض أجزاء من صفيحة التجميع، وهو ما لا يعتبر في أي حال من الأحوال مؤشراً على توافر قدرة لدى النظام عند تشغيله على نحو مستمر وطويل الأمد.

٣- هل كان هناك تأخير في عمليات التفتيش وأخذ العينات من مكونات الطاردة المركزية من طراز P-2؟

ثمة جدل واسع الانتشار حول كون إيران أخرجت عمليات التفتيش لمدة شهر. وزُعم أيضاً أن هذا "أدى إلى تأخير أخذ العينات البيئية وتحليلها". ووجد هذا أيضاً طريقه إلى القرار. إن الحقائق التي عرضت على الوكالة لا تدعم أيّاً من موضوعي الجدل، ونحن نتوقع إيضاحات بشأن هذه القضية أيضاً. وسمحوا لي أن أتطرق لذلك ببعض التفصيل:

- خلال الفترة المعنية وصل مفتشو الوكالة إلى إيران في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ وليس في منتصف نيسان/أبريل. يوجد في إيران وبصورة مستمرة تقريباً مفتشون متعددون منذ آذار/مارس.
- ولم يتعلق التأخير المطلوب حتى ١٠ نيسان/أبريل إلا بتنفيذ تدابير التعليق الحديثة التي أعلن عنها آنئذ، وليس بأي نشاط آخر، بما في ذلك تدابير التعليق الأخرى. ذكرت إيران بجلاء في مذكرتها الشفوية المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ أنه "بالنظر إلى التحقق من الأنشطة الأخرى في جمهورية إيران الإسلامية، يمكن لمفتشي الوكالة السفر إلى طهران يوم ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤".
- أما فيما يخص حالات التأخير في أخذ عينات الطاردة المركزية من طراز P-2، فلم يكن هناك ما يعيق زيارة المفتشين أو أخذهم عينات من مكونات الطاردة المركزية من طراز P-2، أو زيارة أماكن تشارك في برنامج الطارادات المركزية من طراز P-2 منذ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.
- خلال الفترة موضوع البحث، لم يقيم مفتشو الوكالة، بمحض إرادتهم، بفحص مكونات الطاردة المركزية من طراز P-2 قبل من منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وحتى في ذلك الوقت لم يأخذوا عينات، الأمر الذي وصفه التقرير بأنه أمر بالغ الأهمية ومطلوب بصورة عاجلة. ولم يأخذ المفتشون تلك العينات إلا في منتصف أيار/مايو، أي بعد مرور شهر كامل تقريباً.

٤- نطاق تعليق أنشطة الإثراء

كتدبير لبناء الثقة، ووفقاً للاتفاق الذي تم مع البلدان الأوروبية الثلاثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قررت إيران طوعاً أن تعلق أنشطة الإثراء، مع التأكيد في الوقت نفسه على حقها الثابت في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، بما في ذلك مجال الإثراء. ووسّعت إيران نطاق تدابيرها الطوعية في آذار/مارس ٢٠٠٤، بعد اتفاق لاحق هدف إلى إزالة أية عوائق تحول دون تطبيع وضعها بشكل سريع داخل الوكالة. وبينت إيران بعبارات تامة الوضوح نطاق تدابيرها الطوعية لبناء الثقة، وذلك في رسالتها المؤرختين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ودعت الوكالة إلى التحقق من التدابير المحددة فيهما. وعلى الرغم من الصعوبات التقنية والتعاقدية المتعددة، نفذت إيران كلا الاتفاقين بأكملهما وبحسن نية، وأتاحت للوكالة معاينة استثنائية وغير مقيدة للتحقق من التعليق.

وقد أكد تقرير المدير العام الأخير أن الأمانة لم تشهد أي نشاط مخالف للقرارات التي اتخذتها إيران طوعاً. وفيما يخص الورش الخاصة التي استمرت في إنتاج المكونات، فإن بعض المشاكل التعاقدية لم تسمح بتعليق نشاطها في الموعد المحدد. إن إمكانية أن تؤدي مشكلة تعاقدية إلى مثل هذه الحالات، فضلاً عن علاجها الذي تم تنفيذه على نحو كامل، قد تمت الإشارة إليهما معاً في الرسالة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وعليه، فإن أي تلميح إلى أن تنفيذ إيران لقرارها الطوعي لا يرقى إلى أن يكون شاملاً هو مغالطة للحقائق. وفي نفس الوقت، يجب أن يكون مفهوماً بصورة جلية أن إيران اتخذت تلك التدابير من أجل تعزيز الثقة الدولية، وكذلك – وهذا أيضاً واضح – كممارسة لبناء الثقة؛ فالزبد لا يمكن أن يكون أكبر قيمة من مكسب قد يجنيه المرء. لقد حققت إيران القدرة على إثراء اليورانيوم بفضل العمل المضني والقدرات الذهنية لدى علمائها، ذلك بالرغم من القيود المتعددة الأوجه وغير القانونية التي واجهتها خلال فترة العقدين ونصف العقد الماضية. فهي لن تتخلى عن استخدامها السلمي للتكنولوجيا، ولن تقبل المعايير المصطنعة، التي تخدم المصالح الذاتية، وجرى التلاعب بها سياسياً، وتسعى لإقصاء إيران من المشاركة في أي فريق عامل أو آلية تابعين للوكالة في هذا المجال.

إن التوازن بين الحقوق والواجبات بموجب معاهدة عدم الانتشار ونظام الوكالة الأساسي هو الضمان الرئيسي لمصدقية نظام عدم الانتشار النووي واستدامته. ومن شأن المحاولات التعسفية لخدمة المصالح الذاتية ولإيجاد أساليب احتكارية جديدة وحرمان الدول الأطراف

في معاهدة عدم الانتشار من مجال مهم من مجالات استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية أن يقوض صميم أسس النظام نفسه الذي يدعون العمل على تعزيزه.

الطريق إلى الأمام

سيدي الرئيس،

إنني لم أسق تلك الملاحظات إلا من أجل أن أبين مدى تعقيد العملية ومن أجل أن أنبه زملائي الموقرين بأن أي خطأ أو إغفال صغير وغير مقصود تقع فيه الأمانة قد يؤدي إلى استنتاجات مأساوية لن تتوانى العيون المتوثبة عن التقاطها فتلك العيون تسعى إلى التقاط كلمات هنا وكلمات هناك حتى تدرجها في القرار أو تستخدمها لشن حملة دعائية صاخبة.

إننا نعرب للأمانة عن تقديرنا إزاء الشروح التي قدمتها أمس. ونحن نتفهم أوجه اللبس والتوصيفات المبالغ فيها. إلا أن للأخطاء وما يترتب عليها من استنتاجات في التقرير تأثيرا جليا جدا على المجلس وعلى صلب اتجاه مشروع القرار وعلى عملية فبركته برمتها. فلو أن التقرير خلا من تلك الأخطاء وما تترتب عليها من استنتاجات لكان من الممكن، بل من المحتم، تطبيع الأوضاع أثناء اجتماع المجلس الراهن. لكن ما كان لذلك أن يكون.

والآن معروض أمام المجلس قرار دخيل على الموقف الحقيقي على أرض الواقع كما شاهده وتحقق منه المفتشون؛ مما يضع المجلس على أرضية هشة عند اعتماده هذا القرار. لذا فإن إدخال تغيير واحد طفيف أو تغييرين طفيفين على صياغة المشروع، بشأن الإقرار بالمعلومات الجديدة التي تناهت إلى علم المجلس اليوم، لا يمكن أن يتدارك هذا الظلم الفادح جدا الذي يرتكبه ذلك المشروع لا في حق إيران وحدها بل في حق العملية برمتها معرضاً إياها للخطر.

فمن المعلوم على ذلك؟ أهم المفتشون الذين ظلوا يعملون بكد واجتهاد والذين يحق لهم بطبيعة الحال أن يرتكبوا أخطاء؟ أم أولئك الذين دأبوا على تعكير صفو المناخ السليم والمحايد اللازم لمثل هذه الاستقصاءات المستفيضة من خلال ما يطلقونه ذات اليمين وذات اليسار من أحكام مسبقة فاسدة يسعون إلى غرسها في أذهان الجميع، بمن فيهم المفتشون، وذلك يوميا عبر وسائل إعلام متحيزة؟

سيدي الرئيس،

إننا نحترم كل الاحترام نزاهة ومهنية الوكالة ومديرها العام وأمانتها ومفتشيها. وقد بذلنا قصارى جهدنا من أجل تزويدهم بكل ما يحتاجونه بحيث يتسنى لهذه المهمة المشتركة التي شرعت في أدائها إيران والوكالة معاً أن تنتهي بسرعة.

وهذا الهدف ممكن جداً إن لم يكن قد أصبح في المتناول فعلاً. إن القراءة الدقيقة لتقرير المدير العام الشفوي والكتابي تبين قطعاً أن الوكالة قد أحرزت تقدماً ملحوظاً على طريق الانتهاء من إيضاح القضيتين المتبقيتين، ألا وهما قضية الطاردات المركزية من طراز P-2 وقضية التلوث. وأرجو أن تسمحوا لي بإبداء بضع ملاحظات.

أولاً بشأن الطاردات من طراز P2: كانت هناك ثلاث جولات من المناقشات المكثفة بين مفتشي الوكالة والمقاول الخاص الذي أجرى بحثاً تطويرية بشأن هذا الطراز من الطاردات، وعقدت آخر تلك الجولات في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. وقد أكد مفتشو الوكالة استنتاجهم أثناء الاجتماع الختامي الذي عقده مع المسؤولين الإيرانيين في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ومفاده أن إعلانات إيران بشأن البحوث التطويرية المتعلقة بهذا الطراز تتسق مع استنتاجاتهم. وأعربوا عن اقتناعهم بشأن "جدوى إجراء اختبار طرد مركزي اعتماداً على تصميم الطاردات طراز P-2 الذي تطلب شراء أجزاء من الخارج وتصنيع أغلفة ومكونات طرد مركزي في غضون الفترة الزمنية المعلن عنها". أي أنه من وجهة نظر المفتشين، التي تحتاج إلى تقييم نهائي في فيينا، فإن هذه القضية تم إيضاحها أيضاً جوهرياً.

وتجدر ملاحظة أن المدير العام قال بتأن، في عرضه الشفوي يوم ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أمام هذا المجلس، إن "إيران تعكف على تقديم معلومات إضافية بشأن قضية الطاردات المركزية طراز P-2، ونحن نجري تقييماً لها الآن. كما أخذنا عينات بيئية ذات صلة بهذه القضية، يجري حالياً تحليلها. ويحدوني أمل كبير في أن تساعد تلك المعلومات على فهم وإيضاح جميع القضايا ذات الصلة ببرنامج الطاردات المركزية طراز P-2". إننا نرحب بتعليقه العلني الذي يفيد بأن هذه القضية ستحسم بحلول شهر أيلول/سبتمبر؛ ونحن واثقون من أن الإيضاح الذي قدمه أمس نائب المدير العام لشؤون الضمانات سيعجل أكثر فأكثر بإغلاق ملف هذه القضية.

ثانياً بشأن التلوث كما ذكر التقرير فإن قضية التلوث مسألة معقدة تتناول آثار جسيمات لا مواد نووية.

وقد دأبت إيران على تأكيد أن مصدر التلوث ينحصر في أجزاء ملوثة مستوردة حصلت عليها من الوسطاء، وأن إيران لم تكن قادرة على إثراء اليورانيوم بواسطة طاردات مركزية غازية بنسبة تتجاوز ١٢ ر في المائة من اليورانيوم ٢٣٥.

وقد توصلت الوكالة الآن، على الرغم من التقلبات التي شابت تقارير سابقة، إلى استنتاجات أكثر جدية نتيجة لإجرائها مزيداً من التحاليل على العينات. وهذه الاستنتاجات تدعم ما ادعته إيران على الدوام بشأن مصدر التلوث. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك التقرير الأخير عن تحليل العينات المؤرخ ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٤، الذي أفادت فيه الوكالة بأنه "عموماً تؤيد هذه الاستنتاجات ما قالته الدولة من أن اليورانيوم الشديد الإثراء بنسبة ٥٤% ناشئ من أجزاء طاردات مركزية مستوردة."

ولا تشك إيران في أن منشأ التلوث باليورانيوم المثرى بنسبة ٣٦% هو أيضاً أجزاء طاردات مركزية مستوردة. ومن شأن أخذ مزيد من العينات من تلك الأجزاء، وهو الأمر الذي ظل محدوداً جداً حتى الآن على الرغم من إلحاحنا، أن يثبت مرة أخرى صحة ادعاء إيران. ومما يدعم هذا القول أننا شهدنا تطوراً تدريجياً في آراء الوكالة بشأن الأماكن التي اكتشف فيها تلوث باليورانيوم المثرى بنسبة ٣٦%. فقد قيل في البداية، في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ إن ذلك التلوث لم يوجد إلا في غرفة واحدة؛ في حين أن من الواضح في التقرير الحالي أن ذلك التلوث وجد في أماكن مختلفة وفي مكونات مستوردة. وسيساعد تعاون دول أخرى على التعجيل بحسم هذه القضية.

سيدي الرئيس،

إن القرار الذي اعتمده المجلس لتوه يمثل حيوداً كبيراً عن الحقائق كما تظهر على أرض الواقع، وعن التقرير. إن لهجته ومحتواه المعدان سلفاً، بالإضافة إلى تغاضيه عن الحقائق، ينبئان عن رغبة سياسية مضمرة في تقويض العملية الجارية. فهناك عدة عناصر في الديباجة وفي الفقرتين ٧ و ٨ من المنطوق بشأن سادس فلوريد اليورانيوم وبشأن مفاعل بحثي يعمل بالماء الثقيل، تنتهك- بغض النظر عن التعديلات التي أدخلت على صياغتها- نص وروح معاهدة عدم الانتشار ونظام الوكالة الأساسي. فهذه أول مرة في تاريخ الوكالة تطالب فيها دولة عضو، بغض النظر عن العبارات المستخدمة في هذا الطلب، بأن تمتنع عن ممارسة حقها، لا سيما فيما يخص مرفقا سبق الإعلان عنه وإخضاعه لضمانات الوكالة الكاملة والشاملة. ويجب على المجلس أن يعي أبعاد السابقة التي يرسبها، على الرغم من اعتراض أغلبية أعضائه الذين تمثلهم حركة عدم الانحياز. إنني لا أملك إلا أن أعرب

عن تقديري لفرع حركة عدم الانحياز في فيينا وللمجموعة الثلاثية الخاصة بهذا الفرع على موقفهما المبدئي وعلى جهودهما الدؤوبة.

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بسوق النقاط النهائية الموجزة الست التالية:

- ١- إن إيران ملتزمة بعدم الانتشار وبالإستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، باعتبار ذلك الإلتزام أمراً يصب في صلب ضرورات أمنها الوطني.
- ٢- إن الأسلحة النووية لا مكان لها في عقيدة إيران الدفاعية أو الأمنية.
- ٣- إن مئات أيام العمل التفتيشي التوغلي والصارم قد أثبتت المرة تلو الأخرى أن التقييم الأصلي للوكالة ما زال صحيحاً وسيظل صحيحاً.
- ٤- إن المزيد من عمليات أخذ العينات وتحليلها لن يؤدي سوى إلى تعزيز ادعائنا بشأن المصدر الأجنبي للتلوث. وهذا يمكن جدا عمله داخل إطار اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي.
- ٥- من خلال الشفافية والتعاون الكاملين من جانب إيران منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، مع التحقق المكثف والقوي من جانب الوكالة، يوجد الآن تأكيد يكفي لتمكين الوكالة من أن تبدأ عملية تحقق عادية وفقاً للتنفيذ العادي للبروتوكول الإضافي في بيئة تقنية وليست سياسية.
- ٦- نحن سندرس تدابير بناء الثقة التي تطوعنا بتنفيذها على ضوء مقدار تنفيذ الإلتزامات المتبادلة من جانب شركائنا، وبعدها سنتخذ القرارات الملائمة.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

بيان جمهورية إيران الإسلامية
أمام مجلس محافظي الوكالة
١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

إن تقرير المدير العام الصادر في أيلول/سبتمبر يعطي أفضل صورة تبشر بالخير عن تعاون إيران على نحو يمكن الوكالة من إحراز تقدم مطرد صوب حسم القضايا العالقة المتبقية. ومن الواضح أن ثمة نهاية كانت، وما زالت، على مرأى البصر. إلا أن من عجائب الأمور أن هذا المنحى الإيجابي لم يحدث رد فعل مناظرا لدى بعض الدوائر.

ففي حين ارتأت بقية المجتمع الدولي ضرورة اللجوء إلى نظام الوكالة القانوني القائم من أجل إيضاح أوجه اللبس وإعطاء تأكيدات ارتعدت فرائص العناصر المتطرفة في بلد واحد بعينه، التي دأبت على الاستهانة بجدوى الوكالة والآليات المماثلة المتعددة الأطراف، عندما رأوا أن كل حالة الهلع التي بذلوا الغالي والنفيس من أجل الترويج لها توشك أن تتبخر في الهواء. وكان الحل الذي تراءى لتلك العناصر المتطرفة هو الإسراع بإجهاض العملية وتهيئة الساحة من أجل المواجهة.

فهذا هو تحديداً كل ما سخرنا مواردنا الهائلة من أجل ضمان تحقيقه. لذا فلا عجب ولا غراب في أن البصمة التي تركوها على مشروع القرار كانت كافية لتجعل منه أكثر النصوص على الإطلاق افتقاراً إلى الاتساق بشأن هذه القضية وأبعدها عن نص وروح التقرير.

إن رضوخ الوكالة لهذا التكتيك الهدام يمثل نكسة كبرى لها؛ نكسة من المرجح للغاية أن تندم عليها الوكالة باعتبارها أهدرت أفضل فرصة سنحت لها لكي تدعم مصداقيتها وجدواها وتمضي قدماً على طريق حسم هذه المسألة وتجنب المواجهة.

ولعلي أسهب فأقول:

منذ أيلول/سبتمبر الماضي، أجريت عمليات تفتيش في إيران أكثر مما أجري منها في أي بلد آخر على امتداد تاريخ اضطلاع الوكالة بالتحقق. فالواقع يقول إن أكثر من ٨٠٠ يوم من أيام العمل التفتيشي الأكثر توغلاً لم تسفر عن أي دليل دامغ بل دعمت أكثر فأكثر الاستنباط الأصلي الذي خلص إليه المدير العام ومفاده أنه "حتى تاريخه ليس هناك دليل على أن للمواد والأنشطة النووي التي لم يتم الإعلان عنها من قبل علاقة ببرنامج تسليحي نووي"؛ وهو استنباط تم منع هذا المجلس طوال الوقت من الإقرار به.

لقد دأبت إيران، على أرفع المستويات، على القول بأن تطوير وحيازة واستخدام أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو، من الناحية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية، أمر محفوف بالمخاطر وغير منطقي وباهظ التكلفة وغير مقبول بالنسبة لإيران. ولهذا لم تسع إيران قط إلى أن يكون لديها أسلحة نووية، لكنها أصرت وستظل تصر دائماً على حقها في استخدام جميع جوانب التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ومن أجل إعطاء المجتمع الدولي تأكيدات طويلة الأجل، ضمن نظام قانوني متعدد الأطراف ومقبول، وقعت إيران في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على البروتوكول الإضافي وشرعت فوراً في تنفيذه. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ قدمت إيران إعلاناتها الأصلية التي تقع في ١٠٣٣ صفحة؛ أي أن إيران سبقت الموعد الذي حدده البروتوكول بشأن تقديم الإعلانات. وقدمت إيران مجموعة كاملة من النسخة المنقحة لإعلاناتها الأصلية، بما في ذلك معلومات تفصيلية عن برامجها البحثية التطويرية طوال السنوات العشر القادمة علاوة على إعلانات بشأن الصادرات والواردات. أضف إلى ذلك أن إيران سمحت بثلاث عشرة معاينة تكميلية لأماكن شتى وفقاً للمادة ٤ من البروتوكول؛ علماً بأن هذه المعاينات كثيراً ما تمت بإخطار لم تزد مدته عن ساعتين فقط.

إن تنفيذ البروتوكول الإضافي، الآن في الوقت الذي أوشكت فيه القضايا العالقة على الحل، لهو أفضل ضمان يكفل تزويد المجتمع الدولي بالتوكيدات التي يحق له المطالبة بها بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني.

وكتدبير مؤقت من تدابير بناء الثقة، ووفقاً لتفاهماتها مع الثلاثية الأوروبية، اتخذت إيران خطوة استثنائية طوعية فعلقت أنشطتها المشروعة والقانونية المتعلقة بإثراء اليورانيوم. بل

إن إيران وسعت نطاق تلك التدابير الطوعية نتيجة لاتفاق عقده مع الثلاثية الأوروبية، وهو اتفاق يتضمن التزامات متبادلة. وقامت إيران من جانبها بتنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما وكاملا؛ وسمحت للوكالة، عملا بتلك التفاهمات، بالتحقق من تدابير إيران الطوعية؛ وهو الأمر الذي قامت به الوكالة وقدمت عنه التقرير الواجب إلى اجتماع المجلس السابق. إلا أن الجانب الآخر لم يكن على مثل هذا القدر من الحرص على أداء التزاماته. لذا أعيد تعديل نطاق التعليق بناء على ذلك. ثم نفذت إيران مجددا تدابيرها الطوعية تنفيذا تاما، وتحققت الوكالة من ذلك. وينبغي ألا يكون هناك أي لبس بشأن الطابع غير الملزم والطوعي تماما لتلك التدابير. فأية خطوات أو تدابير تخص هذه الممارسة الرامية إلى بناء الثقة لا يمكن إلا أن تتبع من تفاهمات واتفاقات سياسية لا من مطالب قانونية إضافية.

إن الاستنباطات والاستنتاجات والتقييمات الأخرى التي توصل إليها المدير العام في تقريره تقف شاهداً على المنحى الإيجابي الواضح الذي سلكه تعاوننا وعلى التقدم المطرد في الاستقصاءات التي أوشكت على أن تخرج بتأييد قاطع للبيانات الإيرانية بشأن أنشطة إيران. ولتسمحوا لي بأن أورد بعضها فقط، على سبيل الإيجاز:

لقد رحب المدير العام بالمعلومات الإضافية التي قدمتها إيران مؤخراً استجابة لطلبات الوكالة، بما في ذلك قيامها فوراً بتوفير إيضاحات بشأن إعلانها البدئي المقدم بمقتضى بروتوكولها الإضافي.

وما زالت الوكالة تحرز تقدماً مطرداً في فهم البرنامج النووي الإيراني؛ علماً بأن من شأن هذا التطور التقدمي أن يساعد الوكالة على الخلوص باستنتاجات قاطعة وعلى تأكيد صحة واكتمال بيانات إيران المتعلقة بجميع جوانب برنامجها النووي.

إن الاستقصاءات بشأن أنشطة الإثراء بالليزر وتجارب تحويل اليورانيوم التي أعلنت إيران عنها قد وصلت إلى نقطة ستتخذ عندها المتابعة اللاحقة شكل إجراء روتيني يتعلق بتنفيذ الضمانات.

لقد أحرزت الوكالة تقدماً كبيراً بشأن القضية الرئيسية المتعلقة بالتلوث باليورانيوم؛ حيث يبدو، استناداً إلى تحليل الوكالة، أن من المرجح أن التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء قد لا يكون ناتجاً عن قيام إيران بإثراء اليورانيوم.

كما توصلت الوكالة إلى فهم أفضل لجهود إيران المتعلقة بصنع واستخدام الطاردات المركزية طراز P-1 و P-2.

وخلاصة القول إن الوكالة تحرز تقدماً مطرداً صوب فهم برامج إيران النووية.

ولتسمحوا لي الآن بأن أتطرق إلى مسألة عدم اتساق مشروع القرار مع التقرير:

إن مشروع القرار هذا هو أول مشروع قرار منذ بداية العملية يخلو من أية إشارة إيجابية للتعاون الإيراني على الرغم من العناصر الإيجابية العديدة التي احتواها التقرير. بل إن التلميح الإيجابي الوحيد، وإن يكن متحفظاً، الذي ورد في المشروع الأصلي، إلى "المنحى الإيجابي بوجه عام للإشارات الدالة على التعاون الإيراني مع الوكالة في تقرير المدير العام" قد حذفت على نحو مجاف للذوق من المشروع المنقح؛ وربما أن هذا الحذف قد تم توخيًا للاتساق إذ أن مثل هذا الإقرار كان سيجعل الاتجاه العام لمشروع القرار منافياً للمنطق تماماً.

أضف إلى ذلك أن عدة استنباطات هامة للغاية خلصت إليها الوكالة ووردت في التقرير قد أغفلت تماماً في مشروع القرار، ألا وهي الاستنتاج الذي خلص إليه الاستقصاء بشأن الإثراء بالليزر وتحويل اليورانيوم علاوة على ترجيح أن تكون مصادر التلوث باليورانيوم الشديد الإثراء أجنبية. ويجدر التذكير بأنه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام السابق أدت حملة شريرة إلى منع أية إشارة في القرار إلى الاستنباط البالغ الأهمية الذي يفيد بعدم وجود دليل على حدوث تحريف.

والواقع أن ذلك لم يحدث أي فرق؛ ففي حين أن القرار المذكور لم يعترف بالاستنباط الذي خلص إليه المدير العام فإن عمليات التفتيش الصارمة والتوغلية قد أثبتته بالدلائل الدامغة.

إلا أن المهم هو أن هذا التجاهل التام لمثل هذه الاستنتاجات المحورية يقوض نزاهة ومصداقية نظام التفتيش الخاص بالوكالة. كما إنه يوضح أن تقارير الوكالة لا تهتم بعض الذين يملكون قدرة مريضة على فرض إرادتهم؛ فهم لا يكثرثون بهذه التقارير ولا يجدون لها طائلاً إلا إذا جاءت مؤيدة لمزاعمهم. وفيما عدا ذلك فإن استمرار تقدم عمل الوكالة يجب أن يتم نفسه والسخرية منه وإهماله إهمالاً تاماً حسبما نرى في مشروع القرار الحالي.

سيدي الرئيس،

وتجنباً لأية هواجس أو معلومات خاطئة ومن أجل تسجيل الحقائق، أود أن أؤكد أن ما أعلنته كندا بشأن وجوب قيام مجلس المحافظين بإبلاغ مجلس الأمن بالإخفاقات والخروق السابقة يمثل قراءة معيبة تماماً للنظام الأساسي ولأحكامه ولا يعد على أي نحو كان تفسيراً قانونياً يصمد أمام أي تمحيص.

سيدي الرئيس،

لقد أدلت ممثلة الولايات المتحدة ببيان حاولت أنا شخصياً بكل جد أن أعثر فيه على شيء جديد. حاولت أن أعثر على شيء يعكس الحقائق على أرض الواقع، حسبما جاء في تقرير المدير العام؛ أو على شيء لم تردده ممثلة الولايات المتحدة مرارا وتكرارا في الاجتماع السابق. إلا أنني لم أعثر على شيء جديد على الإطلاق. فقد جاء بيانها، أسوة بالبيانات التي أدلى بها في اجتماعات المجلس السابقة، مليئا بالتخمينات الافتراضية؛ وذلك سعياً وراء إقناع أعضاء المجلس والمدير العام والوكالة بأن لدى إيران برنامجاً تسليحياً نووياً. فالوفد الأمريكي يؤثر عدم الاستماع إلى تقرير المدير العام وعدم قراءته ما دام لا يؤيد المزاعم والافتراضات الأمريكية. ولقد قام المسؤولون الأمريكيون بترويج ادعاءات ضد إيران عبر المصدر المفتوح؛ علماً بأن الوكالة محصت ١٣ ادعاءً من بين تلك الادعاءات من خلال ما قامت به الوكالة من معاينة تكميلية. ولم تثبت صحة أي من الادعاءات الأمريكية.

إنني أدعو ممثلة الولايات المتحدة إلى إثبات صحة ادعاءاتها بعرض أي دليل أو مؤشر لديها يشير إلى وجود برنامج نووي إيراني حتى ينظر فيه كل من المدير العام والوكالة؛

لكن شريطة أن تقبل الولايات المتحدة بما سينتهي إليه المدير العام بخصوص مثل هذا الدليل أو المؤشر وأن تسحب ادعاءاتها بعد ذلك.

سيدي الرئيس،

أرجو أن تسمحوا لي أيضا بالرد على بعض النقاط التي طرحها ممثل المملكة المتحدة. لقد قال إن تدابير بناء الثقة ليست صنبورا يفتح المرء ويغلقه على هواه. هنا أجد لزاما علي أن أقول إن هناك صنابير حديثة لا يحتاج فتحها أو إغلاقها إلى عام كامل. فقد مر عام كامل منذ شرعت إيران في تطبيق أحكام البروتوكول الإضافي، وهو التطبيق الذي نجم عن حكمتنا الجماعية بضرورة توفير توكيدات بشأن الطابع السلمي لبرنامجنا.

إن أهم أحكام مشروع القرار تظهر النية المبيتة لهذا التضارب الصارخ. وقد أعلن البعض نواياهم بكل وضوح. فبما أنهم يعلمون أن اتباع نهج استشرافي سيبرئ ساحة إيران أكثر فأكثر وأن تقرير شهر تشرين الثاني/نوفمبر، المستند إلى مزيد من الاستقصاء، لا بد وأن يوضح القضايا العالقة المتبقية، أقر هؤلاء بأنهم استعملوا عبارات معينة الغرض الجلي من ورائها هو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والعودة بالعملية إلى عامين مضيا. فنحن جميعا نعلم أنهم يحتاجون إلى ذلك حتى يكون أداتهم في السعي إلى فرض متطلبات غير قانونية. إلا أن المقصود من وراء ذلك لم يكن ما أظهره التصويت. وقد لاحظ وفدي بعد ظهر اليوم أن الاستعمال المعتاد للنظام الداخلي كان يقضي بطرح مشروع القرار على حدة، غير أن ذلك لم يحدث بسبب التزام حركة عدم الانحياز بإبقاء هذه العملية داخل الوكالة. كما لاحظنا ما قاله سعادة سفير المملكة المتحدة من أن قرار إيران الطوعي بالتعليق هو تدبير من تدابير بناء الثقة ولا يشكل التزاما قانونيا. إننا نأخذ في اعتبارنا التعديلات التي اقترحتها حركة عدم الانحياز والبيانات التي أدلت بها المملكة المتحدة وغيرها؛ وذلك عند تحليلنا وتقييمنا للقرار الذي تم تمريره منذ قليل دون تصويت، وعند ردنا عليه.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

بيان جمهورية إيران الإسلامية أمام
مجلس محافظي الوكالة فيينا، في
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤
بسم الله الرحمن الرحيم

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للمدير العام وأمانة الوكالة على ما بذلاه من جهد.

إن القرار الذي اعتمد اليوم ما زالت تشوبه عيوب كثيرة ويعج بإشارات لا ضرورة لها إلى أمور وقعت منذ أكثر من عام مضى وتم تناولها في قرارات سابقة. واسمحوا لي، تسجيلاً للحقائق، أننا كنا قد أعلننا أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر أن تجميع أو تكرار مصطلحات فضفاضة من الناحية القانونية لا يمكن أن يغير من الإطار القانوني المنطبق. ولا يمكن لأي تفسير للصكوك التي تحكم عمل هذا المجلس أن يتيح خياراً يسمح بتناول هذه القضية خارج إطار التنفيذ الروتيني لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي، ناهيك عن نقل القضية إلى أي محفل آخر. فالمعيار الذي يحكم اللجوء إلى مثل هذا الخيار لا يكمن في الكمية أو المدة وإنما يكمن في التحريف. ومن ثم ففي حالة إيران لم يكن هناك قط أي أساس قانوني يسمح بعمل ذلك.

إلا أن القرار يحرك عملية تطبيع الحالة حيث يرجو من المدير العام أن يقدم تقريراً حسب الاقتضاء. وهذا يهيئ جواً أهدأ يستبعد التصعيد الدوري الذي أجهض أية محاولة لتناول القضايا من منظور أطول أجلاً.

أضف إلى ذلك أن كلا من التقرير والقرار يوضحان بكل جلاء، على الرغم من عمليات التجميع غير الضرورية لأمر وقعت في الفترة السابقة لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أن التقييم الذي قدمه المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن عدم وجود تحريف- وهو التقييم الذي تعرض للإهمال- قد ترسخ اليوم. وستترسخ مسألة عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في غضون التنفيذ الروتيني لاتفاق الضمانات والبروتوكول الاختياري.

وهذا هو أهم هدف وحيد يسعى إليه هذان الصكان؛ علماً بأن رفض المحاولات القصيرة النظر الرامية إلى الركض وراء الإجراءات غير القانونية وتمكين نظام عدم الانتشار

القانوني من أن يسير سيره العادي، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة مصداقية وجدوى النظام المذكور وصكوكه القانونية.

إننا ملتزمون بالاستمرار في توكي الشفافية والتعاون التام مع الوكالة في هذا الصدد. ونحن مستعدون أيضا لاتخاذ أية خطوات نقدر عليها لمساعدة الوكالة على حسم القضيتين المتبقيتين المتعلقةين بمنشأ التلوث وبنطاق برنامج الطرد المركزي. ولقد لاحظنا جميعا الاستنتاج الوارد في التقرير والقائل بأن حسم هاتين القضيتين يقع في المقام الأول خارج إيران.

وطوال العام السابق بذلت إيران قصارى جهدها من أجل التغلب على البيئة المعادية لها والتحرك قدما نحو الوفاء بما تعهدت به فيما يخص بناء الثقة والشفافية والتعاون مع الوكالة. فمن أجل الوصول إلى النقطة التي نقف عندها حاليا اتخذت إيران تدابير طوعية هامة بشأن بناء الثقة. وكما أكد مجددا القرار الذي اعتمد اليوم فإن هذه التدابير الرامية إلى بناء الثقة تظل تدابير طوعية لا إلزامية. ولا يمكن لأية تعبيرات مستعملة في هذا القرار أو سواء أن تغير من هذه الحقيقة القانونية الجلية. والواقع أن المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنص على أنه "لن يفسر أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بحق جميع الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في أغراض سلمية دون أي تمييز ووفقا للمادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة". وعندما تخلو المعاهدة من أي نص يمس هذا الحق الثابت فمن المؤكد أن ذلك ينطبق على أي وثيقة أخرى. وتعد المادة الرابعة أحد الأركان الجوهرية لتلك المعاهدة، لولاها لما قبلت إيران وسائر الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الانضمام إلى المعاهدة. ونحن حريصون جدا على ألا يمثل سابقة تمس مصالح البلدان النامية؛ مما يفسر أحد الأسباب التي جعلت هذه العملية معقدة وممتدة زمنيا.

إن القرار الذي اتخذته المجلس اليوم قد مهد السبيل جزئيا لاستهلال عملية إيجابية وبناءة من شأنها أن تقدم التأكيدات والضمانات الموضوعية المتبادلة فيما يتعلق بالشفافية وعدم التحريف والحصول على التكنولوجيا النووية من أجل استخدامها في الأغراض السلمية. إن هذا القرار هو أول اختبار جاد لاتفاق باريس؛ وقد أبدت الثلاثية الأوروبية جديتها في هذه العملية، رغم أن تلك الجديدة قد لا تكون كاملة فيما يخص محصلة العملية. ونحن نشكر أصدقاءنا في حركة عدم الانحياز على موقفهم المبدئي ودعمهم لتلك العملية؛ ونعرب عن تقديرنا الخاص لحكومة ووفد جنوب أفريقيا إزاء ما بذلاه من مساع حميدة أثناء مرحلة عصيبة جدا مرت بها العملية.

أما الآن فهي إيران والثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي تشرع في إجراء مفاوضات ستكون أصعب بكثير لكنها تنطوي في الوقت نفسه على قدرة أكبر بكثير على إحراز نتائج مجسدة قياساً على العملية التي جرت في العام السابق. وستتناول تلك المفاوضات موضوع سعي مجموعة الموردين النوويين لفترة طويلة دامت أكثر من عقدين من الزمن - وهذه سياستها الرسمية في واقع الأمر - إلى حرمان إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية وهو أمر مخالف تماماً للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، ولاسيما الفقرة الثانية منها.

وتريد إيران من جانبها، باعتبارها بلداً حاز على تكنولوجيا دورة الوقود على الرغم من جميع القيود غير المشروعة، التصدي للمخاوف المشروعة والصادقة بشأن الطابع السلمي لبرنامجها النووي. إن التدابير التي نتخذها من أجل بناء الثقة لا ترمي إلا إلى تبييد تلك المخاوف. فاستعادة الثقة ببرنامجنا هو غرضنا الذي نسعى إليه؛ وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل تحقيقه في أقرب وقت ممكن.

إن هدفنا الرئيسي من المفاوضات التي نتأهب لخوضها هو توفير وتلقي ضمانات وتأكيدات موضوعية بشأن هاتين المجموعتين الهامتين جداً من القضايا. ونحن نعتمد على الوكالة في توفير خبرتها ومشورتها التقنيتين اللتين لا غنى عنهما. إن المجتمع الدولي يريد أن يستثمر جهده في هذه العملية المحورية؛ لذا ينبغي رفض وعزل أية محاولات ترمي إلى إجهاضها.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يشكلان، باعتبارهما تدبيراً مؤقتاً، شرطاً هاماً للغاية من أجل تحقيق الاستقرار والرفاهية في العالم. إننا نؤمن إيماناً شديداً بأن الأسلحة النووية لا تزيد أمننا ولا الأمن الجماعي والفردي لأية دول أخرى. وهذا أمر راسخ في حسابات إيران الاستراتيجية وفي عقيدتها الدفاعية ومعتقداتها وتعاليمها الأيديولوجية. لذا فنحن ملتزمون بالمادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار وليس لدينا ما يعوقنا عن توفير تأكيدات في هذا الصدد. إلا أننا في الوقت ذاته مصممون على ممارسة حقنا الثابت، ونطالب بالحصول على ضمانات موضوعية وقوية بالامتثال للتعهدات المذكورة في الفقرة ٢ من المادة الرابعة التي تنص على أن " تتعهد جميع الأطراف في المعاهدة بتيسير أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويكون لها الحق في الاشتراك في هذا التبادل."

آذار/ مارس ٢٠٠٥

تعليقات جمهورية إيران الإسلامية

أمام مجلس المحافظين

٢ آذار/مارس ٢٠٠٥

باسم الله

سيدتي الرئيسة،

أود أن ألفت انتباه أعضاء مجلس المحافظين الموقرين إلى التعليقات التالية على التقرير التقني الشفوي وكذلك على البيانات التي أدلى بها بعض أعضاء المجلس. إنني مذهول بعض الشيء لأن التقرير قد قدم على نحو رسمي ومستفيض خلافاً للإجراءات المعتادة. ومع ذلك سأحاول أن ألقى الضوء على النقاط التي أثرت هنا.

١- إن عملية الخزن في أصفهان ليست جزءاً من عملية تحويل اليورانيوم. وقد تم تسليم الوكالة استبيانات معلومات تصميمية عن مرافق الخزن قبل المعاينة التكميلية التي جرت في ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٤. فالإيحاء إذن بأن هذا يعد اكتشافاً هو أمر يخالف الحقائق. وعلى أي حال فمن الواضح أن الأمر لا يعدو، في أقصى تقدير، أن يكون مجرد خطأ غير مقصود في التخاطب السليم بين إيران والوكالة.

٢- وفيما يخص تعبئة وخزن مكونات الطرد المركزي في فاراياند، نود أن نبدي الملاحظات التالية:

١' إنها تقتصر على مفردات غير أساسية فقط،
٢' إن الغرض منها هو الصيانة الوقائية، ٣' ومن هنا فليس لها أية علاقة بالتعليق الطوعي.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تجرى مناقشات مع الموظفين التقنيين بشأن الضرورة التقنية لهذه الأنشطة من أجل حفظ وصيانة تلك المكونات جنباً إلى جنب مع المفردات الأساسية الأخرى التي وضعت الوكالة أختامها عليها. وقد حدث ذلك قبل بدء التعليق الطوعي. وهذا الأمر يحتاج إلى مزيد من النقاش والبحث في إطار مناقشات تقنية. فلا يمكن ترك تلك المفردات دون تعبئة، ومن المؤكد أنه لا معنى لتعبئة مفردات مرفوضة.

٣- إننا نرحب بالتعاون الذي تقدمه دول أخرى وبالخطوات التي اتخذتها الوكالة على طريق حسم القضايا المتعلقة بالتلوث وبالطاردات طراز P-2. وقد زدنا الوكالة بمعلومات عن الشحن والشراء وبجميع المعلومات الأخرى التي تتجاوز التزاماتنا الرقابية لكنها قد تساعد في تحقيق هذا الغرض. وسنظل نتعاون تعاوناً وثيقاً مع الوكالة طوال سير هذه العملية من أجل مساعدتها على إنهاء هذا الأمر.

٤- لقد استجبنا لطلب زيارة بارشين، لا باعتبار ذلك واجباً ملزماً بطبيعة الحال وإنما باعتباره تدبيراً يرمي إلى بناء الثقة. وكما قال نائب المدير العام في كلمته فقد تم الاتفاق مسبقاً على طرائق التنفيذ، وُثرت للوكالة مطلق حرية اختيار المنطقة ذات الأولوية الأعلى من بين المناطق المعنية. وقد نفذ هذا الاتفاق تنفيذاً تاماً. أما أي طلب إضافي فهو يتجاوز الطرائق المتفق عليها في البداية. وفيما يخص هذا الأمر وغيره من الأمور المتعلقة بالمفردات ذات الاستخدام المزدوج، ما زال هناك شاغلان كبيران.

ألف- يبدو أن هناك ميلاً للإكثار من تلك الزيارات دون داع؛ مما يشكل عملية لا نهائية لها تعتمد على معلومات لا يعول عليها مستقاة من مصادر مفتوحة، وهو ما ينبغي إعادة النظر فيه.

باء- إن سرية المعلومات تكاد تكون لم تحترم قط رغم طلباتنا المتكررة ورغم جميع جهود المدير العام. إن مخاوفنا بشأن هذه القضية أعظم نظراً للتهديدات المحتملة بشأن هجمات عسكرية ضد مرافق خاضعة للضمانات ومرافق أخرى زارتها الوكالة في إيران.

وبخصوص النقطة الأخيرة فإن مجرد قيام دول حائزة لأسلحة نووية بتوجيه تهديدات إلى دولة غير حائزة لأسلحة نووية هو قضية ذات مغزى هائل نظراً لأنه يقوض جوهر معاهدة عدم الانتشار وينطوي على عواقب مقلقة بالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة. ويجب مجابهة ذلك بصلابة.

ولعلي أضيف أنه يبدو أن جزءاً من مشكلة السرية يتعلق بأنشطة رصد إلكتروني واستطلاع سرية تضطلع بها أطراف خارجية؛ وهو أمر تحدثت عنه وسائل الإعلام باستفاضة. ولا بد من الانتباه الفوري والفعال لهذا الأمر الذي يتحتم تداركه. وعلى أي حال ستواصل إيران تعاونها مع الوكالة؛ على نحو يشمل تمكينها من معاينة المواقع وفقاً لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المعقودين مع الوكالة. إلا أن التطلع إلى تكوين صورة أكبر تتجاوز التعقيدات التفصيلية التي وردت في كلمة نائب المدير العام يبين أن من الحكمة السعي إلى التوصل إلى اتفاق من خلال الوسائل السياسية. وهنا سأكتفي بالتشديد على حفنة من النقاط.

- ١- إن إيران مخلصه وجادة في تفاوضها مع الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي.
- ٢- من أجل هذه الغاية تعتزم إيران مواصلة تعاونها التام مع الوكالة واستعادة العلاقة الطبيعية في إطار الضمانات.
- ٣- إن التعليق وسيلة طوعية، وهو يتوقف على التقدم المحرز في المفاوضات مع الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي.
- ٤- إن نية إيران في أن تكون منتجا وموردا للوقود النووي، وفي أن تصبح لاعبا في هذه السوق المجزية، هي نية راسخة لا يمكن أن تتبدل. وفي الوقت ذاته ليست لدى إيران، الآن ولا في أي وقت لاحق، أية نية في التحريف؛ وهو ما يمكن للوكالة أن تؤكد على نحو ذي مصداقية.
- ٥- إن هناك اتفاقاً متوخى مع الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي، والسعي إليه يتم استناداً إلى تبادل ضمانات متينة وموضوعية. ومثل هذا الاتفاق أمر ممكن ووارد على الصعيد التقني. إلا أنه يتطلب فيما يبدو تهيئة مناخ سياسي أفضل يفضي إلى اتفاق يقبله الطرفان.
- ٦- سيؤدي تبادل الضمانات مع الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي إلى توفير تأكيدات إضافية لكلا الجانبين؛ علماً بأن من شأنه أن يعزز الثقة وأن يسهم بالتالي إسهاماً إيجابياً وفعالاً في تحقيق الاستقرار الإقليمي.
- ٧- يمكن أن تستفيد تلك العملية من قيام الآخرين بإبداء حسن النوايا وتقديم الدعم المخلص بغية إنجاح المفاوضات.

سيدتي الرئيسة،

سأكون شاكراً لو أمكن تدوين هذه التعليقات وتوزيعها على أعضاء مجلس المحافظين في التوقيت الواجب.

وأشكركم على انتباهكم

حزيران/ يونيه ٢٠٠٥

بيان من جمهورية إيران الإسلامية
مجلس المحافظين (١٣- ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)
١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

سيدتي الرئيسة،

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة فإنني أود أن أهنئ الدكتور محمد البرادعي على إعادة انتخابه. وإنني لوائق من أن الدكتور محمد البرادعي سيظل يقود هذه المنظمة على طريق إحراز أهدافها بفضل ما أوتي من مهنية رائعة ونزاهة وخبرة واسعة.

لقد كان من دواعي سعادتني أن أرى نائب المدير العام، السيد بيير غولدشميدت، مرة أخرى يتحدث من على هذه المنصة؛ إلا أن من دواعي أسفي أنه سيغادر الوكالة قريباً. وأود أن أهنئ السيد هاينونن على توليه هذا المنصب الهام، وأن أؤكد له استمرار تعاوننا.

وأود أيضاً أن أعرب عن تعازي وفدي بشأن الوفاة الأليمة لسعادة السيد موليه، سفير جنوب أفريقيا، وأقدم هذه التعازي إلى أعضاء أسرته ووفد جنوب أفريقيا الموقر.

إن التقرير التقني الشفوي الذي قدمه السيد غولدشميدت يوضح مدى الجهد الذي بذل منذ اجتماع المجلس السابق، والذي أسفر عن جعل حفنة القضايا والمسائل المتبقية أقرب إلى الحسم النهائي.

وهناك قضيتان رئيسيتان معلقتان، علما بأنهما مترابطتان. منذ أن بدأت عملية التحقق في شكلها الراهن ظلت مسألة منشأ اليورانيوم الضعيف الإثراء وكذلك آثار اليورانيوم الشديد الإثراء تمثل النقاط الرئيسية والجوهرية التي أثارَت مخاوف الوكالة ومجلس المحافظين. وقد قلنا منذ البداية إن إيران لم تضطلع بمثل هذه الأنشطة الإثرائية من خلال استخدام طاردات خلاف تلك التي ذكرتها في بيانها الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وكما رأينا فإن المصدر المحتمل الوحيد لآثار اليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء هو تلوث ناجم عن مصادر خارجية. وقد سبق للوكالة أن خلصت إلى أن هذا التأكيد الإيراني معقول.

ونحن سعداء لأن الوكالة قد أتاحت لها الآن، بفضل مساعدة بلدان أخرى، فرصة إجراء فحص مادي لبعض الطاردات أو المكونات التي يبدو أنها تنتمي إلى نفس نوع الطاردات التي اقتنتها إيران.

وما أن يتحقق ذلك فإن المسائل الأخرى المتعلقة بالتحقق من برنامج الطرد المركزي الإيراني ستتحرك هي الأخرى في اتجاه الحسم النهائي. وقد تبقى بعض المسائل معلقة بشأن نقاط محددة تخص عمل الوسطاء. ومن أجل هذه الغاية قدمنا للوكالة كل ما هو لدينا؛ وسوف لن نتردد في بذل قصارى جهدنا من أجل تبديد أي لبس، إن وجد.

إلا أن من الضروري أن نلاحظ أن تلك المسائل المتبقية ليست لها علاقة مباشرة بالقضايا المثارة حالياً؛ وأن إيران قد قدمت للوكالة بالفعل معلومات وأدلة ووثائق وتفاصيل دقيقة عن العملية تتجاوز بكثير التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الخاصين بها. ومن هنا يمكن للوكالة ومجلس المحافظين أن يثقوا في أن إيران ليس لديها أي سبب يدعوها إلى حجب أية معلومات ذات صلة. ونحن إذ نضع ذلك نصب أعيننا سنظل نبذل كل ما بوسعنا ونسعى قدر استطاعتنا لكي نزود الوكالة بأية معلومات أخرى قد تظهر لنا.

وفيم يخص الأمور المتعلقة بالشفافية نود أن نؤكد أن إيران كانت فعلاً سباقة للغاية حيث سمحت بمعاينة أماكن لا علاقة لها بالأنشطة النووية وقدمت معلومات عن تلك الأماكن التي زعمت تقارير واهية أوردتها وسائل إعلام معينة أنها أماكن ضالعة في برامج غير معلنة. وفي كل حالة من تلك الحالات دون استثناء ثبت أن الضجيج الصاخب الذي أثارته وسائل الإعلام ليس سوى جعجة بلا طحن. إن لدينا الرغبة والاستعداد لأن نواصل النظر في الأمور المتعلقة بالشفافية؛ وفقاً لالتزامنا بموجب نظام الوكالة الأساسي وأحكام اتفاق الضمانات الذي عقده في إطار معاهدة عدم الانتشار، وكذلك أحكام البروتوكول الإضافي الذي تنفذه إيران طوعاً.

وأجد لزاماً علي أن أذكر بأن التعليق الطوعي، بما أنه غير ملزم قانوناً ومجرد تدبير يرمي إلى بناء الثقة، ما زال سارياً في الوقت الراهن وأن الوكالة قد تحققت منه. وتعكف إيران على تنفيذ البروتوكول الإضافي تنفيذاً طوعياً وكأنما هي قد صادقت عليه. وقد تسلمت الوكالة ما يربو على ١٠٠٠ صفحة من الإعلانات البدئية، وفقاً لأحكام البروتوكول الإضافي؛ وهي تعكف على التحقق منها. أضف إلى ذلك أن إيران قد سمحت حتى الآن بإجراء أكثر من ٢٠ عملية معاينة تكميلية وفقاً للمادة ٤ من البروتوكول الإضافي؛ علماً بأن معظم تلك العمليات قد تمت بإخطار عاجل مدته ساعتان. إنني أمسك عن الخوض في مزيد

من التفاصيل بشأن تعاوننا المستفيض مع الوكالة؛ وأكتفي بأن أقول إن الوكالة قد أجرت خلال العامين الماضيين عمليات تفتيشية في إيران تزيد مدتها عن ١٢٠٠ يوم عمل تفتيشي؛ وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الوكالة.

وفيما يخص الصورة الأعرض فإنني أعتقد أن معظم المحافظين الحاضرين على علم بحالة سير المفاوضات الجارية بين إيران والبلدان الأوروبية الثلاثة والاتحاد الأوروبي. وقد وضعت إيران إطاراً شاملاً يحتوي على ضمانات بشأن جميع القضايا التي أخضعت للتفاوض، وهي ضمانات تقدمها أوروبا و ضمانات تقدمها إيران. وفيما يخص السبل والوسائل الكفيلة بتوفير ضمانات موضوعية بشأن برنامجنا النووي فقد كنا سباقين للغاية وطرحنا تدابير من شأنها أن توفر مستوى رفيعاً من الثقة في الطابع السلمي لبرنامجنا.

وقد أوضح محاورونا الأوروبيون، بعد دراسة ذلك الإطار، أنهم سيعيدون اقتراحاً مضاداً وأنهم سيطورونه ويطرحونه في غضون الشهر المقبل. إن إنتاج الوقود النووي هو جزء مركزي في أي اتفاق يمكن أن يحظى بقبول الطرفين. ومن المؤكد أننا سنبدل قصارى جهدنا من أجل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق. إلا أن عنصر الوقت مهم للغاية حيث لا يمكننا أن نترك مرافقنا النووية السلمية عاطلة عن العمل لفترة أطول من ذلك.

وشكراً لكم.

أب/أغسطس ٢٠٠٥

سيدتي الرئيسة، السادة الزملاء

إننا نجتمع اليوم في وقت يتذكر فيه العالم قصف المدنيين بقنابل ذرية في هيروشيما (٦ آب/أغسطس) وناغازاكي (٩ آب/أغسطس) منذ ستين سنة مضت. ولا ينبغي أن نسمح أبداً بأن تمحى من ذاكرتنا همجية ذلك الهجوم وما خلفه من عذاب بشري، وضخامة عدد ضحاياه من المدنيين حيث أودى الهجوم بحياة شيوخ وشباب محولاً إياهم إلى رماد في غمضة عين وأصاب من بقي منهم على قيد الحياة بعاهات مستديمة. إنها لمن سخرية الأقدار حقاً وصدقاً أن تكون الدولة الوحيدة التي تسببت في هذه المأساة النووية الوحيدة من خلال شنّها هجوماً مزدوجاً على كوكبنا هي التي تتولى اليوم دور الداعية الأول في المجال النووي بينما هي لم تكف لحظة واحدة عن توسيع قدرتها التسليحية النووية.

إننا كأعضاء في حركة عدم الانحياز نفخر بأن ما من أحد أعضاء الحركة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يعتمد في أمنه على الأسلحة النووية بأي شكل كان. لكن الأمر يختلف بالنسبة لدول أخرى كثيرة إما أنها تملك أسلحة نووية وإما أنها عضو في تحالفات نووية مسلحة؛ وهذه هي بعينها الدول التي أخذت على عاتقها دوراً أسندته بنفسها لنفسها يتمثل في حرمان إيران من حقها القانوني الذي تكفله لها معاهدة عدم الانتشار بالانتفاع من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بما يتماشى مع التزامات عدم الانتشار التي نصت عليها تلك المعاهدة.

والواقع يقول إن أعضاء كثيرين في حركة عدم الانحياز، لا إيران وحدها، محرومون من التمتع بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة وحلفاء تلك الدول؛ وذلك من خلال آليات مراقبة الصادرات وغيرها من الترتيبات الإنكارية. وفي عام ١٩٩٥ اعتمدوا ما أطلقوا عليه اسم "قانون إيران" الذي اتفقوا بمقتضاه على حرمان إيران من التكنولوجيا النووية أياً كانت الظروف.

وبوسعكم إذن أن تفهموا لماذا لم يكن أمام إيران من خيار، بعدما أنكروا عليها حقها في التكنولوجيا النووية منتهكين بذلك معاهدة عدم الانتشار، سوى أن تعتمد على جهودها الذاتية في ظل توخي الشفافية التامة؛ وقد نجحنا في تطوير تكنولوجيتنا النووية. إن إيران دولة حائزة لتكنولوجيا دورة الوقود النووي، التي تقتصر حصراً على الأغراض السلمية.

إن قائد جمهورية إيران الإسلامية، آية الله خامني، أصدر فتوى مفادها أن الإسلام يحرم إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية وأن جمهورية إيران الإسلامية لن تقتني أبدا تلك الأسلحة. أما الرئيس أحمدني نجادي، الذي تولى الرئاسة مؤخرا، فقد أكد من جديد في كلمته الافتتاحية أن حكومته تعارض أسلحة الدمار الشامل وأنها لن تضطلع سوى بأنشطة نووية سلمية. لقد تعهدت القيادة الإيرانية على أرفع مستوياتها بأن إيران ستظل دولة غير حائزة لأسلحة نووية وطرفا في معاهدة عدم الانتشار؛ وأنها أخضعت كامل نطاق أنشطتها النووية ل ضمانات الوكالة والبروتوكول الإضافي؛ وتطوعت بتوخي الشفافية مع الوكالة من خلال تعهدها باتخاذ تدابير معينة تتجاوز متطلبات نظام ضمانات الوكالة.

إن من المتوقع أن تصبح الطاقة النووية من جديد مصدرا أول للطاقة في ظل ارتفاع حجم الطلب على النفط والغاز وما تبعه من زيادة في أسعارهما؛ علما بأن عجلة ارتفاع تلك الأسعار يمكن أن تزداد زيادة حادة نتيجة لأي عامل سياسي. وعلينا أن نضيف إلى ذلك كله المخاوف المتعلقة بالبيئة؛ حيث لن يكون أمام العالم من بديل سوى أن يعود أدراجه فيأخذ بخيار الطاقة النووية، وذلك خلال العقود المقبلة على الأقل. وهذا معناه أن بلدانا كثيرة في العالم النامي ستكون مضطرة إلى اقتناء أو إنتاج مرافقها المتصلة بالطاقة النووية وكذلك الوقود النووي اللازم لها. إن الخطوات المتخذة في اتجاه وضع قيود أمام إنتاج الوقود النووي بدعوى منع الانتشار النووي ستؤدي حتماً إلى جعل البلدان النامية تابعة لموردين للوقود النووي يمثلون جهة احتكارية حصرية؛ علما بأن لتلك الجهة الاحتكارية سجلا حافلا من عمليات الرفض والتقييد التي تعود إلى أسباب سياسية وتجارية.

وفيما يخص إيران، باعتبارها المستهدفة الرئيسية من عمليات الرفض تلك، فإن الأمر المعقول الوحيد هو أن تواصل تطوير وتوسيع قدرتها على إنتاج الوقود النووي من أجل تلبية متطلباتها من الطاقة النووية. وهذه العملية تستغرق وقتا طويلا يصل إلى عدة سنوات حتى تكتمل. وحتى نفي باحتياجاتنا بعد خمس أو عشر سنوات لا بد لنا من أن نبدأ اليوم، هذا إن لم يكن توقيت اليوم متأخرا بالفعل. ومن أهداف إيران الاقتصادية الاستراتيجية أن تصبح موردا للوقود النووي والطاقة النووية، بما يخدم احتياجاتها المحلية ويفيض. إننا لاعب رئيسي في قطاع النفط والغاز. وسنكون واحدا من اللاعبين في المجال النووي.

إن الرسالة التي بعثت بها إيران إلى المدير العام في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ وعمتها الوكالة في الوثيقة INFCIRC/648 تتضمن موجزا للأحداث ذات الصلة ببرنامج إيران النووي السلمي. وبعد مضي أكثر من عامين، عقب الإعلان التام عن كامل نطاق أنشطتنا النووية وعقب قبولنا أكثر عمليات الوكالة التحقيقية الميدانية كثافة وصرامة، حافظنا على

تعاوننا التام مع مفتشي الوكالة؛ وقد أكدت الوكالة بصدد تلك العمليات في الفقرة ١١٢ من تقرير المدير العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أنه " قد تم حصر جميع المواد النووية المعلنة الموجودة في إيران، ومن ثم فإن هذه المواد لم تشهد تحريفاً صوب أنشطة محظورة." ولعلكم تذكرون أن المدير العام قد أكد، في الفقرة ٥٢ من تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أنه "لا يتوافر حتى تاريخه دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها والتي أشير إليها آنفاً قد تعلقت ببرنامج تسليح نووي."

وبنفس هذه الروح نحن نتعاون مع الوكالة من أجل التوصل إلى الاستنتاج الأوسع نطاقاً من خلال تطبيق تدابير التحقق الواردة في البروتوكول الإضافي، وذلك بغية البرهنة بشكل قاطع على عدم وجود أية مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في بلدنا. وهو إنجاز فذ لم تحققه حتى الآن سوى ست دول أعضاء.

وكما جاء في الوثيقة INFCIRC/648 أبرمت إيران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ اتفاقاً مع كلٍّ من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، كانت تتوقع صراحةً أن يفتح صفحة جديدة من الشفافية التامة والتعاون وإمكانية الحصول على التكنولوجيات النووية وسائر التكنولوجيات المتقدمة. وقد وافقت إيران على عدد من التدابير المهمة تحقيقاً للشفافية إلى جانب تدابير طوعية لبناء الثقة، نفذتها جميعاً بشكل فوري وتام.

هناك أمر آخر أوثق صلة باجتماع اليوم وهو أن إيران بدأت، وواصلت باستمرار طوال الأشهر العشرين الماضية، تنفيذ تعليق طوعي غير ملزم قانوناً لأنشطتها المدنية المتعلقة بإثراء اليورانيوم؛ وذلك كتدبير يرمي إلى بناء الثقة. كما قامت في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إثر اتفاقات أبرمتها مع الثلاثية الأوروبية/الاتحاد الأوروبي (اختصاراً: الثلاثية الأوروبية) في بروكسل وباريس على التوالي، بتوسيع نطاق تعليقها الطوعي ليشمل أنشطة تتجاوز كثيراً تعريف الوكالة الأصلي لأنشطة "الإثراء" والأنشطة "المتصلة بالإثراء".

وخلال الأشهر القليلة السابقة التي أعقبت التوصل إلى اتفاق باريس أعطينا للثلاثية الأوروبية كل الفرص وأبدينا لها أقصى قدر متصور من المرونة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف تشغيل مرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان؛ علماً بأن هذا المرفق يمثل أقل مراحل إنتاج الوقود النووي حساسية. إلا أن المرونة العارضة التي أبدتها الثلاثية الأوروبية تم العدول عنها المرة تلو الأخرى بسبب التعنت أو انعدام الرغبة في التوصل إلى

اتفاق وانعدام القدرة على التوصل إلى اتفاق؛ مما أجهز تماماً على الآمال المعقودة على مثل هذا الاتفاق.

ولعلي أذكركم بأن عمليات تشييد مرفق أصفهان لتحويل اليورانيوم وبنائه وإدخاله في الخدمة قد تمت كلها في ظل الامتثال التام للالتزاماتنا الرقابية. أي أنه لم تحدث أي حالة إخفاق في هذا الصدد. أما التساؤلات والقضايا التي أثارها الوكالة بشأن هذه المرحلة من العملية فقد تناولناها على نحو شامل وحاسم. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لم تعد هناك أية قضية عالقة بشأن ذلك المرفق الذي يخضع للضمانات على نحو روتيني. ومن ثم ليس هناك أي سبب على الإطلاق لوجود أية مخاوف بشأن تشغيل هذا المرفق الخاضع للضمانات.

وقد طلبت إيران من الوكالة أن تتأهب لتنفيذ التدابير الضرورية المتعلقة بالرصد والإشراف على نحو موقوت بما يسمح باستئناف الأنشطة في هذا المرفق. وقد فعلت إيران ذلك على نحو جلي وشفاف. وقد أخبرتنا الوكالة بأن تدابير الإشراف سيبدأ تطبيقها صباح الأربعاء. ووافقت إيران على عدم نزع الأختام حتى هذا الموعد.

وما زال يتعين على الثلاثية الأوروبية أن تلتزم باعترافها، في اتفاق باريس المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بـ"الحقوق المخول لإيران ممارستها بموجب معاهدة عدم الانتشار وفقاً للالتزامات في إطار هذه المعاهدة، دون تمييز." إن اتفاق باريس يستند إلى تبادل عادل لضمانات موضوعية وصارمة بين إيران وأوروبا بحيث يفضي هذا التبادل إلى اتفاق يقبله الطرفان. إلا أن الاقتراح الذي قدمته الثلاثية الأوروبية لم يشر حتى إلى مصطلح "الضمانات الموضوعية" أو مصطلح "الضمانات الصارمة" أو مصطلح "الالتزامات الصارمة"؛ مما يعني حيوداً تاماً من جانب مقدمي الاقتراح عن الأسس التي قام عليها اتفاق باريس. بل إن الاقتراح يستعيز عن مصطلح "الضمانات الموضوعية" بعبارة "إنهاء برنامج إيران النووي السلمي الذي تحقق بشق الأنفس". وفي الوقت ذاته يستعيز الاقتراح عن عبارة "الضمانات الصارمة والالتزامات الصارمة" بإعادة ذكر الواجبات الحالية على نحو غامض ومشروط وجزئي.

إن اقتراح إيران المقدم إلى الثلاثية الأوروبية بشأن الضمانات الموضوعية والصارمة جاء متسقاً تماماً مع أحكام اتفاق باريس. لكن الثلاثية رفضت هذا الاقتراح المعقول والسخي. أما اقتراحهم فقد كان مهلهلاً ومهيناً إلى حد أنه لم يكن ممكناً أن يقابل سوى بالرفض التام. لذا فإنه من غير المعقول أو المنصف مطالبة إيران بمواصلة تعليقها الطوعي وغير الملزم قانوناً "للأنشطة المتصلة بالإثراء" لفترة أطول. إن إجراء اتنا الراهنة والمزمعة ليس فيها

على الإطلاق أي شيء غير قانوني أو مناف لأية واجبات دولية تقع على إيران وتتسم بأنها ملزمة قانوناً.

والآن:

- هل تستأنف إيران العمليات الخاضعة للضمانات في مرفق تحويل اليورانيوم؟ بالقطع والتأكيد، فهذا حق من حقوقنا. وسنستأنف تشغيل المرفق المذكور في ظل رصد الوكالة، وذلك في تاريخ نختاره نحن.
- هل تتخلى إيران عن قدرتها المدنية على إثراء اليورانيوم؟ بالقطع والتأكيد لا. فالتعليق الذي نطبقه هو تعليق طوعي أي غير ملزم قانوناً ويمكن إنهاؤه في أي توقيت نختاره. إلا أننا في الوقت الحاضر سنظل نطبق التعليق في ناتانز.
- هل اقتراح الثلاثية الأوروبية بشأن اتفاق إطاري هو اقتراح مرض؟ كما سبق أن قلنا فإن اقتراح الثلاثية الأوروبية مهمل تماماً ويتنافى مع اتفاق باريس نصاً وروحاً.
- هل إيران تهدد بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار أو من نظام ضمانات الوكالة؟ أبداً. لقد أعربنا مراراً وتكراراً عن التزامنا الصارم بأن نبقي عضواً صالحاً في معاهدة الانتشار وفي نظام ضمانات الوكالة.
- تقول الثلاثية الأوروبية إنها ستؤيد الولايات المتحدة، إذا استأنفت إيران عملياتها في مرفق تحويل اليورانيوم، بشأن إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن بسبب إخفاقاتها السابقة أو بسبب استئنافها أنشطة تتصل بالإثراء. سبق أن قلنا أولاً إن تعليق إيران لأنشطتها المتصلة بالإثراء والمتوافقة مع معاهدة عدم الانتشار لا يتم إلا على أساس طوعي وغير ملزم قانوناً؛ وثانياً إن تعريف الوكالة للإثراء لم يتضمن أنشطة التحويل. ونظام الوكالة الأساسي ينص على الإحالة إلى مجلس الأمن لا بسبب الإخفاق وإنما فقط إذا ومتى ثبت حدوث تحريف صوب أغراض محظورة. إلا أن المدير العام أفاد بعدم العثور، من خلال عمليات تفتيشية توغلية ومستدامة، على دليل على حدوث أي تحريف؛ وبالتالي ينتفي أي أساس قانوني تقوم عليه مثل هذه الإحالة.

لقد أبدت إيران أقصى قدر من ضبط النفس عندما قصرت عملية استئناف أنشطتها على مرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان. وقد تمسكنا حتى الآن بسائر تدابير بناء الثقة، تاركين الباب مفتوحاً أمام المفاوضات على الرغم من الإخفاقات التي حدثت حتى الآن. وما زلنا نعتقد أن التوصل إلى ترتيب متفق عليه بشأن برنامجنا النووي، بما في ذلك مرفق تحويل اليورانيوم، أمر ممكن ووارد. إن القرار هنا يمكن أن يفتح طريقاً ينحو نحو مواجهة ستتصاعد حتماً وسيخرج منها الجميع خاسرين. فإذا كان ذلك هو ما اختارته الثلاثية الأوروبية فإن عليها أن تتحمل مسؤولية العواقب. أما إذا اختارت الثلاثية الأوروبية طريق المفاوضات وكانت مستعدة لأن تتفاوض بحسن نية ودون شروط مسبقة، فسنحذو الحذو نفسه.

وشكراً لكم.

آب/أغسطس ٢٠٠٥ بعد صدور القرار

بيان من جمهورية إيران الإسلامية
بعد القرار الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٥

ماذا كان موضوع هذا النقاش؟
ما الذي يسعى هذا المجلس للرد عليه؟
ماذا كانت الدوافع؟
ماذا كان الغرض؟
ماذا كانت المحصلة؟
ما هو مدار الأمر كله؟

إن القضية المطروحة بسيطة: " إن إيران بدأت في تشغيل مرفق خاضع للضمانات من أجل إنتاج لقيم لوقود نووي خاضع لرصد كامل النطاق من جانب الوكالة."

دعوني أعلن ذلك مرة أخرى بعبارات مختلفة اختلافا طفيفا: " إن طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو أيضا عضو في نظام ضمانات الوكالة، بدأ في تشغيل مرفق خاضع للضمانات من أجل إنتاج لقيم لوقود نووي خاضع لرصد كامل النطاق من جانب الوكالة.

هذا هو لب النقاش.

ترى، هل من أحد قادر على أن يشرح كيف أمكن أن يحول ذلك إلى قضية باديء ذي بدء؟ وهل من أحد قادر على أن يوضح كيف، وبأية ذريعة، كان على المجلس أن ينعقد على عجل من أجل مناقشة هذا الأمر؟ وهل من أحد قادر على أن يبين ما الذي أطلق إنذاراً استوجب رداً سريعاً شافياً؟

إنني لا أعتقد أن أحدا هنا لديه إجابة واحدة مقنعة على تلك الأسئلة. والسبب في ذلك واضح، وهو أنه لا توجد أية إجابات. إنني لأتساءل كيف يمكن أن يدعى هذا المجلس إلى الرد على تصرف يتوافق كل التوافق مع معاهدة عدم الانتشار ومع الضمانات ويشكل تجليا محدودا لعملية ممارسة حق ثابت غير قابل للتنازل. إن الحق، بحكم صلب تعريفه، لا يمكن إنكاره على أحد.

إن الدول التي أقحمت هذا النقاش وكانت الداعية إلى هذا القرار تدعي اليوم بأنها إنما تفعل ذلك دفاعاً عن مبدأ عدم الانتشار.

وفي الوقت ذاته فإن تلك الدول إما تملك أسلحة نووية وإما تعتمد بشكل أو بآخر على الأسلحة النووية من أجل أمنها وإما تحتكر إنتاج الوقود النووي وإما عقدت العزم الأكيد على عدم التخلي عن تلك القدرة تحت أي ظرف من الظروف.

إن العجيب هنا هو كيف يمكن لكمية ضئيلة من مادة لقيم تستخدم في الإثراء من أجل إنتاج وقود نووي أن تثير قلقاً بينما يرقد عدد من تلك الدول، بما فيها من منها غير حائز لأسلحة نووية، فوق أطنان عديدة من البلوتونيوم المفصول الذي يمكن تحريفه مباشرة صوب إنتاج أسلحة نووي في أي وقت يختارونه؟

إن الرد التقليدي الذي دأبوا عليه هو أن لتلك الدول سجلاً طيباً فيما يخص الضمانات. لكن الشيء الذي أغفلوا قوله هو أن تلك الدول لم تُحرَمَ عنوةً قط من الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية. هيا أعطونا جزءاً هيناً من حق الحصول هذا نكن بعدها مضرباً للأمثال على الشفافية في أكمل صورها ونصبح بعدها من أصحاب السجل المثالي.

من الواضح أن الدافع هو ممارسة الضغط على ضحية عمليات الإنكار. أما الغرض فمن الواضح أنه الانتقال من الإنكار إلى الحرمان. إنها وصفة كتبت من أجل إيران لكنها ستطبق أيضاً على جميع الدول النامية الأخرى إذا رضخت إيران. إلا أن إيران، لحسن الحظ، لن ترسخ. بل ستصبح إيران منتجاً ومورداً للوقود النووي في غضون عقد من الزمن.

إن إيران، شأنها شأن سائر البلدان النامية والأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، رفضت الأسلحة النووية رفضاً قاطعاً وصارماً. إن كل ما تريده إيران هو التمتع بحقها الذي تكفله لها معاهدة عدم الانتشار، حقها الذي أنكروه عليها إنكاراً قاطعاً وصارماً طوال أكثر من عقدين من الزمن.

إن الوكالة تقوم على الأسس التالية:

أولاً: توفير وتيسير المواد والتكنولوجيا النووية المستخدمة في أغراض سلمية.

ثانياً: تطبيق الضمانات على المواد والمرافق.

ثالثاً: كفالة الأمان.

لكن واجب الوكالة الأول مقوض تقويضاً خطيراً لصالح واجبها الثاني. ولا عجب ولا عجاب في أن الأمريكيين يطلقون على الوكالة اسم كلب حراسة الأمم المتحدة، وهي تسمية مهينة تنال من نزاهة هذه المنظمة.

ولو أردنا أن نتقيد حرفياً بتلك الأسس لكان على الوكالة أن تساعد إيران على تشغيل وتحسين قدرتها على إنتاج الوقود، بما في ذلك المرحلة التي يمثلها مرفق تحويل اليورانيوم؛ علماً بأن عليها أن تفعل ذلك بالنسبة لجميع الدول الأعضاء الأخرى. إلا أننا

ندرك أنها أعيقت عن عمل ذلك حيث حُظر عليها أداء هذا الواجب. لكن السخيف عقلياً هو أن يصدر هنا قرار يناهض حتى هدف الوكالة الثاني صاحب الحظ الأوفر من التوفير. وإذا كان هذا المجلس يعرب عن قلقه إزاء تشغيل مرفقنا الخاضع للضمانات وللرصد التام فما قول المجلس في هذا العدد الهائل من المرافق غير الخاضعة للضمانات المنتشرة في أماكن أخرى من العالم، لا سيما في منطقتنا؟

إن الأمريكيين طالما زعموا أن تأكيدات الوكالة بشأن عدم حدوث تحريف هي تأكيدات تفتقر إلى المصداقية؛ وقد برهنوا على أن تلك هي عقيدتهم وتصرفوا بناء عليها. ونفس تلك العقيدة حملت هذا البلد على إشعال حرب منذ أقل من عامين مضياً. لكن السؤال هنا هو هل نحن بصدد سيناريو يكرر نفسه؟ أنا أسف يا سادة، السيناريو لن يتكرر هذه المرة؛ فإيران ليست العراق والولايات المتحدة لم تعد شرطي العالم الذي أسند إلى نفسه هذا الدور. إن قرار اليوم هو في نهاية المطاف تصويت بعدم الثقة في الوكالة وفي نظام ضماناتها. وهو يؤشر لبداية الطريق المفضي إلى مجابهة لا رغبة فيها ولا داعي لها قال عنها المدير العام إن جميع أطرافها سيكونون بالتأكيد خاسرين.

نحن نؤمن بالوكالة وبنظام الضمانات.

وسنواصل العمل مع الوكالة.

وسنبقي أنشطتنا خاضعة تماماً للضمانات.

وسيبقى تشغيل مرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان خاضعاً لرصد كامل النطاق.

وستوضع أختام الوكالة على الناتج.

صفوة القول إننا سنحترم كل الاحترام التزاماتنا عند تنفيذ برنامجنا المتعلق بإنتاج الوقود النووي. فليست هناك إذن أية مدعاة للقلق.

ولن نبالي بالتشكك في مصداقية الوكالة الذي يمثله هذا القرار.

إن هذا القرار، في صميمه، تصويت بعدم الثقة في مصداقية الوكالة وفي نظام الضمانات.

لقد وجه أمين عام الأمم المتحدة والمدير العام هنا نداءً من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات؛ ونحن مستعدون، على الرغم من كل هذا الضجيج الأجوف، للعودة إلى مفاوضات تخلو من أية شروط مسبقة وتتسم بقدر واضح من حسن النية.

المرفق ٥

المراجع

- ١- نظام الوكالة الأساسي
- ٢- نص معاهدة عدم الانتشار
- ٣- اتفاقات الضمانات الشاملة (الوثيقة INFCIRC/153)
- ٤- اتفاق الضمانات الخاص بإيران (الوثيقة INFCIRC/214)
- ٥- البروتوكول الإضافي (الوثيقة INFCIRC/540)؛ ٦- تعليقات إيران على تقارير المدير العام المرفوعة إلى مجلس المحافظين (الوثيقتان INFCIRC/628 و INFCIRC/630)
- ٧- اتفاق باريس المبرم بين إيران والثلاثية الأوروبية (الوثيقة INFCIRC/637)
- ٨- الوثيقة INFCIRC/648
- ٩- تقارير المدير العام: التقرير الشفوي الأولي (١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣) والتقارير المكتوبة العشرة التالية: الوثيقة GOV/2003/40، بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/63، بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/75، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2004/11، بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/34، بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ وتصويبها Corr.1، بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/60، بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/83، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ والوثيقة INFCIRC/648، بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والوثيقة GOV/2005/61، بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والوثيقة GOV/2005/62، بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى نائب المدير العام لشؤون الضمانات ببيانات شفوية أمام المجلس في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (الوثيقة GOV/OR.1119) وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (الوثيقة GOV/OR.1130).